# تقرير وزارة الصناعة والتجارة

# لعام 2012

**مايو 2013**

## المحتويات


| التسلسل | المحتوى | الصفحات |
|---|---|---|
| 1 | **المقدمة** | 3 |
| 2 | **قطاع الصناعة** | 4 |
| 3 | إدارة المشروعات الصناعية | 10-4 |
| 4 | خلاصة مختصرة | 12-11 |
| 5 | إدارة المناطق الصناعية | 19-13 |
| 6 | خلاصة مختصرة | 21-20 |
| 7 | إدارة التنمية الصناعية | 29-22 |
| 8 | خلاصة مختصرة | 30 |
| 9 | إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية | 38-31 |
| 10 | خلاصة مختصرة | 39 |
| 11 | **قطاع التجارة** | 40 |
| 12 | التجارة المحلية | 66-41 |
| 13 | إدارة الملكية الصناعية | 77-67 |
| 14 | خلاصة مختصرة | 78 |
| 15 | إدارة حماية المستهلك | 85-79 |
| 16 | خلاصة مختصرة | 86 |
| 17 | إدارة المواصفات والمقاييس | 88-87 |
| 18 | خلاصة مختصرة | 89 |
| 19 | إدارة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات | 90 |
| 20 | إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة | 99-91 |
| 21 | خلاصة مختصرة | 100 |
| 22 | إدارة العلاقات التجارية الخارجية | 103-101 |
| 23 | خلاصة مختصرة | 105-103 |
| 24 | إدارة العلاقات العامة والاعلام | 107-106 |
| 25 | خلاصة مختصرة | 108 |
| 26 | قطاع المعارض والمؤتمرات | 120-109 |
| 27 | خلاصة مختصرة | 121 |
| 28 | خلاصة مختصرة لتقرير الوزارة لعام 2012 | 122 |

## المقدمة

## التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة لعام 2012

تهدف إستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة إلى تعزيز جهود التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين ، وتحقيقا للرؤية الإقتصادية لمملكة البحرين 2030 التي تضع القطاعين الصناعي والتجاري وقطاع المعارض والمؤتمرات في صدر أولوياتها ، كما تعمل وزارة الصناعة والتجارة وعبر إستراتيجيتها العامة والإستراتيجيات القطاعية التي تعتمدها في الوقت الحاضر على تعزيز عمل القطاعات بكل ما من شأنه الإسهام في التطوير في النواحي التشريعية والقانونية والتنفيذية ، واضعة ضمن إستراتيجيتها المتطلبات المحلية والإقليمية والعالمية لتحقيق الطموح المنظور على المديين القريب والبعيد .

**وفيما يلي تفاصيل التقرير السنوي الذي يضم إنجازات وزارة الصناعة والتجارة خلال العام المنصرم 2012 :**

# قطاع الصناعة

## إدارة المشروعات الصناعية

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المشروعات الصناعية خلال الفترة مـــن 1 يناير 2012 إلي 31 ديسمبر 2012 ما مجموعه 280 موافقة مبدئية (أي التراخيص للمشاريع التي يجب أن تستوفي متطلبات الترخيص كالبيئة ، الصحة، البلديات...الخ) في العديد من القطاعات الصناعية وتبلـغ قيمة الإستثمـــارات في هـذه المشاريـــع 763,681,240 ديناراً أي ما يعادل 2,020,320,740 دولاراً ، ويمكن أن توفر حوالي 9,400 فرصة عمل جديدة في حال التنفيذ وستكون نسبة البحرنة 2,568 وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت حسب التوقعات .

كما قامت إدارة المشروعات الصناعية خلال نفس الفترة بإصدار ما مجموعه 125 ترخيصاً صناعياً (والتي إستوفت جميع متطلبات الموافقة المبدئية) لمشروعات صناعية في العديد من القطاعات الصناعية ، وتبلغ الإستثمارات فيها 52,354,446 ديناراً أي ما يعادل 138,503,825 دولاراً ، وستوفر هذه المشاريع حوالي 3,590 فرصة عمل جديدة في حـــال التنفيذ ، وستكون نسبة البحرنة 870 وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت حسب التوقعات.

ومن خلال متابعة إدارة المشروعات الصناعية للتراخيص الصادرة للمشاريع الصناعية خلال عامي 2011 و2012 ، تبين إن ما مجموعه 80 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 67% من التراخيص الصادرة خلال عام 2011 هي في مرحلة الإنتاج في العديد من القطاعات الصناعية ، وتبلغ قيمة الإستثمارات فيها 95,225,255 ديناراً أي ما يعادل 251,918,664 دولاراً ، ويمكن أن توفر حوالي 2,298

فرصة عمل جديدة ، وقد تكون نسبة البحرنة 506 وظيفة من مجموع هذه الوظائف وذلك عند إستكمال عملية التوظيف ، وكذلك تبين إن ما مجموعه 71 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 57% من التراخيص الصادرة في عام 2012 هي في مرحلة الإنتاج في العديد من القطاعات الصناعية ، وتبلغ قيمة الإستثمارات فيها 26,514,446 ديناراً أي ما يعادل 70,144,037 دولاراً ، ويمكن أن توفر حوالي 2,203 فرصة عمل جديدة ، وقد تكون نسبة البحرنة 348 وظيفة من مجموع هذه الوظائف وذلك عند إستكمال عملية التوظيف .

كذلك تبين من خلال متابعة التراخيص الصادرة للمشاريع الصناعية خلال عامي 2011 و2012 بأن ما مجموعه 33 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 27% من التراخيص الصادرة لعام 2011 هي في مرحلة التشييد والبناء في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الإستثمارات فيها 143,820,000 ديناراً أي ما يعادل 380,476,190 دولاراً ، ويمكن أن توفر هذه المشاريع حوالي 1875 فرصة عمل جديدة ، وقد تكون البحرنة 324 وظيفة من مجموع هذه الوظائف إذا ما بدأت في الإنتاج ، كما تبين إن ما مجموعه 51 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 41% من التراخيص الصادرة لعام 2012 هي في مرحلة التشييد والبناء في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الإستثمارات فيها 24,575,000 ديناراً أي ما يعادل 65,013,227 دولاراً ، ويمكن أن توفر حوالي 1348 فرصة عمل جديدة ، من بينها 836 وظيفة للبحرينيين من مجموع هذه الوظائف إذا ما بدأت في الإنتاج.

**ويبين الجدول التالي عدد الموافقات المبدئية والتراخيص الصناعية الصادرة خلال عامي 2011 و 2012 موزعة حسب القطاعات الصناعية بالمملكة :**

| القطاع | موافقات مبدئية 2011 | موافقات مبدئية 2012 | تراخيص صناعية 2011 | تراخيص صناعية 2012 |
|---|---|---|---|---|
| البتروكيماويات والبلاستيك | 45 | 69 | 25 | 22 |
| الألمنيوم | 75 | 100 | 48 | 53 |
| الأثاث الخشبي | 6 | 11 | 8 | 6 |
| الأغذية والأدوية | 24 | 31 | 13 | 18 |
| الملابس الجاهزة | 6 | 9 | - | 2 |
| الهندسية | 53 | 60 | 26 | 24 |
| المجموع | 209 | 280 | 120 | 125 |

**كما يبين الجدول التالي مقارنة للموافقات المبدئية والتراخيص للمشاريع الصناعية الصادرة بين عام 2008و2009و2010و2011و2012 لنفس الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر:**

| البيان | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2008 | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2009 | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2010 | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2011 | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2012 | القيمة التراكمية خلال خمس سنوات | معدل القيمة السنوية التراكمية خلال خمس سنوات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الموافقات المبدئية | 295 | 242 | 253 | 209 | 280 | 1,279 | 256 |
| حجم الاستثمار (د.ب) | 844,821,001 | 495,088,992 | 637,243,900 | 610,927,967 | 763,681,240 | 3,351,763,100 | 670,352,620 |
| (دولار أمريكي) | 2,234,976,193 | 1,309,759,238 | 1,685,830,423 | 1,616,211,552 | 2,020,320,740 | 8,867,098,146 | 1,773,419,629 |
| توقعات إجمالي العمالة | 12,629 | 9,315 | 13,053 | 8,012 | 9,400 | 52,409 | 10,481 |
| توقعات الفرص للبحرينيين | 4,106 | 2,934 | 3,710 | 2,012 | 2,568 | 15,330 | 3,066 |
| عدد التراخيص النهائية للمشاريع الصناعية | 144 | 127 | 140 | 120 | 125 | 656 | 131 |
| حجم الاستثمار (د.ب) | 242,157,170 | 83,906,580 | 747,009,279 | 243,455,255 | 52,354,446 | 1,368,882,730 | 273,776,546 |
| (دولار أمريكي) | 640,627,434 | 221,975,079 | 1,976,215,024 | 644,061,521 | 138,503,825 | 3,621,382,883 | 724,276,576 |
| توقعات إجمالي العمالة | 4,649 | 3,987 | 7,033 | 4,310 | 3,590 | 23,569 | 4,713 |
| توقعات الفرص للبحرينيين | 1,692 | 1,395 | 2,370 | 866 | 870 | 7,193 | 1,438 |

**ملحوظة: - من الملاحظ بأن عدد الموافقات المبدئية والتراخيص الصناعية للمشاريع الصناعية لعام 2012 قد زادت بنسب مضطردة مقارنه بالأعوام الماضية ، وخصوصاً في ظروف شح الأراضي الصناعية التي أصبحت معضلة حيث يفوق الطلب على العرض بعشرة أضعاف.**

**كما يبين الجدول التالي مقارنة للموافقات المبدئية والتراخيص للمشاريع الصناعية الصادرة خلال عامي 2011 و2012 لنفس الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر**

| البيان | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2011 | من 1 يناير – 31 ديسمبر 2012 |
|---|---|---|
| عدد الموافقات المبدئية<br>حجم الاستثمار (د.ب)<br>(دولار)<br>توقعات إجمالي العمالة<br>توقعات الفرص للبحرينيين | 209<br>610,927,967<br>1,616,211,552<br>8,012<br>2,012 | 280<br>763,681,240<br>2,020,320,740<br>9,400<br>2,568 |
| عدد التراخيص للمشاريع الصناعية<br>حجم الاستثمار (د.ب)<br>(دولار)<br>توقعات إجمالي العمالة<br>توقعات الفرص للبحرينيين | 120<br>243,455,255<br>644,061,521<br>4,310<br>866 | 125<br>52,354,446<br>138,503,825<br>3,590<br>870 |

**كما يبين الجدول التالي المشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصادرة خلال عامي 2011 و 2012**

| البيان | 2011 | 2012 |
|---|---|---|
| عدد المشاريع الصناعية في مرحلة الإنتاج | 80 | 71 |
| حجم الاستثمار (د.ب) (دولار) | 95،225،255<br>251,918,664 | 446،514،26<br>70,144,037 |
| إجمالي العمالة | 2298 | 2203 |
| الفرص للبحرينيين | 506 | 348 |

**كما يبين الجدول التالي المشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصادرة خلال عامي 2011 و 2012**

| البيان | 2011 | 2012 |
|---|---|---|
| عدد المشاريع الصناعية في مرحلة التشييد والبناء | 33 | 51 |
| حجم الاستثمار (د.ب) (دولار) | 143,820,000<br>380,476,190 | 24,575,000<br>65,013,227 |
| إجمالي العمالة | 1875 | 1348 |
| الفرص للبحرينيين | 324 | 836 |

من الملاحظ من الجدول أعلاه زيادة في عدد المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء لعام 2012 بنسبة وقدرها "55% ".

**كما يبين الجدول التالي مقارنة للتراخيص الصناعية من حيث التنفيذ خلال عامي 2011 و2012:**

| % | 2012 | % | 2011 | البيان |
|---|---|---|---|---|
| | 124 | | 120 | عدد التراخيص الصناعية للمشاريع |
| 57 | 71 | 67 | 80 | المشاريع التي في مرحلة الانتاج |
| 41 | 51 | 27 | 33 | المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء |
| 2 | 3 | 6 | 7 | التراخيص التي لم تنفذ |

**من الملاحظ من الجدول اعلاه : -**

1 – أن نسبة التراخيص الصناعية التي في مرحلة التنفيذ " مرحلة الإنتاج ومرحلة التشييد والبناء" تبلغ 94% و 98% لعامي 2011 و 2012 على التوالي ، ويرجع ذلك الى البيئة الاستثمارية المناسبة وكذلك البيئة القانونية والتشريعية والحوافز المقدمة للقطاع الصناعي بالبلاد .

2 – ان نسبة التراخيص الصناعية التي لم تنفذ حتى تاريخ هذه المذكرة 6% و 2% لعامي 2011 و 2012 على التوالي ، وتعد تلك النسب ضئيلة جدا ويمكن أن يتم تنفيذ تلك المشاريع في المستقبل القريب .

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة المشروعات الصناعية

1- أصدرت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة بإدارة المشروعات الصناعية خلال عام 2012 عدد 280 موافقة مبدئية في العديد من القطاعات الصناعية والمتمثلة في صناعة البتروكيماويات والألمنيوم والأثاث الخشبي والأغذية والأدوية والملابس والصناعات الهندسية بنسبة زيادة قدرها " 34% " مقارنة بعام 2011.

2- أصدرت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة بإدارة المشروعات الصناعية خلال عام 2012 عدد 125 ترخيصاً صناعياً نهائياً في العديد من القطاعات الصناعية والمتمثلة في صناعة البتروكيماويات والألمنيوم والأثاث الخشبي والأغذية والأدوية والملابس والصناعات الهندسية بنسبة زيادة قدرها "4% " مقارنة بعام 2011.

3- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للموافقات المبدئية الصادرة خلال عام 2012 مبلغ وقدره 763,681,240 ديناراً بنسبة زيادة قدرها "25% " مقارنة بعام 2011.

4- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2012 مبلغ وقدره 52,354,446 ديناراً.

5 - بلغ الاجمالي المتوقع لحجم العمالة للموافقات المبدئية الصادرة خلال عام 2012 عدد وقدره 9,400 بنسبة زيادة قدرها " 17% " مقارنة بعام 2011.

6- بلغ الاجمالي المتوقع لحجم العمالة للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2012 عـدد وقـدره 3,590.

7- بلغ عدد المشاريع التي في مرحلة الإنتاج 71 مشروعا صناعيا خلال عام 2012، ومن المؤمل أن يدخل العديد من المشاريع الصناعية مرحلة الإنتاج خلال الفترة القادمة.

8- بلغ عدد المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء 51 مشروعاً صناعياً خلال عام 2012 بنسبة زيادة قدرها " 55% " مقارنة بعام 2011.

9- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للمشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2012 مبلغ قدره 26,514,446 ديناراً.

10- بلغ اجمالي حجم الإستثمارات للمشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2012 مبلغ قدره 24,575,000 ديناراً.

11- بلغ اجمالي حجم العمالة للمشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2012عدد قدره 2,203.

12- بلغ اجمالي حجم العمالة للمشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2012 عدد قدره 1,348 .

13- بلغت نسبة المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها "مرحلة الإنتاج ومرحلة التشييد والبناء " 96 % من اجمالي التراخيص الصناعية النهائية لعامي 2011 و 2012.

ان المؤشرات المذكورة اعلاه تعتبر جيدة بكل المعايير الإقتصادية برغم التباطؤ الاقتصادي الذي يشهده مختلف القطاعات الاقتصادية في كثير من الدول، وهذا يدل على البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي التي أوجدتها مملكة البحرين سواءً من ناحية التشريعات الصناعية وتهيئة البنية التحتية، وكذلك توفير الحوافز للقطاع الصناعي الذي أثر إيجاباً على تنفيذ المشاريع الصناعية في البلاد.

## إدارة المناطق الصناعية

### أولا: المدينة الصناعية الإقتصادية الكبرى :

بناء على الدراسة الأولية "المرحلة الأولى" المعدة من قبل الشركة الإستشارية العالمية آرثر د. ليتل "ADL" لإنشاء مدينة إقتصادية صناعية جديدة كبرى ، والذي يتماشى مع رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030 ، فقد قامت إدارة المناطق الصناعية بمتابعة تحديد موقع المدينة مع الجهات المعنية والتي من أهمها الإدارة العامة للتخطيط العمراني بوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني ، حيث تم رفع الموضوع إلى اللجنة الوزارية للخدمات والبنية التحتية التي كلفت فريق العمل من الجهات المعنية لدراسة المواقع المقترحة في الدراسة لرفعها على هذه اللجنة ، حيث تم رفع مرئيات وزارة الصناعة والتجارة حول هذا الأمر ، ويتم متابعته من خلال اللجنة الوزارية للخدمات والبنية التحتية .

### ثانيا : رعاية إفتتاح وتدشين مصانع ومشاريع خدمية تابعة:

قام وزير الصناعة والتجارة بإفتتاح وتدشين عدد من المصانع والشركات الصناعية بحضور عدد من مسئولي وزارة الصناعة والتجارة وكذلك ممثلين من الهيئات والوزارات الحكومية الأخرى ممن كانت لهم اسهامات في تسهيل إجراءات قيام هذا المشروع الهام ، بالإضافة إلى كبار مسئولي الشركة ، وذلك على النحو التالي :

**1- افتتاح مصنع BASF:**

تم إفتتاح مصنع شركة "BASF" الألمانية بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار في مدينة سلمان الصناعية بتاريخ 12 ديسمبر 2012 ، لنشاط إنتاج مركبات مضادات الأكسدة الخاصة ، ويبلغ حجم الإستثمار المرصود للمشروع 22.4 مليون دينار (59.3 مليون دولار) ، وسيوفر حوالي 57 وظيفة .

2- **افتتاح مصنع RMA:**

تم إفتتاح مصنع شركة "RMA" الألمانية في منطقة البحرين العالمية للإستثمار بمدينة سلمان الصناعية بتاريخ 8 نوفمبر 2012 ، لتصنيع الصمامات الخاصة وخطوط أنابيب النفط ، ويبلغ حجم الإستثمار الكلي المرصود للمشروع حوالي 6.8 مليون دينار (18.00 مليون دولار) ، وسيوفر 100 وظيفة .

## ثالثا : منطقة البحرين العالمية للاستثمار "BIIP" :

### 1-النافذة الواحدة لتخليص المعاملات

تم مساعدة 88 شركة لإنشاء مشاريعهم في المنطقة والانتهاء من المعاملات المتعلقة بالكهرباء والماء والتصاميم والبلدية وأخرى، وكذلك مساعدة شركتين لتوقيع عقود الإيجار، وهناك تواصل في عملية التنسيق مع الجهات والهيئات الحكومية المختلفة مثل هيئة تنظيم سوق العمل ومركز الشامل التابع لوزارة شئون البلديات والزراعة ومركز المستثمرين والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية وإدارة توزيع الكهرباء بهيئة الكهرباء والماء، وتمكين، وبنك البحرين للتنمية ، ووزارة الأشغال ، وشئون الجمارك بوزارة الداخلية، وذلك لتسهيل إجراءات الشركات العاملة بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار، كما تم التنسيق مع جهات حكومية وخاصة في مجال التدريب والتأهيل مثل بوليتكنك البحرين ، والمعهد الوطني للتدريب الصناعي ، وجامعة البحرين ، وذلك لتحفيز الشركات على توظيف الطاقات البحرينية وتوفير فرص عمل للبحرينيين.

### 2-طلبات الأراضي

تم دراسة 52 طلب من خلال لجنة منطقة البحرين العالمية للاستثمار، وتم الموافقة على 22 طلب منها 14 طلب لشركات أجنبية مقابل 8 طلبات لشركات محلية، بقيمة استثمار تقدر حوالي 83.2 مليون دينار (220.7 مليون دولار) وتوفير 1.845 وظيفة ، وخصصت لهذه الطلبات مساحة كلية بمقدار 102.500 متر مربع بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار.

### 3-المعاملات الهندسية

تصاريح البناء : تم الموافقة على 9 خرائط للبناء في المنطقة .

المخالصة الهندسية "Wayleave" : تم دراسة والانتهاء من 42 معاملة .

شهادات إكمال المشاريع : تم منح 6 شركات في المنطقة شهادة الانتهاء من تشييد البناء حسب المواصفات المطلوبة للمنطقة .

## 4- المشاريع التحتية

4.1- الكاميرات الأمنية : نسبة الانجاز 99% من مشروع تركيب وتوفير الكاميرات الأمنية للمنطقة، ومازالت الإدارة بانتظار توصيل الكهرباء للانتهاء منه وتشغيله بنسبة 100%.

4.2- الشركة الأمنية : 6% تمت الموافقة على التعاقد مع شركة لتوفير نظام للأمن في المنطقة ابتداء من 2 نوفمبر 2012 لمدة 3 سنوات

4.3 - بناء محطات كهرباء فرعية : تم تشغيل محطة الكهرباء الفرعية باسم "منطقة البحرين العالمية للاستثمار -1" ذات جهد 48 ميجاوات وادماجها في الشبكة ، كذلك تم الانتهاء من تشييد محطة الكهرباء الفرعية الثالثة والأخيرة بالمنطقة باسم "الاستثمار الصناعي" وجهد 36 ميجاوات وتزويدها بالمعدات، ومن المقرر الانتهاء من تشغيلها في الربع الأول من 2013.

4.4- محطة الماء بالمنطقة -مشروع المضخات: 40% تم ترسيه العطاء على المقاول الأقل سعراً في المناقصة حسب الدراسة والتصميم المعد من الاستشاري لكن لم يتم تنفيذ الأعمال حتى الآن.

4.5- تنظيف منطقة البحرين العالمية للاستثمار: 88% بقي 4 أشهر من عقد النظافة الحالي. تم إعداد المواصفات المطلوبة لطرحها في مناقصة محدودة لمدة 4 سنوات.

4.6- خط الغاز: مواصلة العمل على مد خط الغاز الدائم (قطر 10 بوصة) إلى المصانع بالمنطقة ، نسبة الانجاز من المشروع هي 95%.

4.7- عقد تشجير المنطقة: تم طرح وترسية مناقصة لصيانة التشجير ونظام الري في المنطقة لفترة 3 سنوات. العمل جاري من قبل المقاول والاستشاري بنسبة 19%.

4.8- تطوير السلامة المرورية: تم تطوير بعض التقاطعات في المنطقة ووضع مرتفعات عند بوابات الدخول والخروج كما سيتم العمل على وضع مرتفعات في الطرق الداخلية للمنطقة وعلامات ممنوع الوقوف في الأماكن التي تؤثر على سلامة مستخدمي الطريق.

## 5- التسويق

- زيارة جمهورية ألمانيا الإتحادية والفعاليات الصناعية والاقتصادية فيها للتسويق لمنطقة البحرين العالمية للاستثمار .
- المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية.
- إستقبال 84 شركة أجنبية مهتمة بالمنطقة وعرض خيارات الاستثمار فيها.
- إستقبال 12 وفد من الشخصيات المهمة ضمن زياراتهم الرسمية لمملكة البحرين ومن السفارات والجمعيات الإقتصادية العالمية.
- زيارة 16 وفداً صحفياً أجنبياً لتغطية إفتتاح مصنعي BASF و RMA الألمانيين.

## رابعا : قسم الخدمات الهندسية:

### 1- تطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي – جنوب ألبا الصناعية

تم إرساء خدمات الإستشارات الهندسية لمشروع تطوير محطة المعالجة على مكتب واطسون خنجي للإستشارات الهندسية بعد إقصاء مكتب خطيب علمي – فخرو للإستشارات الهندسية من قِبَل وزارة الأشغال ، و من المتوقع البدء في إجراءات تحديد مقاول المشروع وتوقيع العقد للمقاول الجديد في يوليو 2013 بعد إقصاء شركة حبيب عواجي للمقاولات من قِبَل وزارة الأشغال أيضا ، علماً بأن نسبة الإنجاز قبل إقصاء المكتب الهندسي والمقاول كانت 35%.

### 2- مشروع شبكة الصرف الصحي ومشروع محطة المعالجة – منطقة المعامير والمصفاة الشمالية

هما مشروعان في الواقع لكنهما يخدمان نفس المنطقتين الصناعيتين. فقد تم المواصلة في تشييد شبكة المجاري والتي بدأت في نوفمبر 2007 ، حيث تم إنجاز ما نسبته 76% ، والذي من المتوقع أن ينتهي المشروع في أبريل 2013.

أما بالنسبة لمحطة المعالجة فقد تم البدء في فبراير 2010 ، وتم الإنتهاء من المشروع في نوفمبر 2012.

كما تم دمج مشروع الإنارة لمنطقة المعامير والمصفاة الشمالية ضمن المشروع وقد شارف على الإنتهاء.

**3- مشروع توسعة منطقة جنوب ألبا – المرحلة الثالثة بناء جسر فوق أنابيب شركة نفط البحرين "بابكو" :**

تمت الموافقة المبدئية من قبل إدارة مشاريع الطرق والصيانة على التصاميم الأولية للمشروع والتي أعدتها شركة كُوي للإستشارات الهندسية ، كما وافقت وزارة المالية على المشروع.

4- **مشروع تطوير منطقة جنوب الحد الصناعية :**

يهدف هذا المشروع إلى توفير خدمات البنية التحتية لمنطقة الحد الصناعية ضمن مدينة سلمان الصناعية بما يتناسب مع مستوى الخدمات في المناطق الصناعية المجاورة ويشمل الدراسات المتخصصة والتصاميم والتنفيذ. وقد تمت الموافقة على تمويله ضمن برنامج تنمية دول مجلس التعاون الخليجي وتشرف عليه وزارة الأشغال.

**5- إصدار وتجديد شهادات مسح القسائم الصناعية :**

تم إصدار 70 شهادة مسح .

**6- رخص التخطيط و العمل :**

- تم الإنتهاء من 5 مخالصات هندسية "WAYLEAVE".
- تم الإنتهاء من تصريحين للتخطيط "PLANNING PERMISSION"

**خامسا : قسم الشؤون الفنية:**

**طلبات الأراضي:**

تم إستلام 36 طلبا خلال العام 2012 ، وسيتم دراستها حسب ما هو متوفر من أراضٍ صناعية وحسب المعايير المتبعة في هذا الشأن ، وذلك من خلال اللجنة الفنية التي شكلت بقرار وزير الصناعة والتجارة رقم 183 لسنة 2010 في 21 فبراير 2010 لدراسة طلبات الأراضي الصناعية على قائمة الإنتظار.

**مواضيع لجنة شئون المناطق الصناعية**

| الرقم | المعاملة | العدد |
|---|---|---|
| 1 | تخصيص أراضٍ صناعية | 13 |
| 2 | تجديد عقود الإيجار | 10 |
| 3 | تحويل عقود الإيجار | 7 |

| | | |
|---|---|---|
| 4 | سحب قسائم صناعية " إلغاء عقود إيجار" | 14 |
| 5 | معاملات مختلفة "تشتمل على تغيير النشاط الصناعي والالتزام بشروط الإدارة والأمور القانونية وأخرى" | 55 |
| المجموع | إجمالي المواضيع التي تم مناقشتها في اللجنة | 99 |

## معاملات الادارة :

| الرقم | المعاملة | العدد |
|---|---|---|
| 1 | المستثمرون و المراجعون | 3.663 |
| 2 | المراسلات الواردة | 1.330 |
| 3 | المراسلات الصادرة | 699 |
| 4 | طلبات الأراضي | 36 |
| 5 | معاملات شهادة المسح | 70 |
| 6 | معاملات خرائط البناء | 70 |
| 7 | المصانع التي تم التفتيش عليها | 428 |
| 8 | تجهيز عقود الإيجار | 49 |
| 9 | توقيع عقود الإيجار | 58 |
| 10 | أخرى | 281 |
| المجموع | إجمالي المعاملات المختلفة | 6.684 |

## 4) المتابعة والتفتيش :

تم التفتيش على وزيارة ما يقارب **428** شركة صناعية في المناطق الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة وذلك حسب الأهداف التي وضعت في دليل التفتيش في عام 2010 ، وذلك من النواحي الفنية والبيئية والقانونية وأنواع المخالفات ، وتم إعداد تقارير عنها حسب التقرير النموذجي المعتمد في هذا الشأن ، حيث تم حصر تلك المخالفات وتوجيه خطابات إنذار للشركات المخالفة ، وتم تطبيق الإجراء القانوني على بعض الشركات التي تم إنذارها في السابق سواء عن طريق رفع الموضوع إلى القضاء أو إلغاء عقودها .

**سادسا : مشروع نظام المعلومات الإلكتروني لإدارة المناطق الصناعية**

يتم حاليا تجربة النظام بالتنسيق مع إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات، وسيتم إستخدامه بشكل فعلي في العام 2013 وذلك حسب ما تم الإنتهاء منه في المرحلة الأولى ، ويتم حاليا إستكمال المتطلبات التكميلية الأخرى لهذا البرنامج ، وكذلك نظام الأرشفة ونظام المعلومات الجغرافية "GIS".

**سابعا : برنامج مركز البحرين للتميز**

واصلت الإدارة في المساهمة في الإعداد لمتطلبات مختبر التنافسية والتقييم . ولدى إدارة المناطق الصناعية إستشاريين إثنين في المركز ، حيث تم إختيار أحدهما للمشاركة في هذا الملتقى كمحكم. كما تمت المشاركة في المختبرات وبعض الملتقيات والورش والندوات في هذا الخصوص.

**ثامنا : إدارة نظام الجودة ISO:** يتم العمل على تطبيق متطلبات نظام الجودة .

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة المناطق الصناعية

**1-** تم الانتهاء من الدراسة الأولية "المرحلة الأولى" المعدة من قبل الشركة الاستشارية العالمية آرثر د. ليتل "ADL" لإنشاء مدينة اقتصادية صناعية اقتصادية جديدة كبرى ، ويتم متابعة تحديد موقع المدينة .

2- تم افتتاح وتدشين بعض المصانع العالمية في منطقة البحرين العالمية للاستثمار في مدينة سلمان الصناعية مثل مصنع باسف "BASF" الألمانية لنشاط إنتاج مركبات مضادات الأكسدة الخاصة ، باستثمار قدره 59.3 مليون دولار ومصنع شركة "RMA" الألمانية باستثمار قدره 18 مليون دولار .

3- تم تخليص معاملات 88 شركة لإنشاء مشاريعهم في منطقة البحرين العالمية للاستثمار بالتنسيق مع الجهات المعنية في مملكة البحرين .

4- تم دراسة 52 طلب تخصيص أرض صناعية في منطقة البحرين العالمية للاستثمار، وتم الموافقة على 22 طلب منها 14 طلب لشركات أجنبية مقابل 8 طلبات لشركات محلية بقيمة استثمار تقدر حوالي 220.7 مليون دولار.

5- تم إنجاز العديد من المعاملات الهندسية حيث تم الموافقة على إصدار 79 تصريح للبناء و 47 مخالصة هندسية "Wayleave" ، و 6 شهادات إكمال المشاريع ، تصريحين للتخطيط "Planning Permissions" .

6- تم إنجاز ومتابعة العديد من المشاريع في منطقة البحرين العالمية للاستثمار وهي مشروع الكاميرات الأمنية ومشروع الشركة الأمنية ومشروع بناء محطات كهرباء فرعية ومشروع مضخات الماء ومشروع تنظيف المنطقة ومشروع مد خط الغاز ومشروع تشجير المنطقة ومشروع تطوير السلامة المرورية .

7- كما تقوم إدارة المناطق الصناعية بتنفيذ ومتابعة المشاريع التابعة لوزارة الصناعة والتجارة التي تهدف إلى تطوير وتحسين المناطق الصناعية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الأشغال وهي مشروع تطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة جنوب ألبا الصناعية ومشروع شبكة الصرف الصحي ومشروع محطة المعالجة بمنطقة المعامير الصناعية ومنطقة شمال المصفاة الصناعية ومشروع بناء جسر فوق أنابيب شركة نفط البحرين "بابكو" بمنطقة جنوب ألبا الصناعية ومشروع تطوير منطقة جنوب الحد الصناعية .

8- تم التسويق لمنطقة البحرين العالمية للاستثمار عن طريق زيارة جمهورية ألمانيا الاتحادية والمشاركة في المعارض المحلية والإقليمية واستقبال 84 شركة أجنبية مهتمة بالمنطقة وعرض خيارات الاستثمار فيها واستقبال 12 وفد من الشخصيات المهمة ضمن زياراتهم الرسمية لمملكة البحرين ومن السفارات والجمعيات الاقتصادية العالمية .

9- قامت لجنة شؤون المناطق الصناعية بدراسة إجمالي 99 موضوعا مختلفا وهي 13 موضوعا لتخصيص أراضٍ صناعية و 10 مواضيع لتجديد عقود الإيجار و 7 مواضيع لتحويل عقود الإيجار و تم إلغاء 14 عقد إيجار و 55 موضوعا متنوعا.

10- تم استلام 36 طلبا لاستئجار قسائم صناعية .
11- تم إنجاز 6.684 معاملة مختلفة في إدارة المناطق الصناعية منها مساعدة المستثمرين الصناعيين والتفتيش على المصانع وتجهيز عقود الإيجار وأخرى.
12- يتم تجربة نظام المعلومات الإلكتروني لإدارة المناطق الصناعية بالتنسيق مع إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات، وسيتم استخدامه بشكل فعلي في العام 2013 وذلك حسب ما تم الانتهاء منه في المرحلة الأولى ، ويتم حاليا استكمال المتطلبات التكميلية الأخرى لهذا البرنامج ، وكذلك نظام الأرشفة ونظام المعلومات الجغرافية "GIS".
13- يتم المشاركة والمساهمة بفعالية في برنامج مركز البحرين للتميز حيث ساهمت إدارة المناطق الصناعية في الإعداد لمتطلبات مختبر التنافسية والتقييم كما تمت المشاركة في المختبرات وبعض الملتقيات والورش والندوات في هذا الخصوص.

## إدارة التنمية الصناعية :

### ـ الإعداد والتنظيم للفعاليات الهادفة لتنمية الصناعة في مملكة البحرين

نظمت إدارة التنمية الصناعية عدد من الفعاليات والزيارات والتي هدفت في مجملها لتنمية القطاع الصناعي في مملكة البحرين والترويج للإستثمار فيها ومن هذه الفعاليات:

**1- "منتدى إستثمر في البحرين 2012":**

حظي منتدى "إستثمر في البحرين 2012" برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر للسنة الثانية على التوالي وبدأت الفعالية صباح الأربعاء السابع من نوفمبر 2012 بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات.

وبلا شك فإن طرح الفرص الإستثمارية ، يندرج ضمن عمل وزارة الصناعة والتجارة، في ظل النهضة الاقتصادية التي تشهدها مملكة البحرين والتي تنعكس إيجاباً على التنمية الإقتصادية فيها وفي منطقة الخليج عامة ، وهذا أحد أهم الأهداف المرجوة من إقامة فعالية كبرى مثل "إستثمر في البحرين 2012" والذي يعد السابع في سلسلة المنتديات الإستثمارية التي نظمتها وزارة الصناعة والتجارة منذ عام 2003 وواحداً من الآليات الترويجية المهمة التي تهدف إلى جذب الإستثمارات إلى مملكة البحرين وتأكيد قدراتها التنافسية والإنتاجية.

وتميّز منتدى 2012 بوجود تعاون وتنسيق من أقطاب وهيئات بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنظيمه. حيث تعاونت وزارة الصناعة والتجارة مع مجلس التنمية الإقتصادية ، وغرفة تجارة وصناعة البحرين ، ومصرف البحرين المركزي ، وصندوق العمل "تمكين" إضافة إلى مشاركة إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الخليج للإستشارات الصناعية.

وقد حضر المنتدى ما يقرب من 1000 مشارك من الفعاليات الإقتصادية البارزة ورجال وسيدات أعمال ومستثمرون من مملكة البحرين ومن الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية الشقيقة والصديقة ومجموعة من المستثمرين من الهند واليابان وألمانيا والفلبين وسنغافورة والصين.

**2- إقامة معرض مصاحب للمنتدى:**

تم تنظيم وإقامة معرض على هامش "منتدى إستثمر في البحرين 2012" ، وذلك بهدف إبراز الوجه الحضاري للبحرين على المستوى العالمي من خلال إتاحة

الفرصة للزوار والمشاركين للاطلاع على الصناعات الوطنية الرائدة التي تقدّمها المصانع والشركات البحرينية الكبيرة والمتوسطة والترويج لهما على المستويين الإقليمي والدولي ، كما هدف المعرض إلى تعريف المدعوين بأهمية القطاعين الصناعي والتجاري ودورهما في دعم وتحسين الإقتصاد البحريني عبر جذب رؤوس الأموال إلى مملكة البحرين.

3- **إستضافة الوفود الأجنبية:**

- **إستضافة وفد صيني:**

إستقبلت إدارة التنمية الصناعية وفداً صينياً خلال زيارته مملكة البحرين خلال الفترة من 7 – 14 يوليه 2012 وهو مكون من مدير التسويق والدراسات الإستراتيجية ومدير المبيعات بالشركة الصينية HENAN PROVINCE HUANGHE ANTLEXPLOSION CRANE CO.، التي تعتبر واحدة من كبريات الشركات الصينية الرائدة في مجال الصناعات الثقيلة ، وتمتلك العديد من المكاتب حول العالم وقد إختارت مملكة البحرين لتكون مركزاً لعملياتها في منطقة الشرق الأوسط.

- **إستضافة وفد ايرلندي:**

إستقبلت إدارة التنمية الصناعية فريق عمل من الشركة الإيرلندية الدولية للتطوير بتاريخ 25 يوليو 2012 على هامش إجتماع ضم أعضاء اللجنة الرئيسية لتأسيس مركز البحرين لتنمية الصادرات برئاسة وزير الصناعة والتجارة.

- **استضافة وفد فلبيني:**

ومن جانب آخر قامت إدارة التنمية الصناعية بالترتيب لإستقبال وفد يضم عددًا من سيدات ورجال أعمال ومستثمرين من جمهورية الفلبين والإجتماع بهم لمناقشة سبل التعاون بين البلدين الصديقين ، حيث يقوم الوفد بالترتيب لإقامة القمة الاقتصادية العالمية البحرينية الفلبينية بمشاركة وزارة الصناعة والتجارة وتستهدف في المقام الأول رجال الأعمال الخليجيين والفلبينيين. بعدها قدم الوفد عرضًا لعدد من الفرص الإستثمارية المتاحة في جمهورية الفلبين في قطاعات شتى ، كالزراعة والتنقيب عن الذهب والسياحة والطب.

## 4- مشروع تأسيس قاعدة بيانات لإدارة التنمية الصناعية

تم إنشاء نظام معلومات مبدئي خاص بشئون الصناعة بعد تحديد كافة المتطلبات والجوانب الفنية لهذا المشروع الذي نفذته إدارة التجارة الالكترونية والتقنية ، وتقدّمت الإدارة بدورها وبالتعاون مع الإدارة المذكورة بطلب عمل نظام إلكتروني متقدم وربطه مع الجهات ذات العلاقة (إدارة السجل التجاري، وإدارة المشروعات

الصناعية، وهيئة تنظيم سوق العمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وشؤون الجمارك، والجهاز المركزي للمعلومات) لتحديث بياناته باستمرار، كما تم في هذا الإطار تدريب موظفي الإدارة لاستخدام هذا البرنامج بالتعاون مع إدارة التجارة الالكترونية والتقنية ويقوم الموظفين حالياً بإدخال البيانات للمرحلة التجريبية لهذا النظام.

وقد باشرت إدارة التنمية الصناعية عملية بناء نظام إلكتروني للبيانات والمعلومات الصناعية بالتعاون مع إدارتي التقنية المتقدمة والمعلوماتية والسجل التجاري بوزارة الصناعة والتجارة. وفي إطار استكمال وتحديث البيانات والمعلومات الصناعية وقامت الإدارة بتنفيذ آلية محددة لتحديث قواعد المعلومات والتي تضمنت الخطوات التالية:

- تم تصميم وطباعة إستمارة تحتوي على المعلومات المطلوبة من قبل المنشآت الصناعية.
- تم الاجتماع بثلاث شركات لتقديم عطاءاتها بغرض زيارة المنشآت الصناعية وتحصيل المعلومات المطلوبة منها.
- ستقوم الشركة التي يقع عليها الاختيار لتنفيذ هذا المشروع بمخاطبة أصحاب المصانع للحصول على البيانات والمعلومات من خلال الاستمارة وإعطائهم مهلة 60 يوماً لتوفير البيانات المطلوبة وذلك عبر إبرام عقد يجمع وزارة الصناعة والتجارة بالشركة المُختارة لتنفيذ المشروع.

وفي حال عدم إستجابة أصحاب المصانع للبند الأول ، تقوم الوزارة بإيقاف السجل التجاري عن طريق إستحداث مخالفة مُعنونة بـ"عدم توفير المعلومات التي تطلبها وزارة الصناعة والتجارة" كون قانون السجل التجاري وقانون الشركات التجارية في مملكة البحرين يضمنا للوزارة الحصول على أية معلومات إضافية من المصانع باعتبارها شركات أو مؤسسات تخضع لإشراف وزارة الصناعة والتجارة.

وسيتم التنسيق مع الشركة المكلفة بتحصيل المعلومات المطلوبة بإدخال المعلومات في نظام المعلومات الصناعية بعد استلام الاستبيانات المذكورة من قبل المنشآت الصناعية. وفور الانتهاء من جمع كافة المعلومات وغربلتها ستعمل الإدارة على طباعة الدليل الصناعي ودليل الصادرات بأسلوب جديد ومطور ومبتكر وبصورة متقنة وعلمية من أجل مجاراته بالتصنيفات الدولية.

## 5- إعداد فرص إستثمارية فى القطاعات المعدنية الأساسية والبلاستك والفايبرغلاس

بناءاً على الدراسات والفرص التي أعدتها مملكة البحرين والتي من شأنها أن تساهم في توجيه المستثمرين نحو الصناعات الواعدة التي تفتقدها منطقة الخليج.

فقد كلّفت إدارة التنمية الصناعية الشركة الإستشارية الهندية FINTEQ ENTERPRISES PRIVATE LIMITED بإعداد ملفات لعشر مشاريع جديدة في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية وقطاعي البلاستيك والفايبرغلاس تم طرحهم والترويج لهم هذا العام في منتدى "استثمر في البحرين 2012".

## 6- مشروع مركز البحرين لتنمية الصادرات

تطمح رؤية مملكة البحرين لعام 2030 إلى الإنتقال من إقتصاد يعتمد على الثروة النفطية إلى إقتصاد منتج وقادر على المنافسة عالميا ترسم الحكومة معالمه ويتولى القطاع الخاص تحريك عجلة التنمية فيه. ويأتي مقترح إنشاء مركز لتنمية الصادرات على رأس أولويات وزارة الصناعة والتجارة ويندرج ضمن خطتها الإستراتيجية (2011-2016) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويوجد في البحرين عدد من المؤسسات المعنية بترويج الصادرات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتقوم هذه المؤسسات كذلك بتقديم خدمات مساندة لأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومجلس التنمية الاقتصادية وصندوق العمل "تمكين" وبنك البحرين للتنمية وغيرها ، غير أنه تتبلور حاجة ملحة لتوجيه الجهود والتركيز على ترويج ودعم صادرات المنتجات الوطنية وتيسير الحصول على التمويل وتوفير الآليات المساعدة لها من خلال مركز يعمل بمفهوم المحطة الواحدة ويكون بمثابة قاعدة لدعم الأعمال التجارية.

وفي إطار التحضير للمشروع ، قام خبيران بتنمية الصادرات من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" بزيارة مملكة البحرين بناء على طلب من وزارة الصناعة والتجارة ، بعدها تسلّمت الوزارة مقترحاً من المنظمة قدمت خلاله تصوراً حول تأسيس هذا المركز. ثم تم فتح مناقصة لإنشاء مركز لتنمية الصادرات بمجلس المناقصات بتاريخ 1 مارس 2012، وتم الإنتهاء من تقييم عطاءات ثلاث شركات تقدمت لتنفيذ المشروع.

ولحسم الخطوات الأولى من تنفيذ المشروع إنبثق من لجنة تأسيس مركز البحرين لتنمية الصادرات لجنة مصغّرة إقترحت بدورها أن يقوم فريق من الجهات المنضوية في أعمال تأسيس المركز الإطلاع على التجربة الرائدة لمركز تنمية الصادرات السعودية. وفي ضوء ذلك إستضافت وزارة الصناعة والتجارة السيد عيد عبدالرحمن القحطاني المدير التنفيذي لمركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف السعودية، فقدم عرضاً شاملاً بخصوص ذلك. تضمن العرض: تعريفاً بمركز الصادرات السعودية واستراتيجيته المعمول بها خلال السنوات الماضية ومقارنتها بالاستراتيجية الحالية حيث توقف المركز عن معظم الوسائل التقليدية لترويج الصادرات السعودية خارجيا مثل تنظيم المعارض واستبدالها بالتركيز على تقنية تبادل الإتصال وتبادل المعلومات بين المصدرين السعوديين ونظرائهم المستوردين بتنسيق مع الملاحق التجارية بالسفارات الخارجية للمملكة العربية السعودية.

كما قام أعضاء اللجنة الفرعية لتأسيس مركز البحرين لتنمية الصادرات بزيارة ميدانية لدولة الإمارات العربية "أبوظبي" و"دبي" لدراسة هياكل مؤسسات تنمية التصدير في الإمارتين والتعرف عن قرب على خدمات الشركة الإستشارية الإيرلندية التي قامت بأعمال الإستشارة وما يرتبط بتأسيس مركز دبي للصادرات.

**وقد أوصت اللجنة الفرعية بما يلي:**

1- بالإمكان تكوين فريق رئيسي والبدء فوراً بأعمال المراكز الأولية قبل التعاقد مع الشركة الاستشارية.
2- النظر في إغلاق مناقصة بنك البحرين للتنمية الخاصة بالدراسة الاستشارية للمراكز.
3- النظر في تحويل المبلغ المرصود للمناقصة ليكون ضمن الموازنة الأولية لتشغيل المركز والتكفل بنفقات ورواتب الفريق المكلف.

وتقوم وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى حالياً بالتحضير لإقامة مشروع مركز البحرين لتنمية الصادرات في مبنى وزارة الصناعة والتجارة والبدء في أعماله الأولية.

## 6- أعمال الإدارة المرتبطة بمشاريع الوزارة

قامت الإدارة بتشكيل فريق لمتابعة المتطلبات المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الوزارة، حيث يقوم الفريق بتمثيل الإدارة في الاجتماعات الدورية وتلبية كافة متطلبات هذه المشاريع ومنها:

| الرقم | المشروع |
|---|---|
| 1 | استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة للأعوام 2011-2016 |
| 2 | برنامج مركز البحرين للتميز |
| 3 | تحديث وتطبيق نظام إدارة الجودة في وزارة الصناعة والتجارة |
| 4 | مركز المناولة والشراكة الصناعية بمملكة البحرين |

## 7- التقارير المُعدّة من قبل الإدارة

أعدت إدارة التنمية الصناعية عددا من التقارير وذلك حسب التوجيهات الواردة اليها من المسؤولين في وزارة الصناعة والتجارة ونذكر منها:

| | التقرير | تاريخ الإعداد |
|---|---|---|
| 1 | تقرير حول التعاون المشترك في مجال الرقابة على الاغذية | 2012/2/20 |
| 2 | تقرير حول اجتماع رقم 91 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. | 2012/3/28 |
| 3 | تقرير حول تحديث قواعد قوانين الملكية الصناعية في الدول العربية | 2012/1/1 |
| 4 | تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2011 | 2012/4/2 |
| 5 | تقرير حول منتدى المناولة والشراكة الصناعية | 2012/5/30 |
| 6 | تقرير حول "دورة تدريبية بعنوان التميز في خدمة العملاء" | 2012/5/31 |
| 7 | تقرير حول مراجعة وتقييم الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية الحالية لدول المجلس | 2012/8/16 |
| 8 | تقرير حول البوابة التفاعلية المطورة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية | 2012/8/29 |
| 9 | تقرير حول الفرص الاستثمارية المقترح طرحها في منتدى "استثمر في البحرين 2012". | 2012/9/13 |
| 10 | تقرير حول دعم وتأييد ترشيح دولة الإمارات لعضوية مجلس التنمية الصناعية. | 2012/10/15 |
| 11 | تقرير يتضمن برنامج العمل المشترك بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (2013-2016) | 2012/12/4 |

## 8- توفير المعلومات والبيانات لرجال الصناعة والمستثمرين والمهتمين بالقطاع الصناعي

تلقت إدارة التنمية الصناعية هذا العام حوالي 175 طلباً لتوفير معلومات وبيانات صناعية من جهات عديدة ومستثمرين ، حيث قامت الإدارة بتسجيل تلك الطلبات ومن ثم دراستها وتوفير كافة المعلومات المطلوبة.

## 9- المشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المشتركة

قامت إدارة التنمية الصناعية بالمشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المشتركة سواء الوطنية أو الدولية ممثلة لقطاع شؤون الصناعة بالوزارة، والتي قدمت من خلالها مقترحات وزارة الصناعة والتجارة بشان تطوير مجالات التعاون المتعلقة بالقطاع الصناعي في مملكة البحرين إضافة للأمور الأخرى ذات العلاقة بأعمال هذه اللجان المتخصصة والجدول أدناه يبين أسماء اللجان التي شاركت الإدارة في أعمالها لعام 2012.

| اللجان الوطنية المشتركة |
|---|
| لجنة المواصفات والمقاييس |
| لجنة الطاقات البديلة |
| لجنة المحافظة على الطاقة |
| اللجنة المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين |
| لجنة الاختناقات والتسهيلات لإجراءات القطاع الصناعي |
| اللجنة الرئيسية التنسيقية العليا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| لجنة اقتراحات موظفي وزارة الصناعة والتجارة. |

| اللجان الدولية المشتركة |
|---|
| اللجنة البحرينية اللبنانية المشتركة |
| اللجنة البحرينية المصرية المشتركة |
| اللجنة البحرينية الكويتية المشتركة |
| اللجنة البحرينية الايرانية المشتركة |
| اللجنة البحرينية التركية المشتركة |
| اللجنة البحرينية السورية المشتركة |
| اللجنة البحرينية الأردنية المشتركة |
| اللجنة البحرينية العمانية المشتركة |

## 10- المشاريع المشتركة

- **دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي:**

تم الانتهاء من إعداد دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي وأطلقتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) في الدوحة بتاريخ 8 يونيو 2012. تهدف تلك الدراسة إلى تشخيص الوضع الراهن للصناعة في دول المجلس،ومن بينها مملكة البحرين، حيث تم تحديد الصناعات الغائبة والمستهدفة، واقتراح الفرص الاستثمارية الواعدة. إن الفضاء الاستثماري الرحب في مملكة البحرين والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين وانفتاح اقتصاد المملكة على باقي الدول أمورا من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام التنمية الصناعية والاقتصادية المرجوة، ورفد الاقتصاد البحريني والخليجي بالاستثمارات الضخمة». وتوصلت الخارطة الصناعية إلى أهمية توجيه الاستثمار إلى الفرص الواعدة وخصوصاً في الصناعات الغائبة ، حيث سيسهم ذلك في تنمية الموارد الاقتصادية المختلفة التي تشمل تأمين فرص عمل للقوى البشرية المتزايدة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ويعزز من هذه الإمكانية وجود الكثير من القطاعات الصناعية التي يمكن الاستثمار فيها في مملكة البحرين.

- **دراسة متخصصة حول صناعة منتجات اللدائن والألياف الزجاجية:**

أصدرت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" في شهر يونيو 2012 تقرير الدراسة المتخصصة حول قطاع صناعة منتجات اللدائن والألياف الزجاجية في مملكة البحرين والتي تم البدء فيها خلال عام 2011.

## 11- المشاركات التدريبية والمهام الرسمية

وفي إطار تطوير الكفاءات في إدارة التنمية الصناعية من أجل تقديم الخدمات المميزة ذات القيمة المضافة حضر موظفو الإدارة عدد من المنتديات والندوات وورش العمل بالإضافة الى عدد من الدورات التدريبية المتخصصة مما أعطى نتائج طيبة ساهمت في رفع مستوى أدائهم الوظيفي.

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة التنمية الصناعية

تتلخّص أعمال إدارة التنمية الصناعية للعام 2012 فيما يلي:

1- **تنظيم "منتدى استثمر في البحرين 2012" والمعرض المصاحب له:** حظي منتدى "استثمر في البحرين 2012" برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر للسنة الثانية على التوالي. وتميّز منتدى 2012 بوجود تعاون وتنسيق من أقطاب وهيئات بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنظيمه وقد حضره ما يقرب من 1000 مشارك بحرينيين وخليجيين وأجانب. كما تم تنظيم وإقامة معرض على هامش المنتدى، وذلك بهدف إبراز الوجه الحضاري للبحرين على المستوى العالمي.

2- **مشروع تأسيس قاعدة بيانات لإدارة التنمية الصناعية:** تم إنشاء نظام معلومات مبدئي خاص بشؤون الصناعة بعد تحديد كافة المتطلبات والجوانب الفنية له وتم في هذا الإطار تدريب موظفي الإدارة لاستخدامه.

3- **إعداد فرص استثمارية متخصصة:** كلّفت إدارة التنمية الصناعية شركة استشارية هندية بإعداد ملفات لمشاريع جديدة في قطاعات صناعية مختارة تم طرحهم والترويج لهم في منتدى "استثمر في البحرين 2012".

4- **مشروع مركز البحرين لتنمية الصادرات:** يأتي مقترح إنشاء مركز لتنمية الصادرات على رأس أولويات وزارة الصناعة والتجارة ويندرج ضمن خطتها الاستراتيجية (2011-2016) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار التحضير للمشروع، تم فتح مناقصة لإنشاء مركز لتنمية الصادرات بمجلس المناقصات، وتم الانتهاء من تقييم عطاءات ثلاث شركات تقدمت لتنفيذ المشروع واستضافت وزارة الصناعة والتجارة المدير التنفيذي لمركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف السعودية كما زار أعضاء اللّجنة الفرعية لتأسيس مركز البحرين لتنمية الصادرات إمارتي دبي وأبوظبي.

5- **أعمال الإدارة المرتبطة بمشاريع الوزارة:** قامت الإدارة بتشكيل فريق لمتابعة المتطلبات المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الوزارة، حيث يقوم الفريق بتمثيل الإدارة في الاجتماعات الدورية وتلبية كافة متطلبات هذه المشاريع كبرنامج مركز البحرين للتميز.

6- **توفير المعلومات والبيانات:** تلقت إدارة التنمية الصناعية عام 2012 حوالي 175 طلباً لتوفير معلومات وبيانات صناعية من جهات عديدة ومستثمرين ، حيث قامت الإدارة بتسجيل تلك الطلبات ومن ثم دراستها وتوفير كافة المعلومات المطلوبة.

7- **المشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المشتركة:** قامت إدارة التنمية الصناعية بالمشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المشتركة سواء الوطنية كلجنة الطاقات البديلة أو الدولية كاللّجنة البحرينية الكويتية المشتركة ممثلة لقطاع شؤون الصناعة بالوزارة.

**9- المشاريع المشتركة:** تعاونت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) مع وزارة الصناعة والتجارة في إعداد دراستين هما: الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي ودراسة متخصصة حول صناعة منتجات اللدائن والألياف الزجاجية.

## إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية

**أولاً: مشاريع الإدارة:**

**مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:**

تعمل وزارة الصناعة والتجارة على "مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة" حيث يهدف المشروع على تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال الصناعية، ومساعدة الآمرين بالأعمال في التعرف على الموردين الأجانب والمحليين بالإضافة إلى التعرف على المتعاقدين أو منفذي الأعمال وتسهيل إقامة الصلات بين منفذي الأعمال والآمرين بها. حيث بلغت نسبة انجاز المشروع حوالي 95% لستة مراحل من المشروع الكلي حيث يتجزأ المشروع على سبعة مراحل، كالتالي:

المرحلة الأولى:

وضع متطلبات المشروع وتم فيها وضع خطة رئيسية للمشروع، وتحديد فريق العمل، وتقديم عرض تعريفي عن المشروع وأهدافه والفوائد المتوقعة منه للجهات ذات الصلة. كما تم التواصل مع الشركات الوطنية الكبيرة للتأكيد على التزامها بالمشروع وموافقتها على الشراكة في تنفيذه.

المرحلة الثانية:

تحليل الوضع الراهن عن طريق قياس مستوى الطلب من المنتجات/الخدمات الصناعية من قبل الشركات المحلية الكبيرة وهي شركة ألمنيوم البحرين ، شركة نفط البحرين ، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، شركة غاز البحرين الوطنية، ثم تم تصنيف المنتجات/الخدمات الصناعية الى عشرة فئات ليتم تحليل مستوى المشتريات الدولية من قبل الشركات المحلية الكبيرة، من أجل تحديد الفرص الإستثمارية لإستبدالها بمشتريات محلية. كما تم تحديد الأسباب الكامنة وراء المشتريات الدولية و تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المشتريات المحلية.

المرحلة الثالثة:

تم عمل تقييم للمنتجات والخدمات التي تم حضرها ومن ثم القيام بتصنيفها حسب إمكانية تصنيعها محلياً ، وكذلك تم الحصول على معلومات حول المشتريات لهذه المنتجات من البلدان والشركات التي يتم الإستيراد منها أو التصدير لها وتحديد كمياتها وقيمتها.

حيث تم تحديد الفوائد المتوقعة من قبل الشركات المحلية الكبيرة على أن يتم إستبدال المنتجات المستوردة التي تم تحديدها بمنتجات مصنعة محلياً.

المرحلة الرابعة:

أما في هذه المرحلة فقد تم إختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع قائمة مفصلة بالمعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتملة التي أوصت بها الشركات المحلية الكبرى. كما قامت الشركات المحلية الكبرى بتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُوصى بها بإستخدام نظام التأهيل المسبق.

وبتاريخ 24 مايو 2011 عقد مؤتمر جمع بين الشركات المحلية الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقياس مدى إستعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع المنتجات المختارة تلاه إستعراض وتقييم المقترحات المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الخامسة:

وفي هذه المرحلة تم تحليل الفجوات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ووضع إطار للتعاون وهيكل فريق العمل وذلك لتحديد آلية الربط بين وزارة الصناعة والتجارة والشركات المحلية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركة الاستشارية للمشروع.

وتم إستخدام نظام تحليل الفجوات لتحديد الثغرات الحالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستيفاء متطلبات الشركات الكبرى المحلية لإنتاج منتج / خدمة معينة. وجرى تطبيق سيناريو عملية «جمع البائع بالمشتري» من حيث الاجراءات المتبعة وطريقة التواصل بين الشركات المحلية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم في هذه المرحلة تقديم التوجيه والإستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتوفير المعلومات المطلوبة وسبل الحصول على الدعم المالي.

وسوف تواصل وزارة الصناعة والتجارة دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحصول على موافقة الشركات المحلية الكبرى على مدى جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات المعتمدة وكذلك تسعيرها بالطريقة الصحيحة.

المرحلة السادسة:

تم الربط بين البائع والمشتري ورصد أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في مرحلة «جمع البائع بالمشتري» كما تم القيام بزيارات لتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تقييم شامل على أداء كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم تحديدها وذلك لتزويد الشركات المحلية الكبرى بمنتجات مختارة لتقوم باختبارها معملياً.

المرحلة السابعة:

جاري العمل حالياً على تنظيم ورشة عمل لكبرى الشركات المحلية في المشروع وعموم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف شرح خطوات المشروع وعرض نتائج الدراسة الأولية، وطرح الفجوات الاستثمارية لتطبيق المشروع وتسليط الضوء على قصص النجاح كما سيتم تطوير خارطة طريق للمضي قدماً بالمشروع من خلال التوصيات المقدمة لتحقيق المزيد من النجاح للمشروع.

## برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية:

تعمل وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" على تنفيذ برنامج الشبكة الخليجة للمناولة والشراكة الصناعية SPX حيث يعمل هذا البرنامج كآلية وسيطة لإيجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشترين والموردين، وعادةً ما يكون الموردون من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
والبرنامج يعمل كمركز خدمات للمعلومات الفنية الصناعية بين الدول الخليجية، وذلك بهدف خلق الصلات بين الجهات التي تطلب المنتجات أو تحتاج الى الاستعانة بجهات خارجية لتنفيذ بعض الأعمال وبين أولئك الذين ينفذونها ممن لديهم الجودة والخبرة، وقد استكملت جميع دول مجلس التعاون إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية خلال العام 2012.

ويسهم هذا البرنامج في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين لتحقيق معدلات أعلى في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة حيث يفتح لها افاقاً جديدة وأسواقاً متعددة من حيث الأنواع والكميات المطلوبة، اضافة الى توفير منبر لتطوير المشاريع الصناعية الجديدة التي تتبلور بهدف ملئ الثغرات الموجودة في الاسواق بناءاً على حركة العرض والطلب.

**وقد تم تنفيذ البرنامج على ثلاثة مراحل أساسية والتي كانت كالتالي:**

المرحلة الأولى والمرحلة الثانية:

- الإنتهاء وبنجاح من علمية المسح الميداني لعدد 200 شركة صناعية بحرينية.

- إتمام الحملة التعريفية بمشروع المناولة والشراكة الصناعية للشركات المستهدفة بعملية المسح الميداني.
- تقييم استمارات المسح الميداني التي تم جمعها من قبل خبراء المنظمة المعنيين ببرنامج المناولة والشراكة الصناعية.
- تم الانتهاء بنجاح من إدخال بيانات عدد 200 شركة بحرينية ضمن البرنامج الإلكتروني المخصص لذلك في عام 2009.

الإنتهاء من تدريب عدد موظفي قطاع التنمية الصناعية على الادخال والتصنيف في ابريل 2012.

المرحلة الثالثة:

إستكملت وزارة الصناعة والتجارة المرحلة الثالثة من البرنامج وهي تدشين مركز المناولة والشراكة الصناعية البحريني ، والذي تم في 5 سبتمبر 2012 ، كما يتم حالياً العمل على الربط الإلكتروني بين المركز الخليجي للمناولة والشراكة الصناعية ومركز المناولة البحريني ، وكذلك العمل على تصميم صفحة ويب مخصصة لبرنامج المناولة في مملكة البحرين وذلك لإدارة أنشطة المركز من خلال الانترنت والعمل على ادخال بيانات بقية المؤسسات الصناعية الراغبة بالانضمام.

**اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

عقدت اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين 4 إجتماعات خلال عام 2012 ناقشت فيها مع الأعضاء العديد من المشاريع والمواضيع التي تعني بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- آلية تنفيذ مشروع انشاء مركز لتنمية الصادرات في مملكة البحرين، حيث يشتمل على ثلاث مراحل أساسية، أولها تحديد إطار وهيكل المشروع، ومن ثم اطلاق المشروع في مرحلته التجريبية، وأخيراً تدشين المركز بالكامل وتوسيع عملياته، حيث سيكون المركز تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة.
- مبادرة وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين بحصر المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة. وبتكليف من سمو رئيس الوزراء الموقر شكلت وزارة الصناعة والتجارة فريق عمل يضم ممثلين من وزارة الصناعة والتجارة، والجهات الحكومية والخاصة من أصحاب العلاقة والاختصاص بهذا القطاع.
- مشروع البوابة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. الذي تنفذه وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع عدد من أعضاء اللجنة كصندوق العمل "تمكين" وبنك البحرين للتنمية.

- مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية والشراكة الصناعية، حيث تم عرض عدد من النماذج لمنتجات تم تصنيعها محلياً من قبل مؤسسات بحرينية صغيرة ومتوسطة على أعضاء اللجنة وشرح استخداماتها ومدى التوفير الذي سيتم تحقيقه فيما لو تم استبدال المنتجات المستوردة بتلك المصنعة محلياً.

**وقد لخصت اللجنة العديد من التوصيات والقرارات التي تهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:**

- بحث إمكانية مساعدة المؤسسات متناهية الصغر بالتحديد لتقديم تقاريرها المحاسبية لوزارة الصناعة والتجارة بتكلفة متواضعة تتحملها هذه الشركات، وذلك من خلال مبادرة وزارة الصناعة والتجارة للتنسيق مع شركات التدقيق المحلية بهذا الخصوص.
- مناقشة موضوع "العمل من المنزل" بين جميع الجهات ذات العلاقة والسعي لوضع معايير مناسبة لجميع الأطراف.
- مراجعة وتقييم التعريف الموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

## فريق عمل المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كلفت وزارة الصناعة والتجارة من مجلس الوزراء الموقر بقرار رقم "09-2145" بمتابعة المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وايجاد الحلول لها بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وعليه شكلت وزارة الصناعة والتجارة فريق عمل يضم ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة العمل، وهيئة تنظيم سوق العمل، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، وصندوق العمل "تمكين"، ووزارة البلديات والتخطيط العمراني، وهيئة الكهرباء والماء، وبنك البحرين للتنمية، إضافة إلى عدد من رجال الأعمال المهتمين والمستشارين من ذوي العلاقة بهذا القطاع ، ومن ثم تم حصر المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في القطاعات التالية: القطاع الصناعي، قطاع البناء والتشييد، القطاع العقاري، قطاع الأغذية، قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، قطاع المعارض والمؤتمرات، سوق المنامة القديم، التدريب وتنمية الموارد البشرية، قطاع النقل والمواصلات، القطاع المصرفي، القطاع الصحي، قطاع الذهب واللؤلؤ والمجوهرات، قطاع السياحة، قطاع التجزئة.

وقد قامت وزارة الصناعة والتجارة بتصنيف احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين من حيث الأهمية والأولوية وإمكانية التنفيذ والنظر إلى قابلية بعض المقترحات والتوصيات في التنفيذ على المدى المنظور والبعيد.

وعليه عقدت وزارة الصناعة والتجارة اجتماعا بتاريخ 29 فبراير 2012 برئاسة وزير الصناعة والتجارة مع الجهات المعنية لبحث سبل التنسيق والتعاون والنظر في

آلية العمل. وعليه تم مخاطبة الجهات ذات العلاقة لترشيح ممثلين عنهم للاجتماع والمتابعة. وقد عقدت إجتماعات ثنائية لمناقشة المشاكل والمعوقات التي تتعلق بكل جهة من الجهات التالية: وزارة العمل ، هيئة تنظيم سوق العمل ، صندوق العمل **"تمكين "** ، وزارة البلديات والتخطيط العمراني ، هيئة الكهرباء والماء ، بنك البحرين للتنمية ، وزارة الثقافة ، وزارة الصحة ، جهاز المساحة والتسجيل العقاري، الجمارك ، إدارة المؤسسة العامة للموانئ ، وزارة المواصلات ، المؤسسة العامة للشباب والرياضة ، وزارة الداخلية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، الإدارة العامة لحماية البيئة والحياة الفطرية ، وزارة التربية والتعليم ، مصرف البحرين المركزي، مجلس المناقصات والمزايدات ، وزارة المالية ، وزارة العدل والشؤون الاسلامية ، بالإضافة الى وزارة الصناعة والتجارة. وتقوم وزارة الصناعة والتجارة حالياً بإعداد تقرير شامل عن الحلول والمقترحات التي صدرت من الجهات المختلفة بعد الإجتماعات التي عقدت وبصدد رفعه الى مجلس الوزراء الموقر.

**<u>برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال:</u>**

تساهم إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية بوزارة الصناعة والتجارة في تنمية وتدريب رواد الأعمال بما يتماشى مع توجهات حكومة البحرين وتنفيذ الاستراتيجيات التطويرية للوزارة من أجل تسهيل عملية تنويع القاعدة الاقتصادية في البحرين عبر تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يُسهم في تحقيق المزيد من الاستثمارات وتوفير فرص العمل للمواطنين في البحرين. وتهدف مثل هذه البرامج إلى صقل مهارات المشاركين من رواد الأعمال وتقديم المشورة في سبيل تطوير و تحسين أداء مشاريعهم المستقبلية. حيث شاركت الادارة في برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال الذي تقوم بتنفيذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو"، وتم خلال عام 2012 تدريب 10 دفعات من رواد الأعمال اثنتان منهما مخصصة لرواد الأعمال في مجال الزراعة، بمجموع 118متدرب مقارنة بـ 8 دفعات بواقع 115 متدرباً في عام 2011.

كما تشارك الادارة في برنامج تدريب رواد الأعمال الذي ينفذه بنك البحرين للتنمية وقد تم تدريب 6 دفعات من رواد الأعمال خلال عام 2012 بمجموع 82 متدرباً، مقارنة بـنفس العدد من الدفعات في عام 2011 بواقع 81 متدرباً.

## مشاركة الإدارة في ورش عمل:

كما شاركت الادارة في إسبوع رواد الاعمال العالمي الذي نظمته مؤسسة القيادات العربية الشابة - البحرين في 12 نوفمبر 2012 وهو عبارة عن حزمة من البرامج المجانية التي تستهدف تشجيع روح المبادرة لدى الشباب حيث تم تعريف الحضور من رواد الأعمال على أهم برامج وزارة الصناعة والتجارة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاجراءات المعمول بها لاستخراج سجل تجاري والتسهيلات الممنوحة لرواد الأعمال البحرينيين.

كما شاركت الإدارة في ملتقى ومعرض يوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنوي الثالث وذلك في 4-5 ديسمبر2012 الذي نظمته جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو. ويناقش الملتقى موضوع «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة المحلية....اطلاق القدرات» والذى يهدف الى استعراض وتقييم الخدمات والتسهيلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التطوير والنمو، حيث تم المشاركة في حلقة نقاشية بعنوان (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإنتاج المحلي وإطلاق الإمكانيات) حيث استعرض مشروع المناولة والشراكة الصناعية الذي تنفذه وزارة الصناعة والتجارة ومدى الآفاق التي يفتحها لفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الأمر الذي يمكنها من النمو والتطور ورفع تنافسيتها.

## ثانيا : مركز تنمية الصناعات الحرفية

### المبيعات:

بلغ مجموع مبيعات صالة العرض والبيع المباشر لإصحاب الورش بمركز تنمية الصناعات الحرفية لعام 2012 مبلغ وقدره 50,556/084 دينار بحريني، مقارنة بـ25,040/100 دينار بحريني في عام 2011، أي بنسبة زيادة 101.9% حيث يرجع ذلك إرتفاع حركة المبيعات للأسباب التالية:

- زيادة التعاون مع القطاع الخاص.
- المشاركة في عدة فعاليات ومعارض.
- رفع مستوى جودة المنتجات الحرفية وتنوعها.

| السنة | مبيعات صالة العرض | البيع المباشر | المجموع | نسبة التغيير |
|---|---|---|---|---|
| 2012 | 11,421/864 | 39,134/220 | 50,556/084 | %101.9 |
| 2011 | 11,586/900 | 13,453/200 | 25,040/100 | إرتفاع |

**الفعاليات والمشاركات:**

- 25 يناير الى 2فبراير 2012 معرض الخريف.
- 3 مارس 2012 معرض بمدرسة سانت كرستوفر.
- 10 سبتمبر 2012 السوق الخيرى السنوية لجمعيه شجرة الحياة الخيرية.
- 10 نوفمبر 2012 فعالية اسبوع بابكو للبيئة والصحة والسلامة.
- 13 ديسمبر فعالية مدرسة الرفاع فيوز الدولية.
- 13 ديسمبر فعالية مدرسة الرجاء.

**المشاريع الجديدة:**

انضم الى المركز عددٍ من أصحاب المشاريع الجديدة وهم:

- السيد عادل محمد علي صاحب مشروع القوارب والأعمال الخشبية.
- السيد أحمد هاشم صاحب مشروع النحت والرسم.
- السيدة صفيه سلمان فتح الله، تم تخصيص زاوية لعرض وبيع منتجاتها الحرفية بصالة عرض مركز تنمية الصناعات الحرفية وهي عبارة عن لوحات مرسومة على قماش الحرير.

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

**مشاريع الإدارة:**

**مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:**

يهدف لتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية:**

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" ويعمل كآلية وسيطة لإيجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشترين والموردين من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

**اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2012 ناقش فيها الأعضاء العديد من المشاريع والمواضيع التي تعني بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**فريق عمل المشاكل والمعوقات التى تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم "09-2145" تم تشكيل فريق عمل يضم ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والجهات الحكومية والخاصة لمتابعة المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وايجاد الحلول لها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

**برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال:**

تم تدريب 118 رائد عمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" و82 رائد عمل مع بنك البحرين للتنمية من خلال برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال.

**مركز تنمية الصناعات الحرفية:**

سجلت مبيعات المركز والبيع المباشر لإصحاب الورش بمركز تنمية الصناعات الحرفية ارتفاعا نسبته **101.9%** خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011 بالإضافة الى إحتضان ثلاثة حرفيين جدد خلال عام 2012.

# قطاع التجارة

حرصت وزارة الصناعة والتجارة على توفير المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة عن أهم التطورات الإقتصادية للتجارة المحلية ، سواءً ما يتعلق منها بالتشريعات أو بالسياسات والنشاطات التي تقوم بها لخدمة الإقتصاد الوطني وقطاعاته الصناعية والتجارية والاستثمارية المختلفة ، وعملا بمبدأ الشفافية والوضوح ، فقد دأبت وزارة الصناعة والتجارة على توفير هذه المعلومات من خلال نشر القوانين والأنظمة والقرارات وتوفير البيانات الخاصة بالمؤشرات الرئيسة المتعلقة بعمل الوزارة .

وتجدر الإشارة إلى تقريرٍ صدر حديثاً عن شركة كي بي إم جي قد صنف مملكة البحرين بين الدول الأقل كلفة لممارسة الأعمال التجارية في منطقة الخليج. ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط كلفة العمالة في البحرين والتي تشمل أيضاً الكلفة التشغيلية، ومتوسط الأجور والبدلات، والإيجارات، ومستحقات المغتربين بشكل ملحوظ.

وقد عكست نتائج التقرير المميزات التنافسية التي تتحلّى بها مملكة البحرين ، مما يجعل منها وجهة مثالية للاستثمار في الأسواق الخليجية. وكونها محوراً للأعمال التجارية الرائدة ومركزاً مالياً، تعتبر مملكة البحرين بوابة الخليج إذ يسهل الدخول منها إلى كبرى اقتصادات المنطقة كالمملكة العربية السعودية، وقطر والكويت. كما استطاعت المملكة أن تصبح الخيار الأول للعديد من الشركات التي تتطلع إلى الاستثمار في المنطقة نظراً إلى مهارة القوى العاملة المحلية وانخفاض كلفة ممارسة الأعمال التجارية.

وإلى جانب ذلك ، سلطت العديد من التقارير الصادرة حديثاً الضوء على نقاط القوة التي يمتاز بها الاقتصاد البحريني. فقد جاءت مملكة البحرين في المرتبة الأولى في الشرق الأوسط والثانية عشرة عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2013 بحسب التقرير الصادر عن مؤسسة "هيرتيج فاونديشن" وصحيفة "وول ستريت جورنال". وفي سبتمبر 2012، جاءت مملكة البحرين في المرتبة السابعة عالمياً بحسب تقرير معهد فريزر السنوي للحرية الاقتصادية.

كما أوضح التقرير بأن الجهود التي تبذلها مملكة البحرين ساعدت على توفير بيئة أعمال تنافسية تتميّز بعدة عوامل جاذبة للاستثمار ، منها توافر بيئة استثمار تنافسية خالية من الضرائب على الأفراد والشركات ، وتوافر القوى العاملة الأكثر مهارة في

المنطقة والتي تلعب دوراً كبيراً في رسم مستقبل الشركات الطامحة إلى التأسيس للإقامة والوجود طويل الأمد في المنطقة. ولقد شهد الإقتصاد الخليجي نمواً متسارعاً خلال العقد الماضي ، وبتوسّع السوق ستتطلع العديد من الشركات المحلية والإقليمية والدولية إلى مواصلة تواجدها في دول مجلس التعاون الخليجي. وتحتاج تلك الشركات إلى التأكد من أنها تختار الموقع المناسب الذي يوفر أفضل منصّة للتنمية المستدامة ، ويؤكد هذا التقرير أن البحرين تتمتع ببيئة ذات كلفة تنافسية".

وإستكمالاً لهذا النهج ، يسر وزارة الصناعة والتجارة أن تقدم تقريرها السنوي لعام 2012 والذي يتضمن تحليلاً للبيانات والمعلومات المتعلقة بإنجازات وأنشطة قطاع التجارة المحلية بوزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين. وهي على النحو التالي:

**أولاً: مشاريع وفعاليات جديدة بقطاع التجارة المحلية:**

**مشروع تطوير النظام الآلي لإصدار التراخيص التجارية:**

ويعد من المشاريع الإستراتيجية لمملكة البحرين حيث تشترك مع وزارة الصناعة والتجارة جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتراخيص التجارية والصناعية وباشراف مجلس التنمية الإقتصادية ودعم كامل من هيئة الحكومة الإلكترونية، ويهدف هذا المشروع الى إيجاد منظومة إلكترونية متطورة ذات كفاءة عالية في تسجيل وترخيص المنشآت التجارية في مملكة البحرين، وإعادة هندسة الإجراءات وتسهيلها وتبسيطها، طبقاً لأفضل الممارسات العالمية ، والربط الكامل مع جميع الأنظمة الإلكترونية للجهات الحكومية ذات العلاقة، وذلك لتحسين ترتيب مملكة البحرين في تنافسية الأعمال في مختلف المؤشرات العالمية بما يتناسب مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

**وقد تم الانتهاء من مرحلة تعيين الشركة الاستشارية، حيث تمت في هذه المرحلة الأمور التالية:**

- دراسة الإجراءات المتبعة وإمكانية إعادة هندستها بغرض تسهيلها وتبسيطها. دراسة طبيعة الأنشطة التجارية.
- دراسة النظام الآلي لوزارة الصناعة والتجارة من حيث التطبيقات والبنية التحتية.
- إعداد مناقصة عامة لتعيين الشركة المنفذة للمشروع.

وقد تم طرح مناقصة عامة على الشركات المتخصصة عالمياً لإختيار وتعيين الشركة المنفذة وتقييمها ، وقد تم ترسيتها على الشركة الكورية الجنوبية (LG – CNS).

**مرحلة تنفيذ المشروع:**

**وتتكون من مرحلتين:** المرحلة الأولى والتي بدأت في نهاية يونيو 2012 وستستغرق ثمانية أشهر وتنتهي في شهر مارس 2013، أما المرحلة الثانية فستستغرق عشرة أشهر وستنتهي في شهر يناير 2014.

أما مهام الشركة المنفذة فتشمل إدارة المشروع بشكل كامل وتنفيذ الخطة المعدة لتنفيذ المشروع حسب الاتفاقية ، ومنها نقل البيانات ودراسة المتطلبات وتصميم النظام وتطويره ، وتركيب الأنظمة المطلوبة والأجهزة ، وإختبار قبول النظام بما في ذلك منظومة التكامل والإختبار ، وإختبار قبول المستخدم ( (UAT) ونظام إختبار الأداء ، وتدريب المستخدم وما يتعلق بضمان جودة النظام.

**مشروع حوكمة الشركات:**

يعتبر هذا المشروع إستمراراً لما دشنته وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ميثاق حوكمة الشركات خلال عام 2010 والذي يهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الادارة الرشيدة ، وإرساء مبادئ الشفافية والإفصاح مما يخدم المستثمرين ويعزز من سلامة البيئة التجارية في مملكة البحرين، ومن الإنجازات خلال عام 2011 و 2012 لهذا المشروع ما يلي:

طباعة 5 آلاف كتيب من الميثاق إضافة الى عمل 3 آلاف قرص مدمج باللغتين العربية والانجليزي لمبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

تغطية مرئية حوار التوافق الوطني – الشق الاقتصادي، حيث تمت المتابعة المستمرة للشركات التي تمتلك فيها الحكومة نسبة 30% فما فوق، وذلك للتأكد من مدى التزامها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر، ومتابعة تلك الشركات بشكل مستمر.

**رسوم طلب القيد أو تجديد القيد بالسجل التجاري:**

تم زيادة الرسوم الإدارية لطلب القيد أو تجديده بالسجل التجاري من 30 دينار إلى 50 دينار وذلك إعتباراً من تاريخ 2012/7/1 بموجب القرار الوزاري رقم "69" لسنة 2012 بعد موافقة مجلس الوزراء الموقر.

## ثانياً: سجلات المؤسسات الفردية والشركات:

إستمر قطاع التجارة المحلية بوزارة الصناعة والتجارة في اعتماد نفس الطريقة التي اعتمدها لإعداد التقرير السنوي لعام 2011 وذلك برصد عدد السجلات التجارية العاملة المجددة وغير المجددة فقط والموجودة بقاعدة بيانات السجل التجاري.

## البيانات التراكمية للسجلات:

بلغ عدد السجلات التجارية الإجمالية المقيدة في قاعدة بيانات السجل التجاري منذ بداية انشائه وحتى 2012/12/31 عدد 139,548 سجلاً تجارياً بزيادة قدرها 6,6% عما كانت عليه في عام 2011، ويبين الجدول رقم (1) نسبة هذه الزيادة:

(جدول رقم 1).

**جدول بعدد السجلات التجارية التراكمية لغاية عام 2012 مقارنة بعام 2011**

| البيان | السجلات حتى نهاية عام 2012 | | | السجلات حتى نهاية عام 2011 | | | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مؤسسات فردية | شركات | المجموع | مؤسسات فردية | شركات | المجموع | |
| مجموع السجلات العاملة | 51,068 | 21,356 | 72,424 | 45,847 | 20,010 | 65,857 | %10,0 |
| مجموع السجلات التراكمية الملغية منذ تأسيس السجل التجاري | 60,343 | 6,781 | 67,124 | 59,027 | 5,968 | 64,995 | %3,3 |
| إجمالي السجلات | 111,411 | 28,137 | 139,548 | 104,874 | 25,978 | 130,852 | %6,6 |
| رؤوس الأموال المستثمرة التراكمية بمليارات الدنانير | - | 19,4 | 19,4 | - | 19,1 | 19,1 | %1,8 |
| نسبة السجلات المجددة من السجلات العاملة | %76.8 | %75.0 | %76.3 | %78,3 | %77,4 | %78,0 | %1,7 - |

كما يتضح من الجدول رقم (1) بأن السجلات التجارية العاملة المجددة وغير المجددة خلال عام 2012 قد بلغت 72.424 منشأة تجارية، منها 51.068 مؤسسة فردية، و21.356 شركة تجارية، وقد ارتفع عدد السجلات التجارية العاملة خلال عام 2012 بنسبة 10% عن عام 2011 . كما يتضح أيضاً أن رؤوس الأموال المباشرة المحلية والأجنبية التراكمية للشركات العاملة حتى نهاية عام 2012 قد بلغت 19.4 مليار دينار بزيادة بنسبة قدرها 1.8% عما كانت عليه في عام 2011.

## السجلات الجديدة:

تم خلال عام 2012 تسجيل 8.689 منشأة جديدة، منها 6.672 مؤسسة فردية، و 2.017 شركة تجارية، والجدول رقم (2) يشير إلى أن هناك زيادة بنسبة 32.5% في إجمالي عدد المنشآت الجديدة المسجلة في عام 2012 عما كانت عليه في عام 2011، وقد تركزت الزيادة في المؤسسات الفردية حيث بلغت نسبة الزيادة 46.9% عما كانت عليه في عام 2011، أما الشركات التجارية فقد كانت نسبة الزيادة ضئيلة جداً حيث بلغت 0,1% فقط. والجدول رقم (2) يوضح عدد المنشآت الجديدة التي سجلت خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011:

(جدول رقم 2)

**جدول بعدد المؤسسات الفردية والشركات التجارية الجديدة**

**المسجلة خلال عام 2012 مقارنة بعام** 2011

| البيـــان | عام 2012 | عام 2011 | الفرق | نسبة الزيادة أو الإنخفاض |
|---|---|---|---|---|
| مجموع السجلات الجديدة الصادرة (مؤسسات فردية وشركات) | 8,689 | 6,556 | 2,133 | %32.5 |
| مجموع المؤسسات الفردية الجديدة | 6,672 | 4,541 | 2,131 | %46.9 |
| السجلات رئيسية | 2,508 | 1,614 | 894 | %55.4 |
| الفروع | 4,164 | 2,927 | 1,237 | %42.3 |
| مجموع الشركات التجارية الجديدة | 2,017 | 2,015 | 2 | %0.1 |
| السجلات رئيسية | 1,346 | 1,205 | 141 | %11.7 |
| الفروع | 671 | 810 | - 139 | %17.2 - |

## السجلات التجارية الملغية:

تم خلال عام 2012 شطب 2,198 سجلاً لمؤسسات فردية وشركات تجارية بانخفاض بنسبة 75,5% عن عام 2011 ، ويعتبر عدد السجلات الملغية في عام 2012 في المعدل الطبيعي، وأن ارتفاع عدد السجلات الملغية خلال عام 2011 يرجع إلى قيام قطاع التجارة المحلية بوزارة الصناعة والتجارة بشطب أكثر من 6

آلاف قيد لمؤسسات فردية شطباً إدارياً لعدم وجود محل قائم لهذه المؤسسات وعدم تجديدها لأكثر من سنتين. والجدول رقم (3) يوضح عدد السجلات التي تم شطبها خلال الأعوام من 2008 - 2012 مع إيضاح أسباب الشطب المدرجة بقاعدة بيانات السجل التجاري:

(جدول رقم 3)

**جدول بعدد السجلات التي شطبت خلال الأعوام من 2008 - 2012**

| سبب الإلغاء لدى الوزارة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| لترك العمل بالمحل واستيفائه شروط الإلغاء (يتم شطب القيد بطلب من صاحب السجل بعد التأكد من عدم وجود عمالة أجنبية على السجل وبعد دفع الرسوم المستحقة لكل من السجل التجاري وإدارة الصحة العامة). | 2,391 | 2,119 | 2,168 | 2,019 | 1,515 |
| ألغي السجل بأمر إداري من الوزارة (تقوم الإدارة المعنية بوزارة الصناعة والتجارة من تلقاء نفسها بإلغاء قيد المؤسسة أو الشركة من السجل التجاري لأسباب مختلفة وفي الغالب إذا ثبت لديها بأن المؤسسة أو الشركة قد تركت محلها التجاري ولم تقم بالتجديد لمدة طويلة). | 3,067 | 888 | 113 | 6,045 | 243 |
| عدم التجديد لأكثر من سنتين (يدرج هذا السبب إذا ألغي قيد المؤسسة أو الشركة بناء على طلب أصحابها، مع عدم قيامهم بدفع الرسوم المستحقة، ضمن اشتراطات معينة منها:<br>عدم وجود عمالة أجنبية مستقدمة على السجل.<br>عدم وجود فروع أو سجلات أخرى نشطة لدى صاحب السجل.<br>إلزام صاحب السجل بتوقيع تعهد بدفع الرسوم المستحقة في حالة تقدمه بطلب لإعادة القيد أو فتح أي سجل آخر. | 930 | 345 | 256 | 263 | 26 |
| أمر قضائي (يتم شطب القيد على هذا الرمز إذا ورد أمر قضائي ببطلان إجراء تسجيل قيد واعتباره كأن لم يكن). | --- | 2 | 1 | --- | 1 |
| لوفاة التاجر | 30 | 38 | 45 | 70 | 21 |
| ألغي لترك العمل وعليه بلاغ عمالة أجنبية هاربة | 1 | 667 | 452 | 419 | 226 |

| سبب الإلغاء لدى الوزارة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| (يتم شطب القيد في حالة تقدم صاحب السجل بطلب إلغاء قيد محله التجاري وعليه عمالة هاربة قد تم اتخاذ إجراءات التبليغ عنها حسب النظام). | | | | | |
| تصفية الشركة سواء التي تكون باتفاق الشركاء بالشركة على حلها أو تكون لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء، وإنهاء نشاطها وقسمة أموالها فيما بينهم وفقا لما ورد بالقانون وعقد التأسيس ونظامها الاساسي). | 58 | 110 | 128 | 138 | 163 |
| تسجيل إفلاس (وهو توقف التاجر عن سداد ديونه التجارية أثر اضطراب أعماله المالية ويتقرر بحكم قضائي). | 6 | 6 | 3 | 12 | 3 |
| مجموع السجلات الملغية | 6,483 | 4,175 | 3,166 | 8,966 | 2,198 |
| نسبة الزيادة أو الإنخفاض عن السنة السابقة | - | - 35,6% | - 24,2% | 183,2% | - 75,5% |

المعاملات المنجزة: تم خلال العام 2012 استلام 77,730 معاملة، منها 5,810 لسجلات جديدة، و 71,920 للتأشيرات (من ضمنها فتح الفروع) بمعدل 315 معاملة في اليوم بواقع 247 يوم عمل في السنة. والجدول رقم (4) يبين مقارنة بين المعاملات المنجزة لعام 2012 مقارنة بعام 2011:

**(جدول رقم 4)**

**جدول بعدد معاملات التسجيل والتأشير في السجل التجاري خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011**

| البيـــــان | عام 2012 | عام 2011 | الفرق | نسبة الزيادة أو الإنخفاض |
|---|---|---|---|---|
| مجموع المعاملات المستلمة (بما في ذلك طلبات التسجيل للمؤسسات الجديدة والشركات) | 77,730 | 74,647 | 3,083 | %4,1 |
| مجموع طلبات التسجيل الجديد | 5,810 | 4,568 | 1,242 | %27,2 |
| طلبات مستكملة | 3,373 | 2,366 | 1,007 | %42,6 |
| طلبات ملغية أو مرفوضة من الجهات الرسمية | 1,198 | 1,063 | 135 | %12,7 |

| البيـــــان | عام 2012 | عام 2011 | الفرق | نسبة الزيادة أو الإنخفاض |
|---|---|---|---|---|
| طلبات تحت المتابعة | 1,239 | 1,139 | 100 | %8,8 |
| مجموع طلبات التأشيرات بما في ذلك طلبات فتح الفروع | 71,920 | 70,079 | 1,841 | %2,6 |
| طلبات مستكملة | 61,498 | 60,402 | 1,096 | %1,8 |
| طلبات ملغية أو مرفوضة من الجهات الرسمية | 6,655 | 6,344 | 311 | %4,9 |
| طلبات تحت المتابعة | 3,767 | 3,333 | 434 | %13,0 |
| معدل عدد المعاملات في اليوم | 315 | 302 | 13 | %4,3 |

## ملكية المرأة للمؤسسات الفردية:

إرتفع عدد المؤسسات الفردية العاملة العائدة للمرأة بنسبة 14,3% عما كانت عليه في عام 2012 ، مما أدى إلى رفع مساهمة المرأة من مجموع عدد المؤسسات التجارية العاملة إلى 39,5% حيث كانت النسبة 38,5% في عام 2011، والجدول رقم (5) يوضح إجمالي عدد السجلات التجارية العاملة العائدة للرجل والمرأة:- (جدول رقم 5).

**جدول بعدد المؤسسات الفردية الإجمالية العاملة والعائدة للذكور والإناث**

**خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011**

| البيـــــان | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|
| المؤسسات العائدة للذكور | 30,898 | 28,195 | %9,6 |
| المؤسسات العائدة للإناث | 20,170 | 17,652 | %14,3 |
| المجموع | 51,068 | 45,847 | %11,4 |
| نسبة ملكية المرأة | %39,5 | %38,5 | %1,0 |

## ثالثاً : التفتيش والرقابة التجارية:

قام قسم التفتيش التجاري بإنجاز عدة معاملات الكترونية إدارية خلال عام 2012، حيث اشتملت على تحرير وإدخال مخالفات أو إزالة مخالفات ووقف إجراءات وإصدار إشعارات إلى المؤسسات الفردية بتصحيح أوضاعها. حيث بلغ مجموع معاملات التفتيش 123 ألف معاملة تفتيشية تقريباً بزيادة بنسبة 24,1% عما كانت عليه في عام 2011، والجدول رقم (6) يتضمن موجزاً لمجمل عمليات قسم التفتيش التجاري لعام 2012 مقارنة بعام 2011:

**(جدول رقم 6)**

**جدول بعمليات قسم التفتيش التجاري لعام 2012 مقارنة بعام 2011**

| البيـــــان | عام 2012 | عام 2011 | الفرق | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|---|
| مجموع معاملات التفتيش | 122,513 | 98,725 | 23,788 | %24,1 |
| المخالفات المدرجة خلال العام | 70,983 | 58,717 | 12,266 | %20,9 |
| المخالفات المرفوعة خلال العام | 51,530 | 40,008 | 11,522 | %28,8 |
| الفحص بنظام الكهرباء | 29,861 | 32,498 | 2,637 - | %8,1 - |
| اصدار بطاقات التخليص | 838 | 740 | 98 | %13,2 |
| متابعة القضايا | 887 | 537 | 350 | %65,2 |
| محاضرات ارشادية | 22 | 8 | 14 | %175 |
| إشعارات للمتأخرين عن التجديد لأكثر من سنتين | 1,031 | 7,217 | 6,186 - | %85,7 - |
| إشعار بشطب السجلات غير المجددة لأكثر من سنتين | - | 6,888 | 6,888 | %100 - |

## رابعاً: إنجازات ونتائج إدارة شئون الشركات:

### 1- أنشطة الفحص الآلي:

تتَبع إدارة شئون الشركات عدداً من طرق الرقابة الآلية على الشركات التجارية العاملة بمملكة البحرين وهذه الطرق تشمل الفحص بالعناوين للتأكد من أن الشركة المسجلة هي ذاتها التي تشغر نفس العنوان إضافة إلى إتباع الإدارة لآلية الفحص بنظام الكهرباء كوسيلة مساندة أخرى - عند الحاجة - للتأكد من أن الشركة قائمة وأنها في ذات العنوان المسجلة عليه. والجدول رقم (7) يبين أنشطة الفحص الآلي التي قامت بها الإدارة خلال عام 2012 مقارنة مع عام 2011:-

**(جدول رقم 7)**

| نوع الفحص | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|
| الفحص بالعناوين | 2,354 | 1,845 | %27.6 |
| الفحص بنظام الكهرباء | 1,735 | 1,650 | %5.2 |
| المجموع | 4,089 | 3,495 | %17.0 |

### 2- الإجراءات الإدارية:

إضافة لأنشطة الفحص الآلي التي تتبعها إدارة شئون الشركات فإنها تقوم أيضاً ببعض الإجراءات الإدارية بحق الشركات التجارية والتي تشمل إضافة مخالفات على الشركات لمخالفتها بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 والتي تقع ضمن اختصاص الإدارة.

**والجدول ، يوضح الإجراءات الإدارية التي قامت الإدارة باتخاذها خلال عام 2012 مقارنة مع عام 2011.**

**الجدول رقم 8**

| نوع الإجراء | عام 2012 | عام 2011 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| إضافة مخالفات | 16,868 | 11,345 | %48.7 |
| إزالة مخالفات | 11,427 | 7,204 | %58.6 |
| وقف إجراءات | 9,939 | 5,742 | %73.1 |
| طلب تصحيح الوضع المالي | 304 | 265 | %14.7 |
| خطابات طلب عقد اجتماعات الجمعيات العمومية المتأخرة | 1,223 | 840 | %45.6 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| طلب تسليم التقارير المالية المتأخرة | 7,969 | 8,295 | - 3.9% |
| إشعارات طلب الحضور الشخصي | 94 | 105 | - 10,5% |
| المجموع | 47,824 | 33,796 | 41.5% |

## 3- الرقابة الميدانية:

تتولى إدارة شئون الشركات مهمة الرقابة على الشركات التجارية العاملة في مملكة البحرين وتقوم الإدارة بعمل زيارات ميدانية تفقدية لمواقع تلك الشركات للتحقق من شكوى أو موضوع معين. كما تتولى الإدارة مهمة إستلام تعيينات ضباط الامتثال للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال من الشركات.

**والجدول رقم (9) يوضح عدد الزيارات الميدانية التي تمت خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011، كما يبين عدد تعيينات ضباط الإمتثال والذين هم الأشخاص المعينيين من قبل الشركات والمؤسسات ليكونوا حلقة الوصل بين مؤسساتهم والوزارة ، خلال العام 2012 مقارنة بالعام 2011**

**(جدول رقم 9)**

| نوع الزيارة | 2012 | 2011 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| عدد ضباط الإمتثال (Compliance officers) | 1887 | 1683 | %12 |
| زيارات ميدانية للالتزام بعمليات غسل الأموال | 120 | 20 | %500 |

## 4- التقارير المالية:

سجلت إدارة شئون الشركات انخفاضاً في أعداد التقارير المالية المستلمة سواءً المدققة منها أو غير المدققة ، ويوضح الجدول رقم (10) أعداد التقارير المالية – المدققة منها وغير المدققة – والتي إستلمتها الإدارة من الشركات التجارية خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011.

**(جدول رقم 10)**

| نوع التقرير | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|
| تقارير مالية مدققة | 4,012 | 4,554 | - 11.9% |
| غير مدققة | 100 | 160 | - 37.5% |
| المجموع | 4,112 | 4,714 | - 12.7% |

**ويرجع الإنخفاض بصورة عامة إلى الأسباب الرئيسية التالية:**

1. برنامج "محاسبة" المقدم من قبل تمكين والذي تقوم فيه تمكين بدعم المؤسسات للقيام بتدقيق حساباتها حيث أن الشركة المتعاقدة مع تمكين حالياً هي كي بي أم جي وهي من الشركات الكبرى مما إنعكس أيضاً في عدد خطابات تعيين مدققي الحسابات والتي إرتفعت إلى 1184 خطاب في العام 2012 مقارنة ب 679 خطاب في العام 2011، حيث يتم رفع المخالفات عن السجل التجاري لتلك الشركات ومنحهم مهلة لحين الإنتهاء من إعداد التقارير المالية وفي حال إخفاق أي شركة عن الإلتزام بالمدة المحددة فإن المخالفات تُعاد على سجلها التجاري.

2. هناك بعض الشركات من إختارت التحول إلى مؤسسة فردية أو شركة تضامن بغية التخلص من دفع رسوم لتدقيق حساباتها حيث أنها ستكون غير ملزمة بتسليم التقارير حيث وصل عدد تلك الشركات إلى 186 شركة خلال العام 2012.

3. هناك بعض الشركات التي تم تصفيتها إختيارياً بسبب ضعف أدائها والخسائر المتراكمة حيث بلغ عدد تلك الشركات 392 شركة تم تصفيتها خلال العام 2011 مقارنة ب 206 شركة في العام 2012، حيث أن الشركات التي تم تصفيتها في العام 2011 لن يكون لها كيان قانوني وبالتالي فإن عدد الشركات الملزمة بتسليم التقارير المالية للسنة المالية التالية سوف يقل بنفس العدد.

4. هناك بعض الشركات التي تم شطبها وفقاً للمادة "320" من قانون الشركات التجارية 21 لسنة 2011 بسبب كونها غير نشطة ، حيث بلغت 164 شركة خلال العام 2012 مقارنة ب 179 شركة تم شطبها خلال العام 2011.

## 5- مكاتب التدقيق ومدققي الحسابات:

يُعد التعامل مع المدققين ومكاتب تدقيق الحسابات من اختصاصات إدارة شئون الشركات وذلك من خلال استلام طلبات قيدهم والبت فيها والقيام بتجديد القيد للمدققين المسجلين لدى الإدارة كما أن الإدارة تعمل كمراقب لأعمال مكاتب تدقيق الحسابات.

وخلال عام 2012 استلمت الإدارة عدداً من طلبات القيد في سجل مدققي الحسابات والجدول رقم (11) يلخص عدد الطلبات التي قدمت للإدارة للقيد في سجل مدققي الحسابات خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011

**(جدول رقم 11)**

| نوع المعاملة | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|
| الطلبات المستلمة للقيد في سجل مدققي الحسابات (المجموع) | 72 | 71 | %1,4 |
| تسجيل جديد | 11 | 13 | %15.4 - |
| تجديد القيد | 61 | 58 | %5.2 |

## 6- اجتماعات الجمعيات العمومية:

تتولى إدارة شئون الشركات مهمة ترشيح موظف لتمثيل الوزارة في حضور اجتماعات الجمعيات العمومية المنعقدة للشركات التجارية المساهمة، حيث حضر ممثلو وزارة الصناعة والتجارة 204 اجتماعاً خلال عام 2012 مقارنة بعدد 299 اجتماعاً بعام 2011، والتي تتلخص في الجدول رقم (12).

**(جدول رقم 12)**

| نوع الجمعية | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|
| جمعيات عمومية عادية | 159 | 220 | %27,7 - |
| جمعيات عمومية غير عادية | 45 | 79 | %43,0 - |
| جمعيات تأسيسية | 0 | 0 | --- |
| المجموع | 204 | 299 | %31,8 - |

وتجدر الإشارة إلى إن حضور الجمعيات العمومية إختياري بالنسبة لممثلي وزارة الصناعة والتجارة بحسب القانون، حيث تتلقى وزارة الصناعة والتجارة دعوات

لحضور تلك الجمعيات وتقوم وزارة الصناعة والتجارة بدورها بإرسال ممثل عنها في ذلك الاجتماع.

وقد قامت إدارة شئون الشركات بارسال عدد 666 خطاب للتذكير بعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركات خلال العام 2012 مقارنة ب 516 خطاب خلال العام 2011.

## 7- القضايا والشكاوى:

تقوم إدارة شئون الشركات بالبت في القضايا والشكاوى الواردة لوزارة الصناعة والتجارة والتي تختص بقانون الشركات التجارية أو أنشطتها، واتخاذ الإجراء اللازم بشأنها حتى إغلاق تلك القضية أو الشكوى. والجدول رقم (13) يلخص عدد الشكاوى التي تم البت فيها خلال عام 2012 مقارنة مع عام 2011.

**(جدول رقم 13)**

| نوع القضية | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة أو الانخفاض |
|---|---|---|---|
| قضايا / شكاوى جديدة – أفراد | 14 | 10 | %40,0 |
| قضايا / شكاوى جديدة - جهات رسمية | 17 | 19 | %10,5 - |
| المجموع | 31 | 29 | %6,9 |

وتجدر الاشارة إلى أن انخفاض عدد الشكاوى هو مؤشر جيد حيث يدل على سلامة البيئة التجارية والاستثمارية بالنسبة للشركات التجارية والمتعاملين معها.

## خامساً: الوكالات التجارية:

بالرغم من إصدار المرسوم بقانون رقم "8" لسنة 1998 والذي تم بموجبه رفع الحماية عن أصحاب الوكالات التجارية إلا إن رغبة بعض التجار ما زالت قائمة في تسجيل وتجديد وكالاتهم التجارية إيماناً منهم بأهمية الغطاء القانوني لهم. والجدول رقم (14) يبين عدد الوكالات التجارية الجديدة المسجلة والمجددة خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011.

**(جدول رقم 14)**

| البيـــــان | عام 2012 | عام 2011 | الفرق | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|---|

| البيـــــان | عام 2012 | عام 2011 | الفرق | نسبة الزيادة / الانخفاض |
|---|---|---|---|---|
| مجموع الوكالات التجارية المسجلة | 53 | 40 | 13 | %32.5 |
| الوكالات التجارية المجددة | 674 | 762 | 88 - | %11.5 - |
| الوكالات التجارية المشطوبة | 6 | 5 | 1 | %20.0 |

## سادساً: طلبات تنظيم المعارض:

يتولى مكتب الوكيل المساعد للتجارة المحلية مهمة الترخيص ومتابعة طلبات تنظيم المعارض، والجدول رقم (15) يلخص عدد الطلبات التي تم البت فيها خلال العام 2012 ونتيجة تلك الطلبات، حيث يتضح أن جميع طلبات إقامة المعارض قد تمت الموافقة عليها تشجيعاً لنمو هذه الصناعة المهمة للبلاد وبحسب النظام، وقد ارتفعت بنسبة 7,3% عن الموافقات التي صدرت خلال عام 2011:-

(جدول رقم 15)

| البيان | عام 2012 | عام 2011 | نسبة الزيادة أو الانخفاض |
|---|---|---|---|
| مجموع الطلبات المستلمة | 103 | 123 | %16,3 - |
| عدد الطلبات المقبولة | 103 | 96 | %7,3 |
| منها: بيع مباشر | 67 | 61 | %9,8 |
| عرض فقط | 36 | 35 | %2,9 |
| عدد الطلبات المرفوضة | - | 27 | %100 - |

وفيما يلي الجداول التفصيلية للسجلات التجارية الصادرة خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011 وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات:

الجدول رقم 16

| القطاع الاقتصادي | عدد السجلات الصادرة في عام 2012 | | | عدد السجلات الصادرة خلال 2011 | | | عدد السجلات العاملة حتى 2012/12/31 | | | نسبة الزيادة أو الانخفاض في عدد السجلات الصادرة في 2011 عن عام 2010 | نسبة السجلات بالقطاع إلى إجمالي السجلات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مؤسسات فردية | شركات | المجموع | مؤسسات فردية | شركات | المجموع | مؤسسات فردية | شركات | المجموع | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 43 | 19 | 62 | 24 | 15 | 39 | 212 | 100 | 312 | %59,0 | %0,4 |
| صيد الأسماك | 1 | 4 | 5 | 2 | 1 | 3 | 10 | 15 | 25 | %66,7 | %0,0 |
| التعدين واستغلال المحاجر | 2 | 5 | 7 | | 11 | 11 | 12 | 76 | 88 | %36,4 - | %0,1 |
| الصناعات التحويلية | 616 | 126 | 742 | 408 | 204 | 612 | 6,755 | 1,900 | 8,655 | %21,2 | %12,0 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | | | | 1 | 6 | 7 | 9 | 21 | 30 | %100 - | %0,0 |
| الإنشاءات | 525 | 234 | 759 | 393 | 320 | 713 | 7,011 | 2,180 | 9,191 | %6,5 | %12,7 |
| تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية | 3,568 | 662 | 4,230 | 2,429 | 596 | 3,025 | 24,157 | 7,100 | 31,257 | %39,8 | %43,2 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفنادق والمطاعم | 561 | 116 | 677 | 370 | 87 | 457 | 3,571 | 1,145 | 4,716 | %48,1 | %6,5 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 110 | 58 | 168 | 99 | 89 | 188 | 1,106 | 934 | 2,040 | %10,6 - | %2,8 |
| الوساطة المالية | 33 | 240 | 273 | 6 | 185 | 191 | 84 | 2,294 | 2,378 | %42,9 | %3,3 |
| الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية | 596 | 505 | 1,101 | 390 | 436 | 826 | 4,068 | 5,015 | 9,083 | %33,3 | %12,5 |
| التعليم | 4 | 6 | 10 | 5 | 8 | 13 | 48 | 82 | 130 | %23,1 - | %0,2 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 5 | 4 | 9 | 6 | 2 | 8 | 23 | 54 | 77 | %12,5 | %0,1 |
| أنشطة الخدمات المجتمعية ، والاجتماعية والشخصية الأخرى | 608 | 38 | 646 | 408 | 54 | 462 | 4,000 | 438 | 4,438 | %39,8 | %6,1 |
| سجلات غير مصنفة | | | | | 1 | 1 | 2 | 2 | 4 | %100 - | %0,0 |
| المجمـــوع | 6,672 | 2,017 | 8,689 | 4,541 | 2,015 | 6,556 | 51,068 | 21,356 | 72,424 | %32,5 | %100 |

جدول بالمؤسسات والشركات التجارية الصادرة خلال عام 2012 مقارنة مع عام 2011

**عدد الشركات العاملة ورؤوس أموالها في عام 2012 مقارنة بعام 2011 حسب أنواع الشركات والقطاعات الاقتصادية:-**

الجدول رقم (17) التالي يوضح بأن عدد الشركات التجارية الرئيسية العاملة التراكمية لغاية عام 2012 (دون الفروع) قد زادت بعدد 860 شركة عما كانت عليه في عام 2011 أي بزيادة بنسبة 6,5% عن عام 2011، وهذه الزيادة تتمثل في تسجيل 1,329 شركة جديدة تم تسجيلها خلال العام، واستبعاد 469 شركة لتحويل بعضها إلى مؤسسات فردية وتصفية وشطب البعض الآخر.

أما حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد زادت خلال عام 2012 بمبلغ 345 مليون دينار تقريباً أي بزيادة بنسبة قدرها 1,8% عما كانت عليه في عام 2011، وهذه الزيادة تمثل رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة خلال عام 2012 وقدرها 114,6 مليون دينار، وصافي الزيادات الإجمالية في رؤوس أموال الشركات القائمة، والتي بلغت 230,4 مليون دينار.

جدول برؤوس أموال الشركات التجارية العاملة التراكمية مع بيان عددها في عام 2012 مقارنة بعام 2011

(حسب الشكل القانوني للشركات )

(جدول رقم 17)

| نـــوع الشركـة | الشركات التجارية العاملة لغاية 2012/12/31 | | الشركات التجارية العاملة لغاية 2011/12/31 | | نسبة الزيادة / الانخفاض | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال |
| مساهمة بحرينية عامة | 46 | 4,155,952,730 | 47 | 4,086,302,826 | - 2,1% | 1.7% |
| شركة ذات مسئولية محدودة | 8,350 | 1,954,838,843 | 7,743 | 1,861,357,886 | 7,8% | 5.0% |
| فرع لشركة أجنبية | 1,081 | - | 1,072 | - | 0,8% | |
| شركة مساهمة بحرينية مقفلة | 874 | 12,397,547,178 | 919 | 12,281,400,661 | - 4,9% | 0.9% |
| تضامن | 914 | 40,975,984 | 890 | 39,380,184 | 2,7% | 4.1% |
| تضامن مهنية متخصصة | 19 | 1,937,000 | 19 | 1,937,000 | 0,0% | 0.0% |
| توصية بسيطة | 90 | 6,796,139 | 93 | 9,177,839 | - 3,2% | - 26.0% |
| شركة الشخص الواحد | 2,806 | 847,518,512 | 2,537 | 780,960,420 | 10,6% | 8.5% |
| المجموع | 14,180 | 19,405,566,386 | 13,320 | 19,060,516,815 | 6,5% | 1.8% |

أما الجدول رقم (18) فيوضح حجم الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية، حيث يتضح أن نسبة الاستثمارات في القطاع المالي والمصرفي يستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات في مملكة البحرين حيث يمثل ما نسبته 64,1% يليه قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية حيث يبلغ ما نسبته 10,3% ، ويأتي قطاع النقل والتخزين والاتصالات في المرتبة الثالثة حيث تبلغ نسبته 7,0% من حجم الاستثمار.

**كشف بعدد وحجم رؤوس أموال الشركات التجارية التراكمية خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011 (حسب القطاعات الاقتصادية)**

## (جدول رقم 18)

| اسم المجموعة | 2012/12/31 | | 2011/12/31 | | نسبة الزيادة / الانخفاض | | نسبة القطاع إلى إجمالي الاستثمار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 74 | 16,235,000 | 60 | 2,871,000 | %23,3 | %465.5 | %0.1 |
| صيد الأسماك | 9 | 1,384,350 | 6 | 664,350 | %50,0 | %108.4 | %0.0 |
| التعدين واستغلال المحاجر | 58 | 370,090,846 | 55 | 369,001,846 | %5,5 | %0.3 | %1.9 |
| الصناعات التحويلية | 989 | 936,060,848 | 974 | 799,047,876 | %1,5 | %17.1 | %4.8 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | 19 | 24,068,000 | 20 | 35,068,000 | %5,0 - | %31.4 - | %0.1 |
| الإنشاءات | 1,750 | 333,703,889 | 1,573 | 312,640,989 | %11,3 | %6.7 | %1.7 |
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية | 3,613 | 691,384,196 | 3,314 | 619,402,988 | %9,0 | %11.6 | %3.6 |
| الفنادق والمطاعم | 448 | 112,109,141 | 420 | 102,020,141 | %6,7 | %9.9 | %0.6 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 557 | 1,365,904,043 | 545 | 1,376,242,893 | %2,2 | %0.8 - | %7.0 |
| الوساطة المالية | 1,852 | 12,446,031,463 | 1,758 | 12,360,453,832 | %5,3 | %0.7 | %64.1 |
| الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية | 4,399 | 1,996,978,907 | 4,195 | 1,975,783,176 | %4,9 | %1.1 | %10.3 |
| التعليم | 52 | 11,910,893 | 50 | 8,646,200 | %4,0 | %37.8 | %0.1 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 53 | 25,193,385 | 49 | 22,383,385 | %8,2 | %12.6 | %0.1 |
| أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية | 172 | 26,907,937 | 165 | 26,688,237 | %4,2 | %0.8 | %0.1 |

| اسم المجموعة | 2012/12/31 | | 2011/12/31 | | نسبة الزيادة / الانخفاض | | نسبة القطاع إلى إجمالي الاستثمار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | |
| سجلات غير مصنفة | 135 | 1,047,603,490 | 136 | 1,049,601,903 | %0,7 - | %0.2 - | %5.4 |
| المجموع | 14,180 | 19,405,566,386 | 13,320 | 19,060,516,815 | %6,5 | %1.8 | %100.0 |

## عدد وحجم رؤوس أموال الشركات المسجلة لعام 2012 مصنفة حسب أنواعها مقارنة بعام 2011

تم خلال عام 2012 تسجيل 1,329 شركة متنوعة وقد بلغ مجموع رأسمالها 114,639,442 دينار متضمناً الاستثمارات البحرينية الجديدة والتي بلغت 99 مليون دينار تقريباً، واستثمارات خليجية قدرت بـ 6 مليون ديناراً، أما الاستثمارات الأجنبية الجديدة فقد قدرت بـ 10 مليون ديناراً، والجدول رقم (19) التالي يوضح حجم الاستثمارات الجديدة حسب الشكل القانوني للشركات ونوعية الاستثمارات سواءً كانت بحرينية أو خليجية أو أجنبية ، مقارنة بعام 2011.

**كشف بعدد وحجم رؤوس أموال الشركات التجارية الجديدة المسجلة بعام 2012 ومصنفة حسب أنواعها مقارنة بعام 2011**

**(جدول رقم 19)**

| نوع الشركة | عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام 2012 | | | | | عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام 2011 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع الشركات الجديدة | | استثمارات بحرينية | استثمارات خليجية | استثمارت أجنبية | مجموع الشركات الجديدة | | استثمارات بحرينية | استثمارات خليجية | استثمارت أجنبية |
| | العدد | رأس المال | دينار | دينار | دينار | العدد | رأس المال | دينار | دينار | دينار |
| شركة ذات مسئولية محدودة | 883 | 64,508,485 | 55,844,609 | 4,353,840 | 4,310,035 | 728 | 67,939,676 | 33,169,546 | 6,317,063 | 28,373,068 |
| فروع الشركات | 76 | - | - | - | - | 88 | - | - | - | - |

| نوع الشركة | عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام 2012 | | | | | عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام 2011 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع الشركات الجديدة | | استثمارات بحرينية | استثمارات خليجية | استثمارات أجنبية | مجموع الشركات الجديدة | | استثمارات بحرينية | استثمارات خليجية | استثمارات أجنبية |
| | العدد | رأس المال | دينار | دينار | دينار | العدد | رأس المال | دينار | دينار | دينار |
| الاجنبية | | | | | | | | | | |
| المساهمة المقفلة | 15 | 4,194,445 | 1,772,688 | 57,289 | 2,364,468 | 28 | 19,984,000 | 9,833,900 | 7,548,600 | 2,601,500 |
| تضامن | 41 | 750,000 | 750,000 | - | - | 41 | 670,000 | 587,200 | 43,000 | 9,800 |
| توصية بسيطة | 2 | 60,000 | 60,000 | - | - | 1 | 250,000 | 250,000 | - | - |
| الشخص الواحد | 312 | 45,126,512 | 40,153,512 | 2,010,000 | 2,963,000 | 319 | 24,612,000 | 14,642,000 | 2,970,000 | 7,000,000 |
| المجموع | 1,329 | 114,639,442 | 98,580,809 | 6,421,129 | 9,637,503 | 1,205 | 113,455,676 | 58,482,646 | 16,878,663 | 37,984,368 |

## تصنيف الشركات التجارية المسجلة في نهاية عام 2012 مقارنة بعام 2011:

تم تصنيف الشركات التجارية المسجلة بقاعدة بيانات السجل التجاري في نهاية عام 2012 على (4) أربع فئات على أساس رأس المال المستثمر – والمخصص لتصنيف الشركات والمؤسسات بالقطاع الصناعي استناداً للقرار رقم (117) لسنة 2010 بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم استخدام التعريف الوارد بالقرار المذكور وسحبه على جميع القطاعات وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بالتصنيف المناسب للقطاعات الأخرى. والجدول رقم (20) يوضح تصنيف الشركات التجارية بعام 2012 مقارنة بعام 2011، وتمثل الشركات الكبيرة نسبة 2,9% من عدد الشركات في حين أن رأسمالها يمثل 92% من حجم رؤوس أموال الشركات التجارية بمملكة البحرين

**(جدول رقم 20)**

جدول بتصنيف الشركات التجارية كما هي في نهاية عام 2012 مقارنة بعام 2011

| الفئة | تصنيف الشركات كما هي في عام 2012 | | | | تصنيف الشركات كما هي في عام 2011 | | | | نسبة الزيادة أو الإنخفاض بين عام 2012 وعام 2011 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | رأس المال | نسبة عدد الشركات بالفئة من مجموع الشركات | نسبة رؤوس أموال الشركات بالفئة من مجموع الشركات | العدد | رأس المال | نسبة عدد الشركات بالفئة لمجموع الشركات | نسبة رؤوس أموال الشركات بالفئة لمجموع الشركات | عدد | رأس المال |
| الشركات الكبيرة (أكثر من 3 مليون دينار) | 408 | 17,912,831,859 | %2.9 | %92.3 | 408 | 17,652,656,464 | %3.1 | %92.6 | %0.0 | %1.5 |
| الشركات المتوسطة (من 500,001 دينار إلى 3 مليون دينار) | 530 | 697,034,611 | %3.7 | %3.6 | 511 | 662,480,278 | %3.8 | %3.5 | %3.7 | %5.2 |
| الشركات الصغيرة من 20,001 دينار إلى 500,000 دينار) | 6,172 | 686,946,763 | %43.5 | %3.5 | 5,804 | 646,760,820 | %43.6 | %3.4 | %6.3 | %6.2 |
| الشركات متناهية الصغر (لغاية 20,000 دينار) | 5,989 | 108,753,153 | %42.2 | %0.6 | 5,525 | 98,619,252 | %41.5 | %0.5 | %8.4 | %10.3 |
| فروع الشركات الأجنبية | 1,081 | - | %7.6 | - | 1,072 | - | %8.0 | - | %0.8 | - |
| المجموع | 14,180 | 19,405,566,386 | %100 | %100.0 | 13,320 | 19,060,516,814 | %100 | %100.0 | %6.5 | %1.8 |

## كشف برؤوس أموال الشركات الموظفة والمضافة خلال السنوات من 2006 لغاية 2012

## (جدول رقم 21)

| | عام 2006 | عام 2007 | عام 2008 | عام 2009 | عام 2010 | عام 2011 | عام 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رؤوس الأموال للشركات الجديدة | 1,976,521,774 | 1,866,219,653 | 1,220,940,858 | 969,950,246 | 219,729,624 | 113,455,676 | 114,639,442 |
| زيادة أو تخفيض في رؤوس أموال الشركات القائمة ورؤوس أموال المؤسسات الفردية المتحولة إلى شركات | 1,203,683,359 | 967,941,233 | 1,559,429,352 | 790,307,255 | 1,548,911,668 | 29,226,241- | 230,410,129 |
| مجموع رؤوس الأموال الموظفة خلال العام | 3,180,205,133 | 2,834,160,886 | 2,780,370,210 | 1,760,257,501 | 1,768,641,292 | 84,229,435 | 345,049,571 |

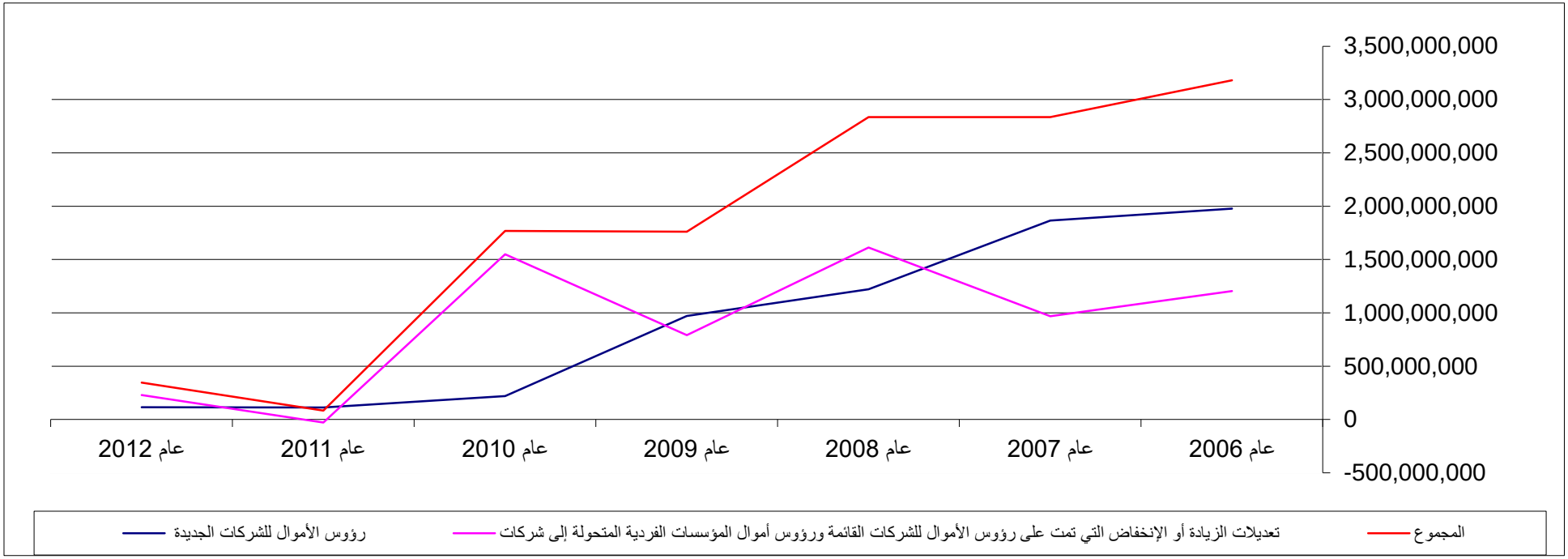


كشف بالسجلات التجارية الصادرة خلال السنوات من 2003 لغاية 2012(جدول رقم 22)

| | عام 2003 | عام 2004 | عام 2005 | عام 2006 | عام 2007 | عام 2008 | عام 2009 | عام 2010 | عام 2011 | عام 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الفردية | 4,003 | 4,319 | 5,559 | 6,526 | 5,216 | 4,151 | 4,278 | 5,008 | 4,541 | 6,672 |
| الشركات | 594 | 793 | 1,223 | 1,655 | 2,205 | 2,579 | 1,997 | 2,511 | 2,015 | 2,017 |
| المجموع | 4,597 | 5,112 | 6,782 | 8,181 | 7,421 | 6,730 | 6,275 | 7,519 | 6,556 | 689,8 |

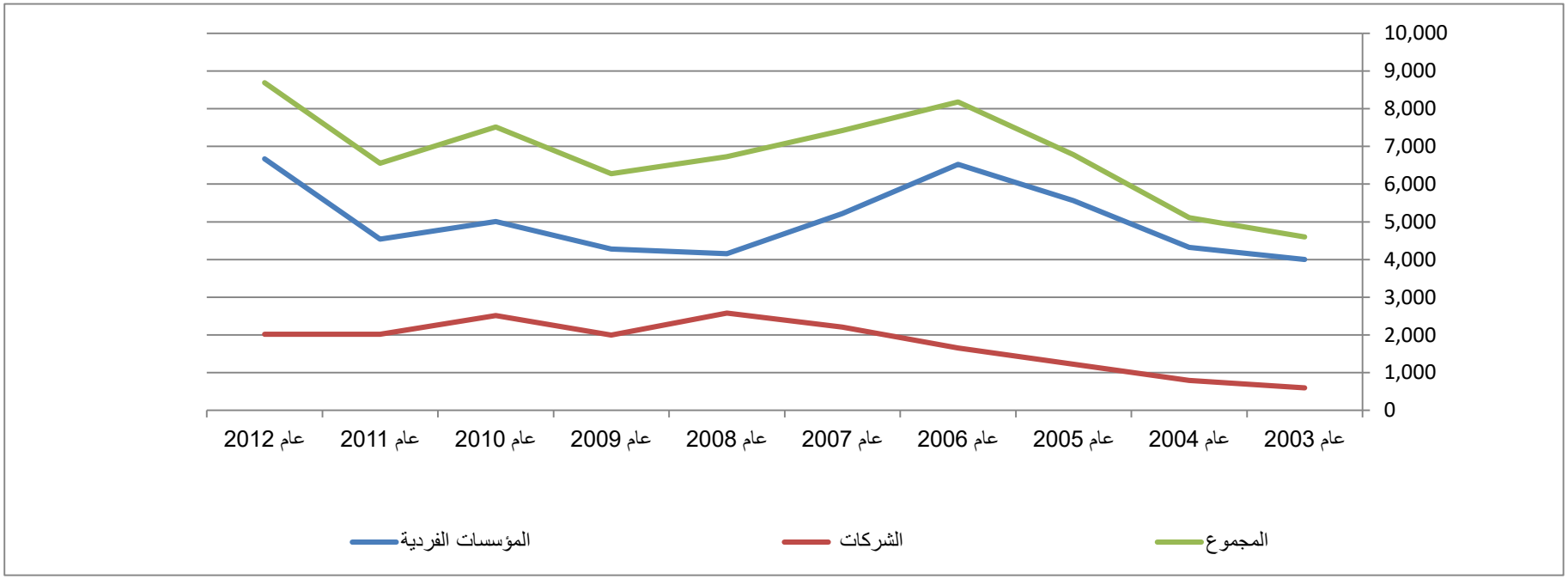


## كشف بنشاط الوكالات التجارية خلال السنوات من 2005 لغاية 2011

## (جدول رقم 23)

| البيـــــان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الوكالات التجارية الجديدة | 63 | 66 | 52 | 32 | 28 | 38 | 40 | 53 |
| الوكالات التجارية المجددة خلال العام | 1,253 | 1,053 | 840 | 770 | 888 | 738 | 762 | 674 |

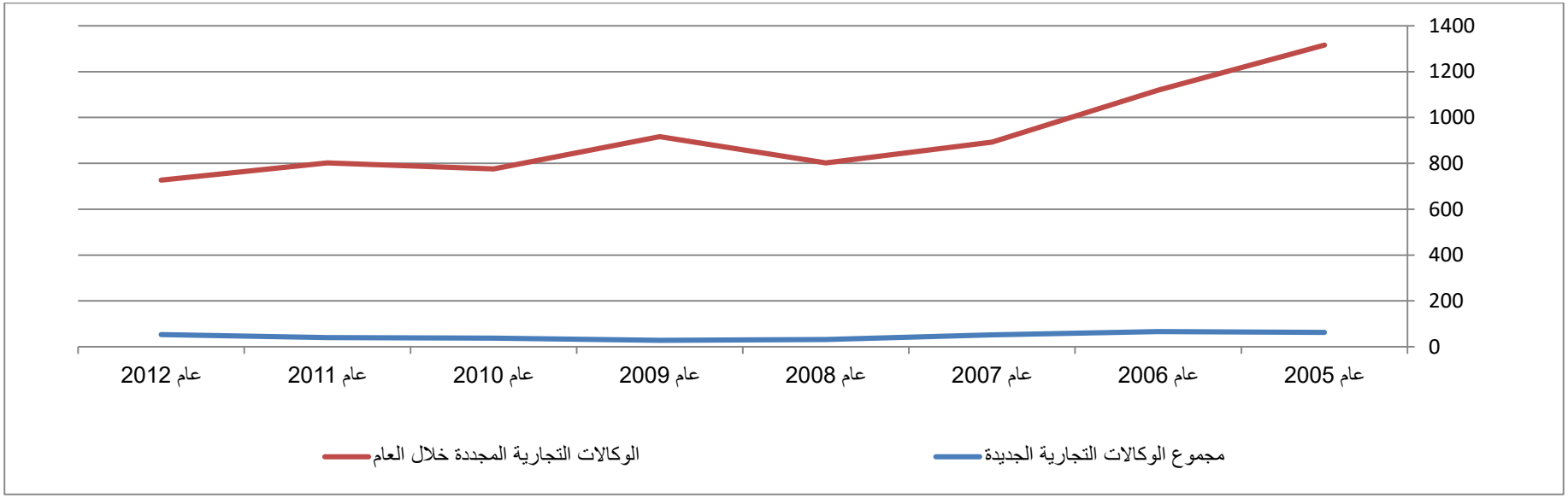
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
عام 2012
عام 2011
عام 2010
عام 2009
عام 2008
عام 2007
عام 2006
عام 2005
الوكالات التجارية المجددة خلال العام
مجموع الوكالات التجارية الجديدة

## أولاً: العلامات التجارية:

### المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات للعامين 2011 و2012:

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات للعامين 2011 و2012، حيث تصاعد مجموع عدد المعاملات الكلي لسنة 2012 والذي بلغ 33630 معاملة بنسبة 4,8% عن نظيره في عام 2011.

| المعاملات | السنة | | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | |
| الطلبات | 8126 | 7580 | 15706 |
| التسجيل | 5828 | 2680 | 8508 |
| النشر | 7609 | 7308 | 14917 |
| التجديدات | 2059 | 3265 | 5324 |
| التفتيش | 1650 | 1509 | 3159 |
| التأشيرات | 6823 | 11288 | 18111 |
| المجموع | 32095 | 33630 | 65725 |

جدول يوضح حجم المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات للعامين 2011 و2012

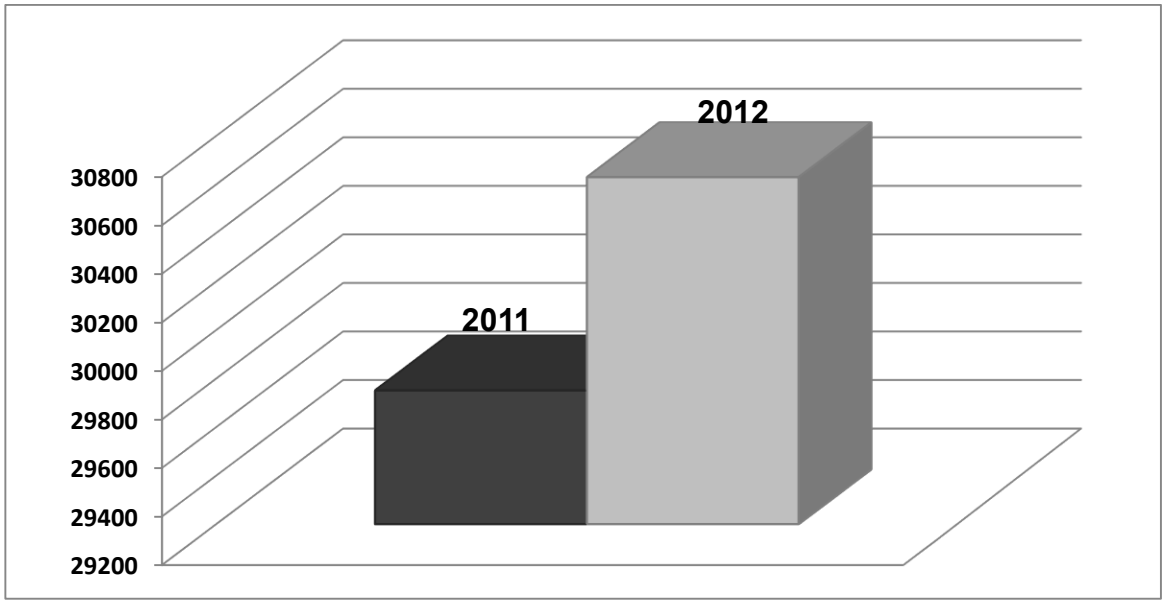


رسم بياني يوضح مجموع معاملات العلامات التجارية الكلي للعامين 2011 و2012

❖ **مقارنة بين عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد لكل فئة وعدد الطلبات المحلية المقدمة إلى مكتب العلامات التجارية مباشرة لكل فئة للعامين 2011 و2012:**

يلاحظ من الجدول والرسم البياني التاليان ما يلي:

1. خلال عام 2012 تبين بأن عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد قد تجاوزت عدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات بمعدل 39,6%.
2. انخفاض نسبة عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد خلال عام 2012 بنسبة 12% عن عام 2011، وانخفاض عدد الطلبات المحلية المقدمة من خلال مكتب العلامات التجارية بمملكة البحرين بنسبة 0,38% عن عام 2011.

| السنة | الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد | الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات التجارية | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| 2011 | 4951 | 3175 | 8126 |
| 2012 | 4417 | 3163 | 7580 |

**جدول يوضح حجم المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات للعامين 2011 و2012**

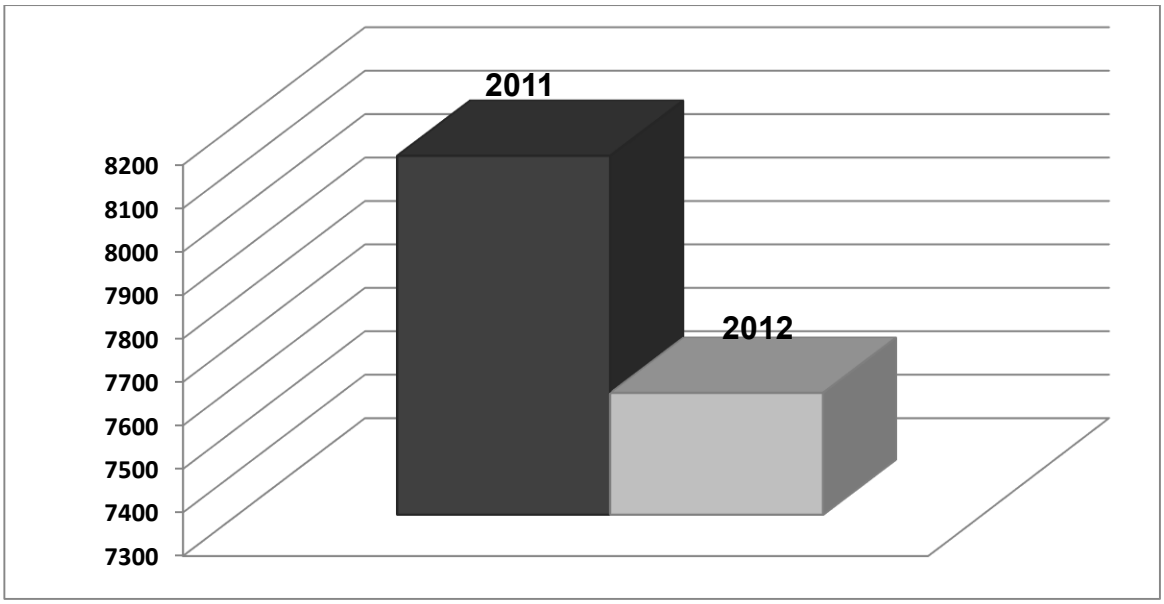


**رسم بياني يوضح حجم الطلبات الكلية المقدمة للعامين 2011 و2012**

### ❖ مقارنة بين عدد الاعتراضات المقدمة للعامين 2011و2012:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن عدد الاعتراضات المقدمة لعام 2012 قد انخفضت بمعدل 38,7% مع نظيرتها في عام 2011.

| السنة | عدد الاعتراضات المقدمة | | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| | وطني | دولي | |
| 2011 | 78 | 8 | 86 |
| 2012 | 51 | 11 | 62 |

**جدول يوضح المقارنة لعدد الاعتراضات المقدمة للعامين 2011 و2012**

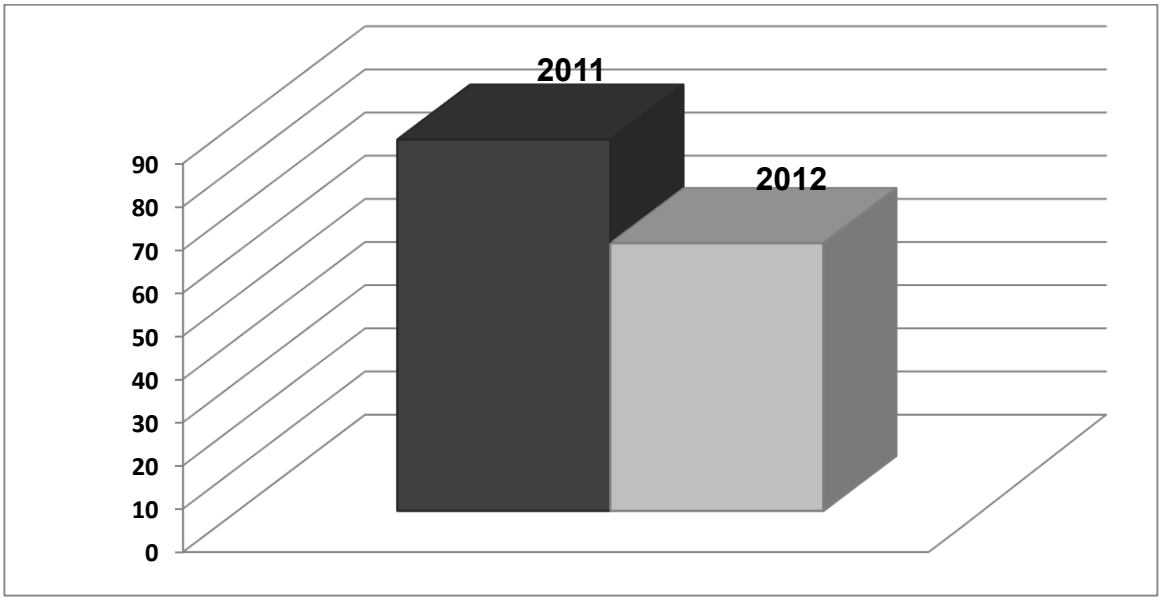


**رسم بياني يوضح المقارنة لعدد الاعتراضات المقدمة للعامين 2011 و2012**

### ❖ مقارنة لعدد العلامات المرفوضة للعامين 2011 و2012:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن عدد العلامات المرفوضة لعام 2012 قد ارتفعت بمعدل 127,4% مع نظيرتها في عام 2011، وذلك لزيادة عمل الفحص الفني بمكتب العلامات التجارية.

| السنة | عدد المرفوضات المقدمة | | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| | وطني | دولي | |
| 2011 | 20 | 52 | 72 |
| 2012 | 114 | 27 | 141 |

**جدول يوضح المقارنة لعدد المرفوضات للعامين 2011 و2012**

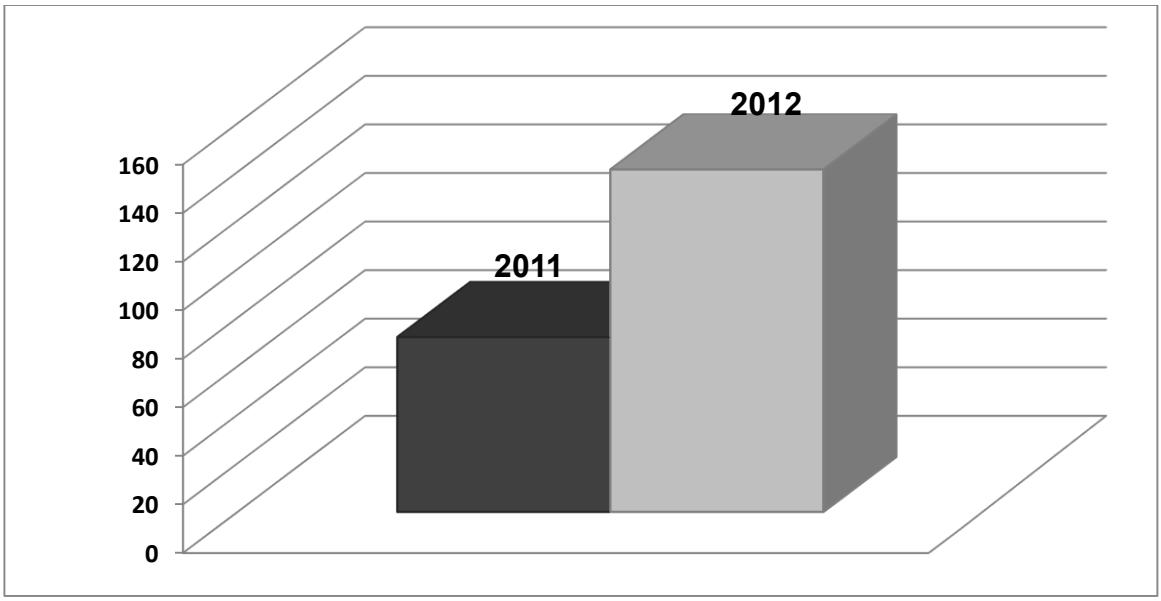


**رسم بياني يوضح المقارنة لعدد المرفوضات للعامين 2011 و2012**

***ثانياً: الرسوم والنماذج الصناعية:***

**❖ مقارنة بين حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين 2011 و2012:**

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين 2011 و2012، حيث انخفض مجموع المعاملات الكلي لسنة 2012 والذي بلغ 482 معاملة بنسبة 6,9% عن نظيره في عام 2011.

| المعاملات | السنة | | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | |
| الطلبات | 56 | 65 | 121 |
| التسجيل | 60 | 66 | 126 |
| النشر | 59 | 63 | 122 |
| التجديدات | 285 | 233 | 518 |
| التفتيش | 2 | 1 | 3 |
| التأشيرات | 20 | 23 | 43 |
| المجموع | 482 | 451 | 933 |

جدول يوضح حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين 2011 و2012

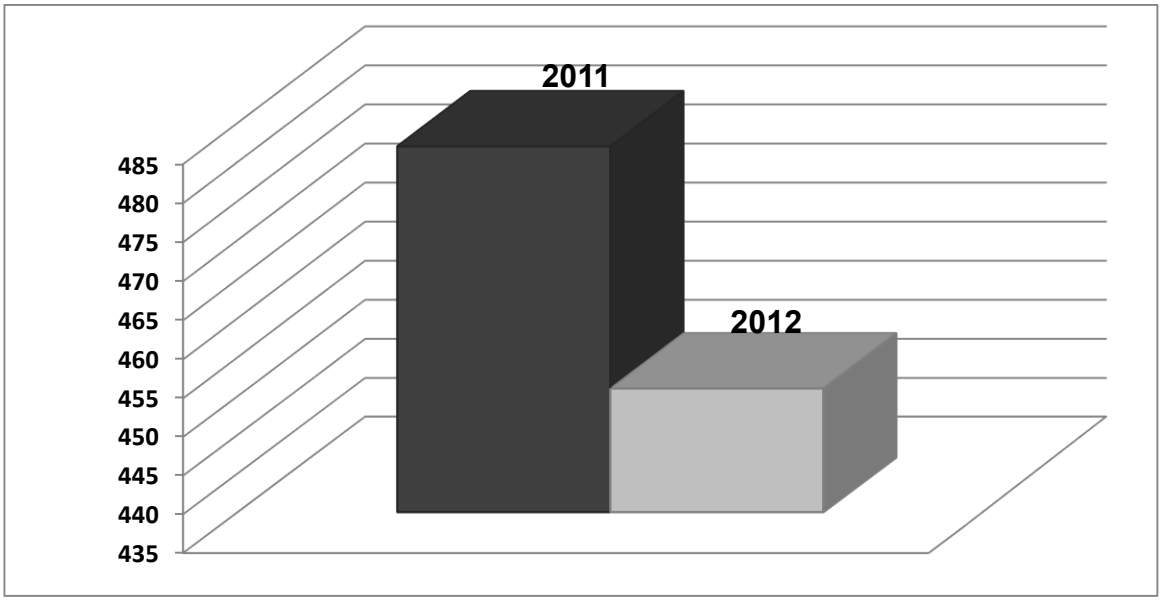


رسم بياني يوضح حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين 2011 و2012

***ثالثاً- براءات الاختراع:***

## ❖ مقارنة بين حجم المعاملات لبراءات الاختراع للعامين 2011 و2012:

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات لبراءات الاختراع للعامين 2011 و2012، حيث تصاعد مجموع المعاملات الكلي لسنة 2012 والذي بلغ 417 معاملة بنسبة 15,5% عن نظيره في عام 2011.

| المعاملات | السنة | | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | |
| الطلبات | 135 | 157 | 292 |
| التسجيل | 2 | 9 | 11 |
| النشر | 11 | 29 | 40 |
| التجديدات | 140 | 133 | 273 |
| التفتيش | 58 | 45 | 103 |
| التأشيرات | 15 | 44 | 59 |
| المجموع | 361 | 417 | 778 |

جدول يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع للأعوام 2011 و2012

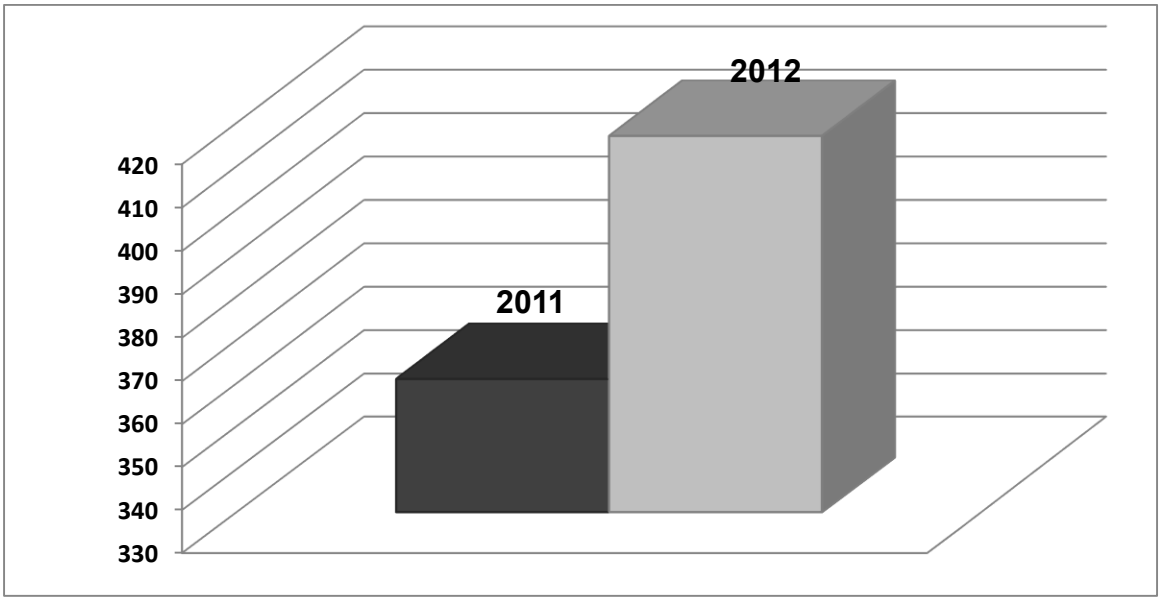


**رسم بياني يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع للأعوام 2011 و2012**

❖ **مقارنة بين عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لكل فنة وعدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني للعامين 2011 و2012:**

يلاحظ من الجدول والرسم البياني التاليان ما يلي:

3. خلال عام 2012 تبين بأن عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والتي بلغت 148طلب قد تجاوزت عدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني والتي بلغت 9 طلبات.
4. ارتفاع نسبة عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات خلال عام 2012 بنسبة 12,1% عن عام 2011، وقد ارتفعت عدد الطلبات المحلية المقدمة من خلال مكتب براءات الاختراع الوطني بمملكة البحرين بنسبة 200% عن عام 2011.

| السنة | الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات | الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني | المجموع الكلي لكل شهر |
|---|---|---|---|
| 2011 | 132 | 3 | 135 |
| 2012 | 148 | 9 | 157 |

**جدول يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع للعامين 2011 و2012**

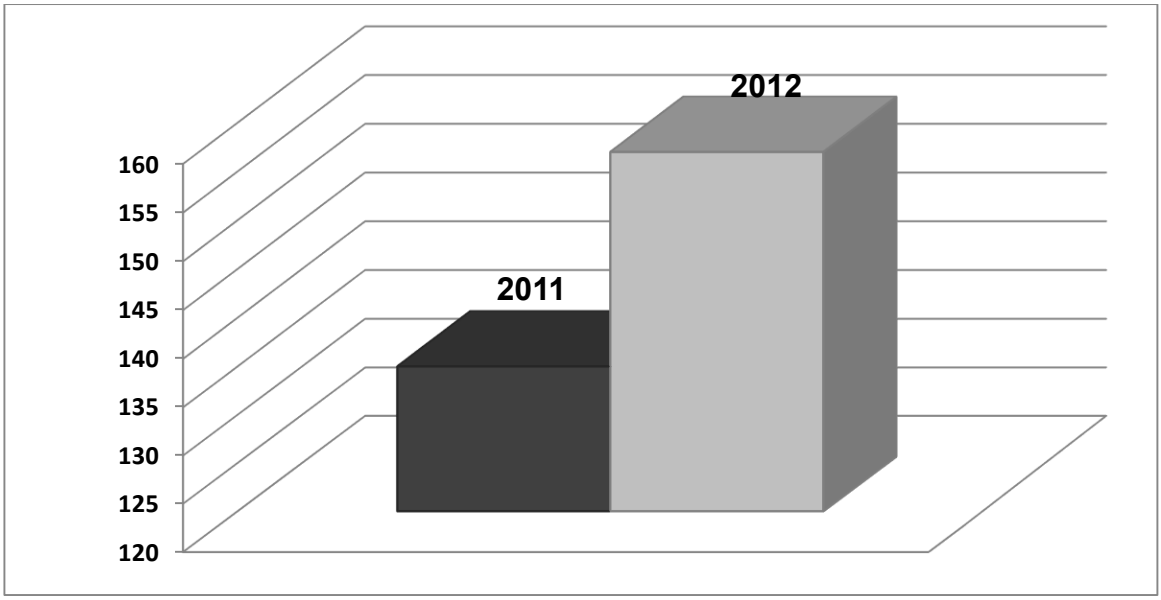


**رسم بياني يقارن حجم الطلبات الدولية المقدمة للعامين 2011 و2012**

## *رابعاً: مقارنة لعدد الشكاوي المقدمة للعامين 2011 و2012:*

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني ارتفاع عدد شكاوي التقليد لعام 2012 بمعدل 21,1% مع نظيرتها في عام 2011، وقد يعود ذلك الارتفاع إلى وعي أصحاب العلامات التجارية المسجلة ووكلاء تسجيلها وعدم تساهلهم في حقوقهم.

والجدير بالذكر أن إدارة الملكية الصناعية تقوم بإحالة جميع الشكاوى والتي تبين وجود مخالفات بها إلى النيابة العامة وذلك بعد التحري والتفتيش في المحال المشتكى ضدها حيث يتم عمل محضر ضبط لكل محل مخالف مع كتابة تقرير مفصل للمحل المخالف مع بيان أوجه التشابه بين الأصل والتقليد ليتم رفعها إلى سعادة وزير الصناعة والتجارة وذلك تمهيدا لإحالتها إلى النيابة العامة.

| السنة | شكوى تقليد بشأن العلامات التجارية | شكوى تقليد بشأن براءات الاختراع | شكوى تقليد بشأن الرسوم والنماذج الصناعية | الشكاوى المرفوضة | المجموع الكلي لكل شهر |
|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 70 | 1 | 0 | 0 | 71 |
| 2012 | 81 | 0 | 0 | 5 | 86 |

**جدول يوضح مقارنة لعدد الشكاوي المقدمة في فروع إدارة الملكية الصناعية للعامين 2011 و2012**

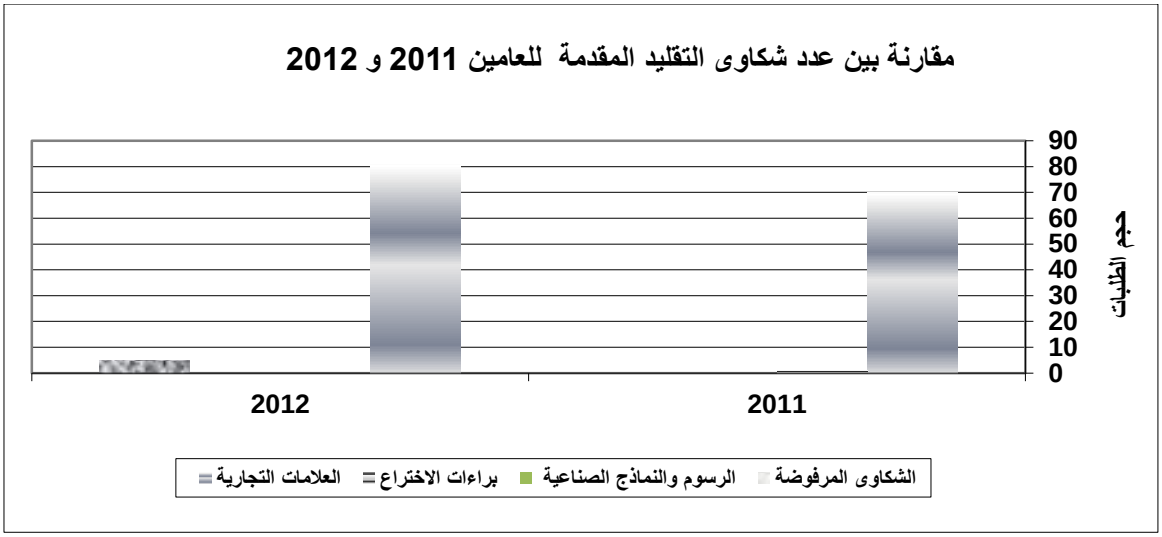


**رسم بياني يوضح المقارنة لعدد الشكاوي المقدمة في فروع إدارة الملكية الصناعية للعامين 2011 و2012**

## *خامساً: التظلم ضد قرار إدارة الملكية الصناعية بشأن عدد من طلبات تسجيل العلامات التجارية*

**يلاحظ من الجدول والرسم البياني التاليان ما يلي:**

1. نظرت لجنة الفصل في التظلمات ضد القرارات الصادرة في شأن الملكية الصناعية في عام 2012 "لجنة الوزارة" إلى حوالي 25 تظلم، ويلاحظ انخفاض عدد التظلمات المرسلة من وكلاء تسجيل العلامات التجارية إلى وزير الصناعة والتجارة لعام 2012 بمعدل 52% مع نظيرتها في عام 2011. حيث تم تشكيل هذه اللجنة بناء على قرار وزاري رقم 54 لسنة 2009 من قبل وزير الصناعة والتجارة بتاريخ 14 مايو 2009.
2. نظرت لجنة الادارة المُشكلة داخلياً من قبل إدارة الملكية الصناعية إلى 55 تظلم في عام 2012، ويلاحظ انخفاض في عدد التظلمات التي تم أخذ قرار بشأنها لعام 2012 بنسبة 135,5% عن عام 2011.

| السنة | اللجنة الداخلية | اللجنة الخارجية | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| 2011 | 129 | 38 | 167 |
| 2012 | 55 | 25 | 80 |

**جدول يوضح مقارنة لعدد التظلمات المقدمة للعامين 2011 و2012**

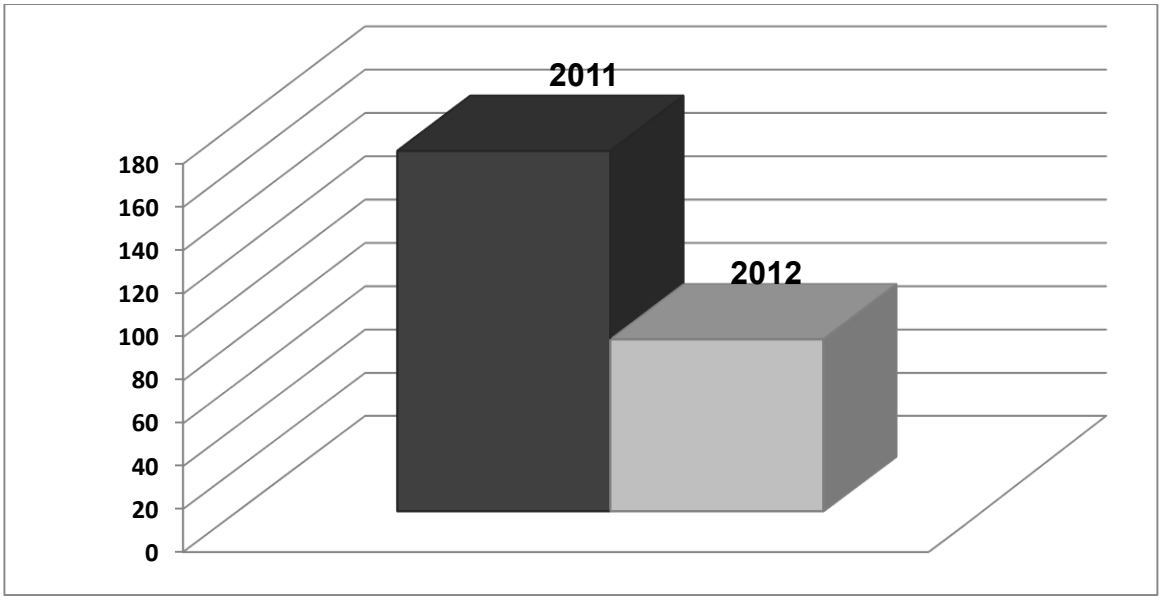


**رسم بياني يوضح مقارنة لعدد التظلمات المقدمة للعامين 2011 و2012**

## ***سادساً: مقارنة للإيرادات السنوية للأعوام من 2008 إلى 2012:***

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن نسبة الإيرادات السنوية لعام 2012 قد ارتفعت بما يعادل 4,11% عن متوسط عدد السنوات الأربعة السابقة، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات للأعوام من 2008 إلى 2011 نحو 1288713، وانخفضت بمعدل 12,6% عن عام 2011 وقد يرجع سبب الانخفاض إلى الأزمة الاقتصادية العالمية.

| السنة | الايرادات السنوية بالدينار |
|---|---|
| 2008 | 1255369 |
| 2009 | 116161658.76 |
| 2010 | 1226721 |
| 2011 | 1511103 |
| 2012 | 1341705 |

**جدول يوضح المقارنة للإيرادات السنوية لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من 2008 إلى عام 2012**

**رسم بياني يبين المقارنة للإيرادات السنوية لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من 2008 إلى عام 2012**

## ***سابعاً: عدد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية الصناعية وعدد المعاملات المنجزة خلال الأعوام من 2008 إلى 2012:***

الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية الصناعية تشمل كافة القطاعات داخل وخارج مملكة البحرين، حيث يتم تسجيل الملكية الصناعية للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، وبالتالي فإن عدد المستفيدين يساوي عدد المعاملات المختلفة التي تم تقديمها. وقد بلغ العدد الكلي للمستفيدين في عام 2012 حوالي 32551 مستفيد. علماً بأنه ليس بالضرورة أن يقدم طلب التسجيل أو التأشير الشخص نفسه وإنما من خلال وكيل تسجيل ملكية صناعية محلي.

هذا وقد ارتفعت نسبة المستفيدين لعام 2012 بمعدل 23,1% عن متوسط عدد السنوات الأربعة السابقة، حيث بلغ متوسط عدد المستفيدين للأعوام من 2008 إلى 2011 نحو 26444,25، هذا وقد انخفضت نسبة المستفيدين بمعدل 1,6% عن عام 2011.

| السنة | الطلبات | التسجيل | النشر | التجديدات | التفتيش | التأشيرات | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 10750 | 2926 | 4136 | 3087 | 1562 | 1267 | 23728 |
| 2009 | 8020 | 2040 | 3153 | 1799 | 1166 | 4296 | 20474 |
| 2010 | 7038 | 4150 | 9136 | 1759 | 1556 | 4849 | 28488 |
| 2011 | 8317 | 5890 | 7679 | 2484 | 1710 | 7007 | 33087 |
| 2012 | 7199 | 2374 | 7375 | 3352 | 1459 | 10792 | 32551 |
| المجموع | 41324 | 17380 | 31479 | 12481 | 7453 | 28211 | 138328 |

**جدول يوضح حجم المعاملات لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من 2008 إلى عام 2012**

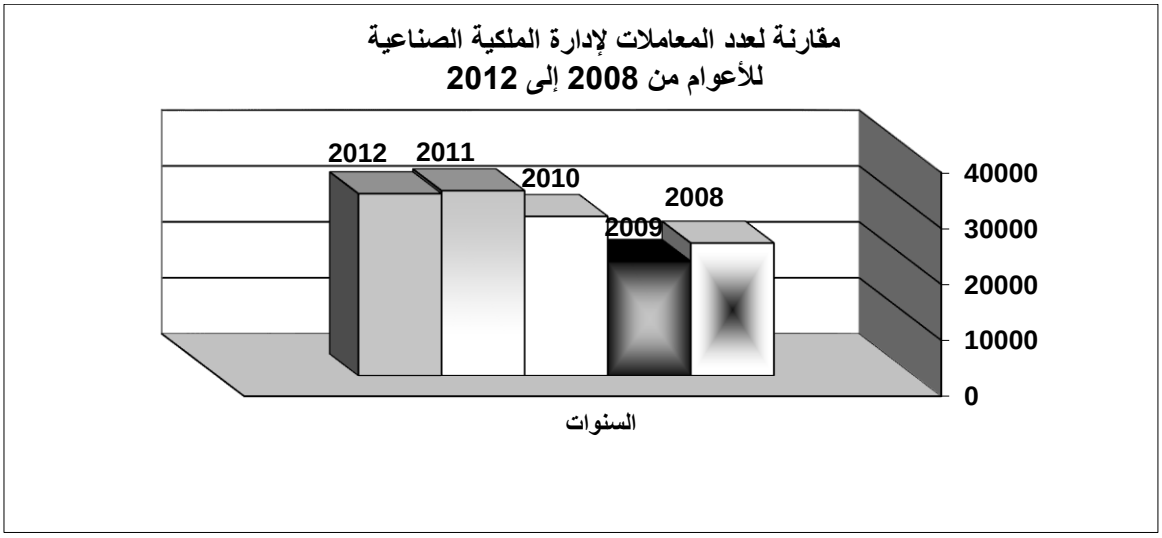


**رسم بياني يوضح حجم المعاملات لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من 2008 إلى عام 2012**

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة الملكية الصناعية لعام 2012

- انضمت مملكة البحرين لمعاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات وقد دخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ بتاريخ 20 نوفمبر 2012.
- بلغت عدد المعاملات الكلية للعلامات التجارية نحو "33630" معاملة لسنة 2012 وقد ارتفعت بنسبة 4,8% عن نظيرتها في عام 2011، حيث بلغت عدد الطلبات الواردة إلى مكتب العلامات التجارية سواء الوطنية منها أو الدولية نحو "7580" طلب وقد تم تسجيل "2680" علامة.
- بلغت عدد المعاملات الكلية للرسوم والنماذج الصناعية نحو "451" معاملة لسنة 2012 وقد انخفضت بنسبة 6,9% عن نظيرتها في عام 2011، حيث بلغت عدد الطلبات المقدمة نحو "65" طلب وقد تم تسجيل "66" نموذج صناعي.
- بلغت عدد المعاملات الكلية لبراءات الاختراع نحو "417" معاملة لسنة 2012 وقد ارتفعت بنسبة 15,5% عن نظيرتها في عام 2011، حيث بلغت عدد الطلبات الواردة إلى المكتب الوطني لبراءات الاختراع سواء الوطنية منها أو الدولية نحو "157" طلب وقد تم تسجيل "9" براءات اختراع.
- بلغت عدد شكاوى التقليد المقدمة لإدارة الملكية الصناعية نحو "86" شكوى، حيث ارتفعت عدد شكاوى التقليد لعام 2012 بمعدل 21,1% مع نظيرتها في عام 2011، وقد يعود ذلك الارتفاع إلى وعي أصحاب العلامات التجارية المسجلة ووكلاء تسجيلها وعدم تساهلهم في حقوقهم.
- بلغ مجموع الايرادات السنوية لعام 2012 نحو "1341705" دينار، حيث انخفضت نسبة الإيرادات السنوية لعام 2012 بما يعادل 12,6% عن عام 2011 وقد يرجع سبب الانخفاض إلى تراجع عدد الطلبات المقدمة لسنة 2012.
- قامت إدارة الملكية الصناعية بعمل حملات توعوية لكل من طلبة وطالبات مدارس مملكة البحرين وللمختصين في شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات.

## إدارة حماية المستهلك:

**أولاً : قسم خدمات المستهلك**

**1. شكاوى المستهلكين :**

تلقى قسم خدمات المستهلكين شكاوى من بعض المواطنين والمقيمين بلغت 345 شكوى لعام 2012م. إذ سجلت الشكاوى نسبة ارتفاع بواقع 11 % بالمقارنة لنفس الفترة للعام المنصرم ، حيث تم التوصل لحل 297 شكوى بنسبة 86%، ولم يتم التوصل لحل 48 شكوى بنسبة 14%.

وتركزت أغلب الشكاوى بالأجهزة الالكترونية والكهربائية حيث بلغ عددها 166 شكوى يليها الشكاوى المصنفة بالأخرى وقد بلغ عددها 45 شكوى وتنوعت مابين توصيل خدمة، إلغاء خدمة، كوبونات ترويجية، رفع سعر حلاقة واشتراك في قنوات تلفزيونية ، يليها شكاوى السيارات 41 شكوى ، ثم المواد الغذائية حيث بلغ عددها 36 شكوى ، ثم البناء حيث بلغ عددها 21 شكوى، يليها الملابس حيث بلغ عددها 20 شكوى، ثم الأثاث 11 شكاوى، ثم الشكاوي السياحية حيث بلغ عددها 5 شكاوى.
وحيث أن معظم الشكاوى قد تركزت في الأجهزة الإلكترونية والكهربائية فان قسم خدمات المستهلك أوصى قسم الدراسات والبحوث بضرورة معرفة أسباب الزيادة لمثل هذه الشكاوي، وكما نوصي بضرورة تكثيف التثقيف والتوعية من خلال عمل المطويات الإرشادية وإلقاء المحاضرات لتوعية المستهلكين.

**2. المسوحات الميدانية :**

- مسح ميداني يومي للأسواق المركزية لرصد أسعار الخضروات والفواكه والأسماك بشكل يومي ، أسبوعي وشهري للفترة من يناير وحتى ديسمبر 2012.

- مسح أسواق المملكة والمجمعات التجارية للتأكد من تطبيق القرار رقم 51 بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات التجارية والتأكد من أن المحلات التجارية مرخصة لعمل ومستوفية لشروط، حيث تم مخالفة 12 محل.
- مسح عشوائي على جميع المحلات التجارية في مملكة البحرين للتحقق من تطبيق القرار رقم 17 لسنة 2011 بشأن وجوب إعلان أسعار السلع عند البيع بالتجزئة حيث تبين خلال المسح العشوائي التزام معظم المحلات بتثبيت الأسعار.
- حملة تفتيشية على المحلات المشاركة في معرض الخريف للتأكد من خلوه من البضائع الخطرة والمخلة بالآداب والغير صحية للاستخدام الآدمي، وقد تم ضبط 15 مسدس يصدر أصواتاً مخلة بالآداب العامة.

- مسح على بعض البرادات الكبرى في المملكة للتحقق من توافر المواد الغذائية الأساسية لشهر رمضان الكريم، حيث تبين توافر المواد في جميع المحلات وبوفرة.
- حملة عشوائية على المخابز الشعبية للتأكد من التزامها بقواعد التصرف في الطحين المدعوم وقيام المحل بإنتاج الخبز الشعبي وان المحل نشط.
- مسح على محلات بيع الاسمنت بمحافظات المملكة خلال الفترة من 1 مارس إلى 30 مايو 2012 للتحقق من التزام المحلات ببيع الاسمنت بـ 1,700 دينار للاسمنت العادي و 1,750 دينار للاسمنت المقاوم، حيث تم ضبط 7 محلات غير ملتزمة وتم اتخاذ الاجراءات الإدارية اللازمة بشأنها.
- حملة تفتيشية على محلات بيع ألبان الهندي والسويكة وغيرها من المواد المحظورة تطبيقاً للقرار رقم (58) لسنة 2010 بشأن حظر استيراد مادة ألبان الهندي، وخلصت الحملة بضبط 3 محلات ومصادرة الكميات منها واخذ تعهدات عليهم وقد تم إتلاف الكميات.
- حملة تفتيشية للتأكد من تواريخ الصلاحية للألبان على البرادات بمختلف محافظات المملكة خلال الفترة من 25 يوليه إلى 28 يوليه 2012 للفترة الأولي و 4 أغسطس إلى 7 أغسطس 2012 للفترة الثانية، وقد خلصت الحملة لعدم وجود أية ملاحظات أو مخالفات تتعلق بوضع تواريخ أنتاج مستقبلية أو منتهية على منتجات الألبان.
- حملة تفتيشية بالتعاون مع إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة للتأكد من صحة خبر منشور في صحيفة محلية بخصوص وجود شركة تقوم بتعبئة المياه بزيوت ملوثه، حيث خلصت الحملة لوجود العديد من المخالفات الصحية والمهنية، وقد تم التنسيق مع وزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المصنع المخالف والتي تضمنت الإغلاق الإداري للمصنع المخالف.

## 3. التخفيضات التجارية :

قام القسم خلال عام 2012م بإصدار (1980) طلب ترخيص بالإعلان عن تخفيضات تجارية وفقاً للقرار رقم (51) لسنة 2007 بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات الصادر بتاريخ 12 شعبان 1428هـ الموافق 26 أغسطس 2007م.

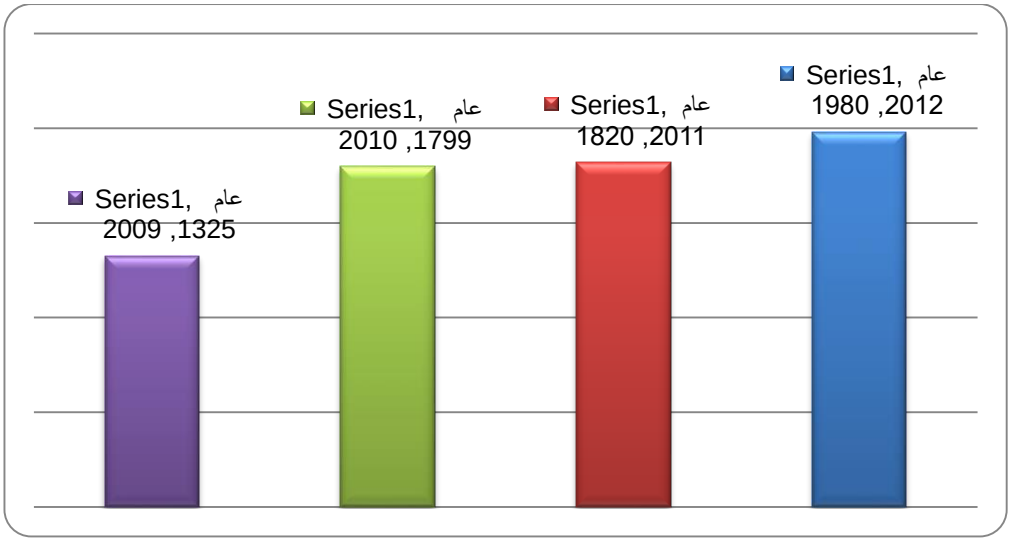


**الشكل يبين عدد الطلبات الصادرة لتراخيص التخفيضات**

## 4. صرف بطاقة الطحين المدعوم :

قـام القسم خلال عام 2012 بصرف 591 بطاقة دعم الطحين للمخابز الشعبية مسجلاً ارتفاع بنسبة 12% عن العام الماضي، و 53 للمخابز الإلية وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ 10 فبراير 2008 والمتعلق بخفض سعر كيس الطحين زنة 50 كيلوجرام من 3,700 دينار إلى السعر المخفض والبالغ 2,000.

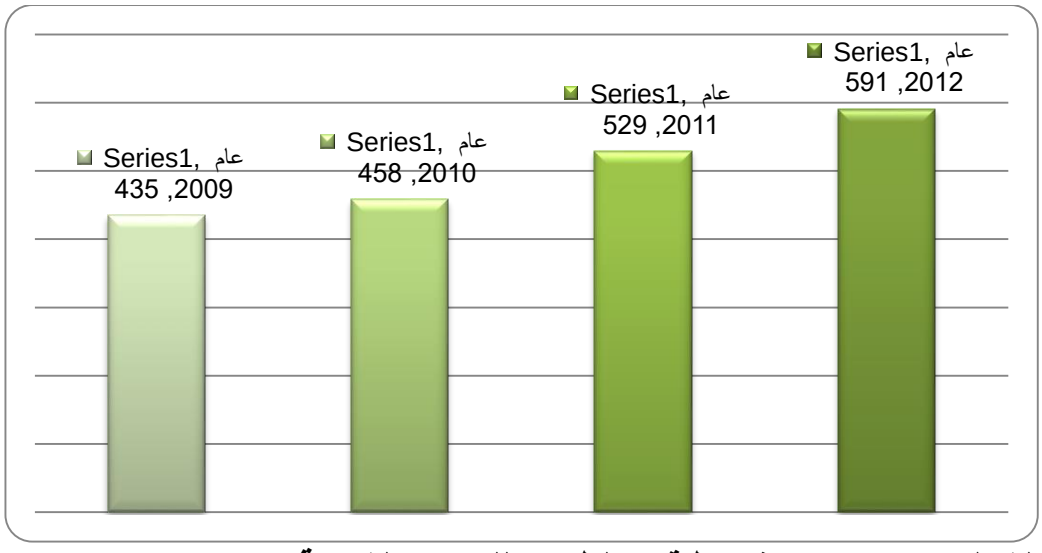


**الشكل يبين عدد صرف بطاقات الطحين للمخابز الشعبية**

## 5. تحديث صفحة الإدارة على موقع الوزارة :

في ظل التوجه الحكومي لتفعيل دور الحكومة الالكترونية لتسهيل الخدمات العامة يقوم القسم بعملية تحديث موقع الإدارة بشكل يومي بحيث يشمل هذا التحديث أخر

الإحصائيات المتعلقة بالأسعار اليومية والشهرية للعديد من السلع الغذائية منها والمعمرة، وكما يتم تحديث أخر القرارات
الوزارية الصادرة بهذا الشأن وإضافة الاستمارات للخدمات الذي تقدمها الإدارة للمستهلكين والتجار.

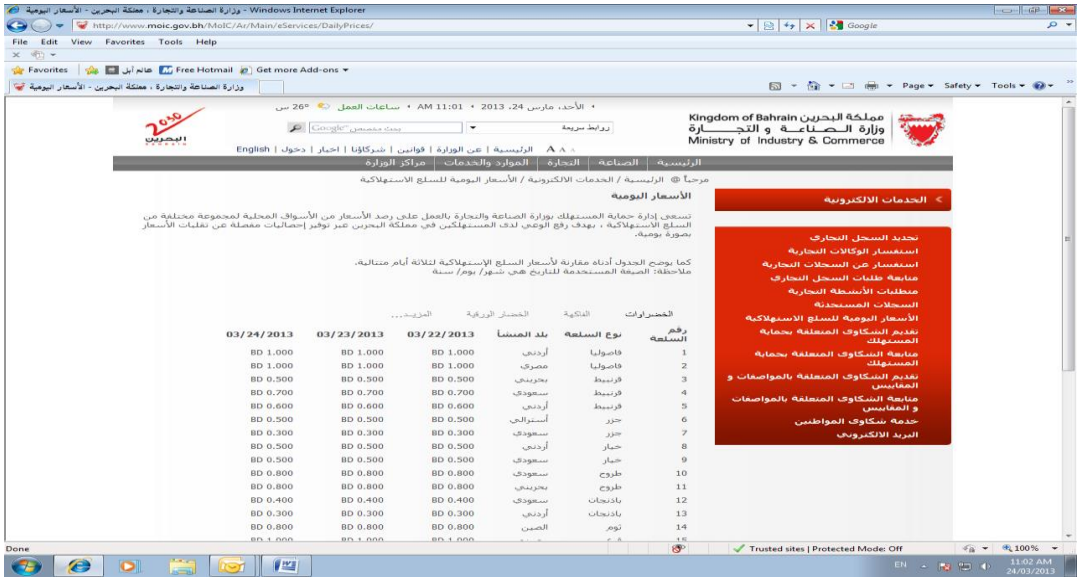


## ثانياً : قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي

### 1. التقارير والمذكرات:

إدراكاً من قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بإدارة حماية المستهلك بأهمية متابعة ودراسة التغيرات في مختلف المواضيع والقضايا المتعلقة بالدعم الحكومي الموجه لبعض أنواع الأغذية والأمن الغذائي وتطورات الساحة الاقتصادية المرتبطة مباشرةً بالمستهلكين واستئصال الممارسات التجارية غير النزيهة من الأسواق المحلية كالممارسات الاحتكارية والغش التجاري وتطوير القوانين المعمول بها في هذا المجال وعرضاً لأهم المواضيع التي تهم المستهلك على الساحة المحلية، تم إعداد مجموعة من التقارير ذات الصلة وتشمل الردود الخاصة بمجلسي الشورى والنواب، وكذلك المذكرات والتقارير المرفوعة لمجلس الوزراء الموقر.

### 2.الدراسات التعاقدية:

توقيع إتفاقية لإعداد دراستين تعاقديتين بالتعاون مع شركة جفكون للاستشارات لتحسين الإنتاجية تتلخص فيما يلي:

**الدراسة الأولى:** معرفة وفهم وجهات النظر للمستهلك في مملكة البحرين وتوقعاته وتطلعاته وملاحظاته حول أداء إدارة حماية المستهلك ودورها في السوق البحريني، وكذلك معرفة وجهة نظر المستهلك ومقترحاته بشأن كيفية تحسين أداء إدارة حماية المستهلك.

**الدراسة الثانية:** دراسة عملية منح التراخيص للحملات الترويجية والتي تتكون من شقين:

- معرفة وفهم وجهات النظر للمستهلك في مملكة البحرين وملاحظاته بشأن اجراءات العروض والحملات الترويجية التجارية التي تقوم بها الشركات والمؤسسات في مملكة البحرين في الوقت الحاضر، ومعرفة توقعات المستهلك ومقترحاته التي يمكن أن تمكّن إدارة حماية المستهلك من تحسين هذه الاجراءات وحل المشاكل المتعلقة بها.
- معرفة وفهم وجهات نظر الشركات والمؤسسات في مملكة البحرين وملاحظاتهم بشأن اجراءات الترخيص والمراقبة التي تقوم بها إدارة حماية المستهلك في الوقت الحاضر بشأن العروض والحملات الترويجية التجارية وفهم سلبياتها وإيجابياتها والتي من ضمنها رسوم التراخيص، ومعرفة مقترحاتهم بهذا الشأن والتي من خلالها يمكن لإدارة حماية المستهلك تحسين أداءاها وإجراءاتها في هذا الصدد.

- مراجعة الدراسة التعاقدية التي نفذتها وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي بشأن "إعادة توجيه الدعم الحكومي للحوم الحمراء" وإبداء وجهة نظر وزارة الصناعة والتجارة حولها.

**3. الجانب القانوني من عمل قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي:**

تم إصدار القانون رقم "35" لسنة 2012 بشأن حماية المستهلك في 12 يوليه 2012. حيث نشر بالجريدة الرسمية في 2 أغسطس 2012. وقد عكف قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بالتعاون مع المستشار القانوني بوزارة الصناعة والتجارة على إعداد اللائحة التنفيذية للقانون منذ إصداره تمهيداً لرفع اللائحة التنفيذية بعد ذلك لهيئة التشريع والافتاء القانوني.

**1.3 المشاريع القانونية التي يقوم قسم البحوث والتخطيط بمراجعتها ودراستها قانونياً والتي لا تزال قيد الدراسة:**

- مشروع قانون (نظام) حماية المستهلك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،حيث لا يزال قيد الدراسة بالأمانة العامة بدول المجلس والدول الأعضاء ومن المؤمل أن يتم الاتفاق بشأنه خلال العام 2013.

- مشروع قانون مكافحة الغش التجاري الخليجي، حيث تم الاتفاق على مشروع القانون من قبل الدول الأعضاء بالأمانة العامة بدول المجلس ومن المؤمل أن يتم رفعه للمجلس الأعلى لاعتماده كقانون موحد على مستوى دول المجلس خلال عام 2013.

**2.3 القرارات الوزارية التي عمل قسم البحوث والتخطيط على البحث فيها وصياغتها بالتعاون مع المستشار القانوني بالوزارة وتم إصدارها خلال عام 2012:**

**- قرار وزاري رقم "152" لسنة 2012 بشأن قواعد التصرف في الطحين المدعوم والذي صدر بتاريخ 30 ديسمبر 2012.**

- البحث في إصدار قرار وزاري بشأن وضع أختام على اسطوانات الغاز بعد التعبئة لضمان عدم الغش والتلاعب بها ولايزال الموضوع قيد الدراسة بين وزارة الصناعة والتجارة والهيئة الوطنية للنفط والغاز منذ 14 نوفمبر 2012.

**4.أعمال قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي المرتبطة بمشاريع الوزارة وفرق العمل المشتركة مع الجهات الحكومية الاخرى:**

-يشترك قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بإدارة حماية المستهلك في فريق العمل المشترك مع وزارة المالية والمختص بدراسة الإطار التنظيمي الأنسب لتطوير آليات وأسس وضوابط تقدير صرف ورقابة مبالغ الدعم الحكومي الموجهة لشركة البحرين للمواشي وشركة دلمون للدواجن وشركة البحرين لمطاحن الدقيق وذلك بهدف وضعها في إطار تنظيمي شامل ومستمر.

-متابعة العمل بآلية تنفيذ النتائج التي أسفرت عن دراسة البنك الدولي المتعلقة بإعادة توجيه الدعم على اللحوم الحمراء في مملكة البحرين بالتعاون مع وزارة المالية.
متابعة العمل بلجنة مشروع تدعيم الطحين بالحديد والفوليك مع قسم التغذية بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة.

**5. متابعة قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي لعملية الدعم الحكومي الموجه لشركات الأغذية الوطنية:**

قام قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بمتابعة مختلف المواضيع المتعلقة بالدعم الحكومي الغذائي خلال عام 2012 بالنسبة لشركة البحرين لمطاحن الدقيق وشركة دلمون للدواجن وشركة البحرين للمواشي، علاوةً على البحث في جميع الاحتياجات التي ترفعها الشركات الثلاث لوزارة الصناعة والتجارة سواء تلك المتعلقة بالمسائل اللوجستية أو المالية.

**ثالثاً : أنشطة وبرامج ومشاريع قسم التمكين الاستهلاكي**

- الفقرات الإذاعية بالتعاون مع إذاعة البحرين
- التصريحات و الردود الصحفية حيث تم إعداد 40 رد صحفي

- المطبوعات والاعلانات التوعوية في محلات التسوق والبرادات الكبرى.
- تنظيم المسابقة السنوية التوعوية لطلبة مدارس مملكة البحرين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- الشراكة المجتمعية مع المحافظات والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

**رابعاً : قسم الترويج :**

**الحملات الترويجية لعام 2012**

بناءً على قرار سعادة وزير الصناعة والتجارة بنقل مهام قسم الترويج من هيئة البحرين للمؤتمرات والمعارض وإلحاقها بمهام إدارة حماية المستهلك ، فقد باشرت الإدارة تلك المهام من خلال منح التصاريح للحملات الترويجية واستلام الإيرادات والإشراف على السحوبات والقيام بجولات ميدانية بالأسواق . كما أن الإدارة تعمل بشكلٍ حثيث لاستكمال الجانب القانوني المتعلق بالترويج وما يتطلبه ذلك من إصدار قرارات وزارية بهذا الشأن وخصوصاً تعديل وتحديث القرار الوزاري المتصل بالحملات الترويجية حيث بلغت نسبة الانجاز 70%.

**وفيما يلي نستعرض أهم العمليات التي قام بها القسم خلال عام 2012م بتراخيص الحملات الترويجية.**

| الشـــهر | التصاريح الصادرة | السحوبات المجراة بالشهر | إجمالي دخل التصاريح د.ب |
|---|---|---|---|
| يناير | 51 | 37 | 7350/00 |
| فبراير | 53 | 30 | 5135/00 |
| مارس | 57 | 43 | 6185/00 |
| ابريل | 63 | 51 | 7330/00 |
| مايو | 60 | 55 | 6480/00 |
| يونيو | 60 | 48 | 6090/00 |
| يوليو | 61 | 50 | 10140/00 |
| أغسطس | 41 | 64 | 3510/00 |
| سبتمبر | 38 | 42 | 3460/00 |
| أكتوبر | 46 | 49 | 4775/00 |
| نوفمبر | 49 | 43 | 4240/00 |
| ديسمبر | 45 | 45 | 6005/00 |
| المجموع | 624 | 557 | 70700/00 |

جدول(1) يبين العمليات الإدارية الخاصة بقسم الترويج من عام 2012.

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة حماية المستهلك

**قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي**

قام القسم بالإعداد لدراستين تعاقديتين **الأولى حول** معرفة وفهم وجهات النظر للمستهلك في مملكة البحرين وتوقعاته وتطلعاته وملاحظاته حول أداء إدارة حماية المستهلك ودورها في السوق البحريني، وكذلك معرفة وجهة نظر المستهلك ومقترحاته بشأن كيفية تحسين أداء إدارة حماية المستهلك، والدراسة الأخرى حول عملية منح التراخيص للحملات الترويجية ووجهات نظر القطاع التجاري وجمهور المستهلكين بشأنها.

**أنشطة وبرامج ومشاريع قسم التمكين الاستهلاكي**

وتتضمن الفقرات الإذاعية بالتعاون مع إذاعة البحرين، التصريحات و الردود الصحفية، المطبوعات والاعلانات التوعوية في محلات التسوق والبرادات الكبرى، تنظيم المسابقة السنوية التوعوية لطلبة مدارس مملكة البحرين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، الشراكة المجتمعية مع المحافظات والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

**قسم الترويج :**

بلغ عدد التصاريح التي أصدرتها الإدارة خلال العام 2012 حوالي 624 تصريح لإقامة حملات ترويجية وتم إجراء 557 سحب على جوائز وبلغت إبرادات الإدارة من الترويج حوالي 70.700 دينار .

**الشكاوى:**

سجلت شكاوى المستهلكين نسبة ارتفاع بواقع 11 % بالمقارنة لنفس الفترة للعام المنصرم ، حيث تم التوصل لحل 297 شكوى بنسبة 86%، ولم يتم التوصل لحل 48 شكوى بنسبة 14%.

وفيما يخص المسوحات الميدانية فقد شملت المسوحات لعام 2012 مسح ميداني يومي للأسواق المركزية لرصد أسعار الخضروات والفواكه والأسماك، مسح للتأكد من جدية التخفيضات التجارية ، مسح للتحقق من تطبيق القرار رقم 17 لسنة 2011 بشأن وجوب إعلان أسعار السلع عند البيع بالتجزئة، حملة تفتيشية على المخابز الشعبية للتأكد من التزامها بقواعد التصرف في الطحين المدعوم وقيام المحل بإنتاج الخبز الشعبي وان المحل نشط، مسح على محلات بيع الاسمنت .

وفيما يخص التخفيضات، فقد قام القسم خلال عام 2012م بإصدار (1980) طلب ترخيص بالإعلان عن تخفيضات تجارية وفقاً للقرار رقم (51) لسنة 2007 بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات الصادر بتاريخ 12 شعبان 1428هـ الموافق 26 أغسطس 2007م.

## إدارة المواصفات والمقاييس :

1. استكملت إدارة المواصفات والمقاييس دراسة مشروع قانون المواصفات والمقاييس مع هيئة التشريع والإفتاء القانوني، وتم رفع المشروع إلى مجلس الوزراء تمهيداً لعرضه على مجلسي النواب و الشورى.

2. انضمت وزارة الصناعة ممثلة بإدارة المواصفات و المقاييس إلى المنظمة الدولية للمقاييس القانونية OIML بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 06-2152 بشأن الموافقة على انضمام وزارة الصناعة والتجارة الى المنظمة الدولية للمقاييس (OIML) .

3. درست إدارة المواصفات والمقاييس وبالتنسيق مع اللجان الفنية المحلية - المعنية بدراسة وتطوير المواصفات القياسية الخليجية - خلال هذا العام 330 مشروعاً في مختلف القطاعات الصناعية مثل قطاع الأغذية والكيمياء والميكانيكا والكهرباء ومواد الأنشاء و البناء وغيرها ، حيث أبدت موافقتها على رفعها للاعتماد. والجدير بالذكر أنه تم اعتماد 300 مشروع كمواصفة قياسية خليجية و30 مشروع كلائحة فنية خليجية من قبل مجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . علماً بأن تطبيق المواصفة القياسية على الشركات الصناعية والمؤسسات التجارية يكون بشكل اختياري أما اللائحة الفنية فإن تطبيقها يكون إلزامياً.

4. شاركت إدارة المواصفات والمقاييس خلال عام 2012 بالتصويت باسم مملكة البحرين على 30 مشروع مواصفة دولية في مجال صناعة النفط والغاز وذلك بعد أن انتهت بالتعاون والتنسيق مع اللجان الفنية المحلية المعنية بتطوير المواصفات من دراسة مشاريع المواصفات القياسية الدولية المتعلقة بالمنتجات البترولية وزيوت التشحيم وبالغاز الطبيعي وكذلك بالمواد والمعدات والهياكل البحرية المستخدمة في حفر الآبار والخاصة بمنظمة التقييس الدولية (الآيزو).

5. تنفيذاً للبرنامج الرقابي الخليجي المشترك والذي يدعم ويعزز نقطة الدخول الواحدة بهدف إزالة العوائق الفنية للتجارة البينية بدول المجلس وتقوية السوق الخليجية ، شرعت إدارة المواصفات والمقاييس بتبني اللائحة الخليجية بشأن بطاقات عبوات منتجات التبغ وذلك استنادا على القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2012 ,وقد تم تنفيذ الإجراءات الموحدة على المنافذ بدءً من أغسطس 2012.

6. في إطار حرص إدارة المواصفات والمقاييس على إحكام الرقابة على المنتجات المتداولة في الأسواق المحلية تم إجراء عدد من الحملات

الميدانية في عام 2012 للتفتيش على المحال التجارية وسحب واختبار العينات شملت منتجات مختلفة مثل الإطارات ولعب الأطفال والتبغ والأقمشة والملابس وذلك بهدف التحقق من مدى توفر متطلبات السلامة المطلوبة فيها وملاءمتها للاستخدام وقد تم اتخاذ اللازم بشأنها.

7. في إطار المشروع الذي تعمل وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون والتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين (UNDP) بشأن تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية ، فقد تم تنفيذ مشروع "بناء الكفاءات في مجال سلامة المنتجات والمسئولية عن المنتج" في شهر يونيو 2012 . وتضمن المشروع عقد ندوة "سلامتنا من سلامة منتجاتنا" بتاريخ 27 يونيو 2012 التي تعتبر من الفعاليات المهمة والناجحة لتعريف مختلف الأطراف المعنية بأدوارهم في تأمين منتجات آمنة للمستهلكين.

8. نظمت إدارة المواصفات والمقاييس بالتنسيق مع هيئة التقييس الخليجية ورشة عمل حول "تطبيقات متطلبات سلامة المنتجات ولائحة المسؤولية عن المنتج" التي تم عقدها في مملكة البحرين في شهر مايو بحضور الأمين العام لهيئة التقييس الخليجية .

9. نفذت إدارة المواصفات والمقاييس بالتنسيق مع إدارات الوزارة في سبتمبر 2012 برنامج التدقيق الداخلي الشامل لجميع إدارات الوزارة وذلك تمهيداً لأعمال التدقيق الخارجي في عام 2013 للحصول على شهادة الايزو 9001 .

10. قامت الإدارة بتسيير حملات دورية وفجائية على المحلات التجارية لضمان دقة قراءة جميع آلات وأدوات الوزن والكيل والقياس بما يضمن حفظ حقوق المستهلكين وأن يكون الخطأ في القياس في حدود التفاوتات المسموح بها. وقد بلغ العدد الإجمالي لأدوات الوزن والقياس التي تم ختمها 2880 أداة من خلال الجولات التفتيشية على 1047 محل تجاري.

11. قامت الإدارة بمعايرة وختم أدوات الوزن للمؤسسات والشركات في البحرين ومنحها شهادات معايرة وبلغ عدد شهادات المعايرة 41 شهادة .

**خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة المواصفات والمقاييس**

1. استكملت إدارة المواصفات دراسة مشروع قانون المواصفات مع هيئة والإفتاء، وتم رفع المشروع إلى مجلس الوزراء الموقر.

2. انضمت إدارة المواصفات إلى المنظمة الدولية للمترولوجيا OIML وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 06-2152 .

3. درست إدارة المواصفات - خلال هذا العام 330 مشروعاً حيث تم اعتماد 300 مشروع كمواصفة قياسية خليجية و30 مشروع كلائحة فنية.

4. شاركت إدارة المواصفات والمقاييس خلال عام 2012 بالتصويت باسم مملكة البحرين على 30 مشروع مواصفة دولية بمنظمة التقييس الدولية (الآيزو).

5. إعتمدت اللائحة الخليجية الخاصة ببطاقات عبوات منتجات التبغ و تم تنفيذ الإجراءات الموحدة على المنافذ و الأسواق المحلية في أغسطس 2012.

6. أجريت عدة حملات تفتيش ميدانية في عام 2012 شملت منتجات مختلفة مثل الإطارات ولعب الأطفال والتبغ والأقمشة والملابس

7. تم تنفيذ مشروع "بناء الكفاءات في مجال سلامة المنتجات والمسئولية عن المنتج" في شهر يونيو 2012 . وتضمن المشروع عقد ندوة "سلامتنا من سلامة منتجاتنا" بتاريخ 27 يونيو 2012 بالتعاون مع UNDP.

8. نظمت إدارة المواصفات ورشة عمل حول "تطبيقات متطلبات سلامة المنتجات ولائحة المسؤولية عن المنتج" التي تم عقدت في مايو 2012.

9. نفذت إدارة المواصفات في سبتمبر 2012 برنامج التدقيق الداخلي الشامل لجميع إدارات الوزارة وذلك تمهيداً لأعمال التدقيق الخارجي في عام 2013 للحصول على شهادة الايزو 9001 .

10. قامت الإدارة بتسيير حملات دورية وفجائية على المحلات التجارية لضمان دقة قراءة جميع آلات وأدوات الوزن والكيل وقد بلغ العدد الإجمالي لأدوات الوزن والقياس التي تم ختمها 2880 أداة من خلال الجولات التفتيشية على 1047 محل تجاري.

11. قامت الإدارة بمعايرة وختم أدوات الوزن للمؤسسات والشركات العاملة في البحرين ومنحها شهادات معايرة وبلغ عدد شهادات المعايرة 41 شهادة .

## إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات

تم تركيب نظام المتابعة الالكترونية (المراسلات الداخلية) لوزارة الصناعة والتجارة وتم تشغيله في شهر يوليو 2012 كما تم تدريب المسؤولين والسكرتارية في الادارات المعنية عليه.

تم الانتهاء من تطوير نظام التفتيش لقسم فحص الذهب وهو الان في مرحلة التجربة.

تم الانتهاء من الموقع الالكتروني للحرف اليدوية.

تم الانتهاء من النسخة الاولية لنظام التراخيص الصناعية.

تم الانتهاء من مشروع ركن الخدمات الالكترونية الجديد بمركز البحرين للمستثمرين 1 بمجمع السيف وتم الانتهاء من تركيب الاجهزة وبرامج العرض الخاصة به.

تم اقامة أسبوع الانترنت الخليجي2012 الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة للسنة الخامسة على التوالي بإنجازات ملموسة من بينها وصول عدد المشاركين في فعالياته المختلفة إلى قرابة 2500 فرد، من بينهم 500 شخص حضر حفل الافتتاح والملتقى و 600 طفل وولي أمر زاروا المنصة المخصصة للفعالية في مجمع سيتي سنتر البحرين خلال يومين، الى جانب مشاركة 400 شخص في المحاضرات اليومية من طلبة المدارس الحكومية وأولياء الأمور. بالإضافة الى مشاركة 1000 مشترك في المسابقات اليومية التي أجريت على الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة.

تم عقد عدة اجتماعات مع اللجنة الفنية المنبثقة من اللجنة الوزارية للشؤون القانونية بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2002 بشأن المعاملات الإلكترونية وتم احالته الى اللجنة الوزارية للشؤون القانونية.

بلغ عدد السجلات التجارية التي تقدم المراجعون بإضافة نشاط/انشطة التجارة الالكترونية اليها 72 سجل في عام 2012 مقارنة ب 49 سجل في عام 2011. كما بلغ عدد تجديد السجلات التجارية على موقع الوزارة الالكتروني 2000 سجل تقريبا بمبلغ اجمالي وقدره 136185 دينار في عام 2012 مقارنة ب 891 سجل وبمبلغ اجمالي وقدره 66537 دينار في عام 2011.

## إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة :

### أولاً : قسم فحص ووسم المعادن الثمينة

**الإنتاج :**

بلغ الإنتاج الكلي من المصوغات الذهبية في قسم فحص ووسم المعادن الثمينة في عام 2012، (669972 قطعة) من حيث العدد و(5.16 طن) من حيث الوزن.

| الإنتاج الكلي من المصوغات الذهبية في العام 2012 | | | |
|---|---|---|---|
| عدد المصوغات | 669972 | | |
| وزن المصوغات | 5157457.89 جرام | 5157.46 كيلوجرام | 5.16 طن |

بمقارنة نسبة الإنتاج الكلي من المصوغات في عام 2012 يلاحظ وجود زيادة عن عام 2011 من حيث العدد، وخصوصاً في النصف الأول منه حيث بلغ مقداره (15.36%)، وقد إستمرت هذه النسبة حتى العام الثاني تقريباً، وكذلك بالنسبة لأوزان المصوغات المنجزة فقد بلغت النسبة في النصف الأول حوالي (5.16%)، ولو أنها تراجعت نسبياً لتصل لمعدلات متقاربة مع إنتاج العام الماضي إلا أنها تبقى إيجابية في النسبة الكلية؛ مما يؤكد على أن النشاط في هذا القطاع قد بدأ في التعافي فعلياً وأن هناك إقبال على إستهلاك الذهب والمجوهرات بالرغم من الزيادة الغير مسبوقة والتذبذب في أسعارها عالمياً إضافة للمتغيرات السياسية الأقليمية والعالمية، وهو بذاته دليل على إستعادة المستثمر المحلي للثقة في الإستثمار في هذا القطاع الحيوي والهام.

| مقارنة الإنتاج الكلي خلال العامين 2011-2012 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| النصف | الأول 2011 | الثاني 2011 | الأول 2012 | الثاني 2012 |
| العدد | 292.434 | 349.350 | 339.551 | 330.421 |
| النسبة | - | %0.62 | %15.36 | %2.69- |
| الوزن بالطن | 2.56 | 2.52 | 2.65 | 2.51 |
| النسبة | %0 | %1.56- | %5.16 | %5.16- |

**المصوغات المنجزة بتقنية الليزر**

بلغ مجموع إنتاج القسم الكلي من المصوغات المنجزة بالليزر من عام 2012، من حيث العدد (43735 مصوغ) ومن حيث الوزن (483 كيلوجرام)، حيث يشكل (6.6%) من العدد الكلي للمصوغات المنجزة في النصف الأول ونسبة تعادل (9.5%) من أوزان المصوغات المنجزة في الفترة ذاتها.

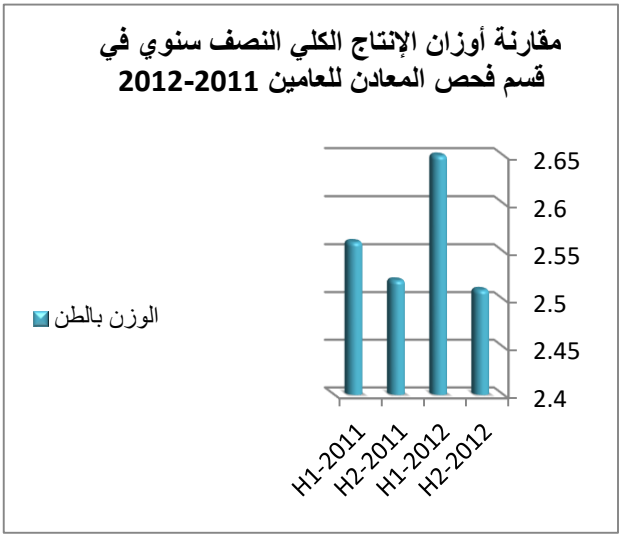


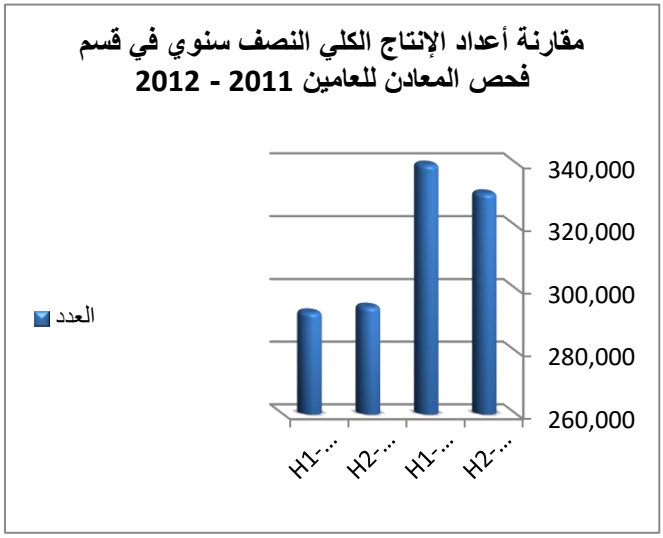


مقارنة المصوغات المنجزة بالليزر بالمصوغات الكلية

| النصف | مصوغات الليزر | | المصوغات الكلية | |
|---|---|---|---|---|
| | الكمية | الوزن- كيلوجرام | الكمية | الوزن - كيلوجرام |
| الأول 2011 | 17400 | 203.5 | 287454 | 2504.1 |
| الثاني 2011 | 21757 | 238.2 | 289312 | 2461.7 |
| الإنتاج الكلي 2011 | 39157 | 441.7 | 276766 | 4965.9 |
| الأول 2012 | 20812 | 235.6 | 327555 | 2567.6 |
| الثاني 2012 | 29923 | 247.6 | 330421 | 2508.1 |
| الإنتاج الكلي 2012 | 43735 | 483.3 | 657976 | 5075.8 |

سجلت نسبة ارتفاع طفيفة بالنسبة لمجموع أوزان المصوغات المنجزة بالليزر في عام 2012 مقارنة بعام 2011، حيث بلغت نسبة الزيادة من حيث أعداد المصوغات بمقدار (0.6%)، وهو إنعكاس للتوجه العام نحو التحول لتطبيق مشروع الدمغ النظيف.

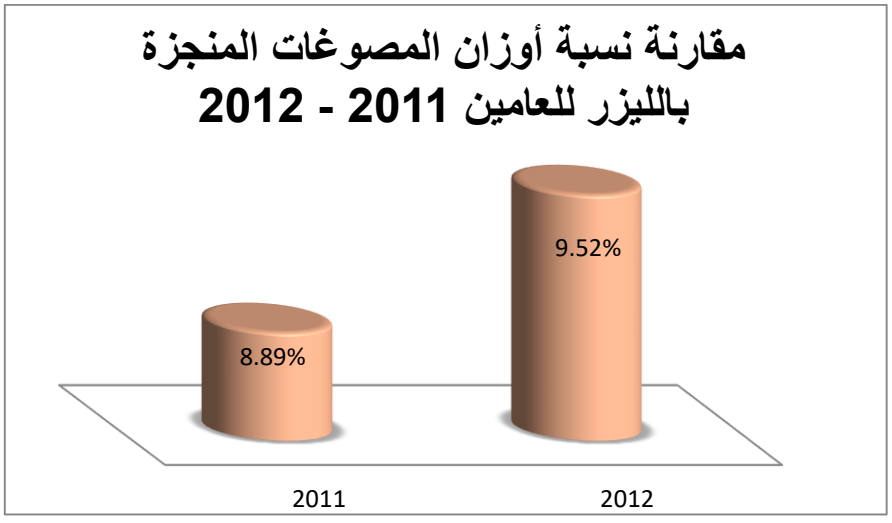

## المصوغات المرفوضة وغير المجازة

بلغ المجموع الكلي للمصوغات المرفوضة والغير مجازة للدمغ في عام 2012 من حيث العدد (12264 مصوغ)، ومن حيث الوزن (96 كيلوجرام). وتعتبر غالبية المصوغات المرفوضة والغير مجازة من المصوغات الأجنبية المستوردة من خارج مملكة البحرين وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية وإشتراطات التصنيع بحسب قانون مملكة البحرين.

| النصف | المصوغات الغير مجازة والمرفوضة | | المصوغات الكلية | |
|---|---|---|---|---|
| | الكمية | الوزن- كيلوجرام | الكمية | الوزن- كيلوجرام |
| الأول 2011 | 4642 | 40.9 | 287454 | 2504.1 |
| الثاني 2011 | 3389 | 30.8 | 289312 | 2461.7 |
| المجموع الكلي 2011 | 8031 | 71.7 | 576766 | 4965.9 |
| الأول 2012 | 6397 | 44.2 | 327555 | 2567.6 |
| الثاني 2012 | 5867 | 51.7 | 330421 | 2508.1 |
| المجموع الكلي 2012 | 12264 | 95.9 | 657976 | 5075.8 |

لازالت نسبة المصوغات غير المجازة والمرفوضة بالنسبة للمجموع الكلي والمصوغات شبه ثابتة وتتراوح نسبتها بين (1-2%) كما هو مبين في الشكل البياني أدناه ؛ مما يدلل على الإستمرار في إستخدام التقنية الحديثة في تصنيع مشغولات المعادن الثمينة والإلتزام من قبل المصنعين والمستوردين بالأشتراطات الفنية الخاصة بالمعادن الثمينة في مملكة البحرين.

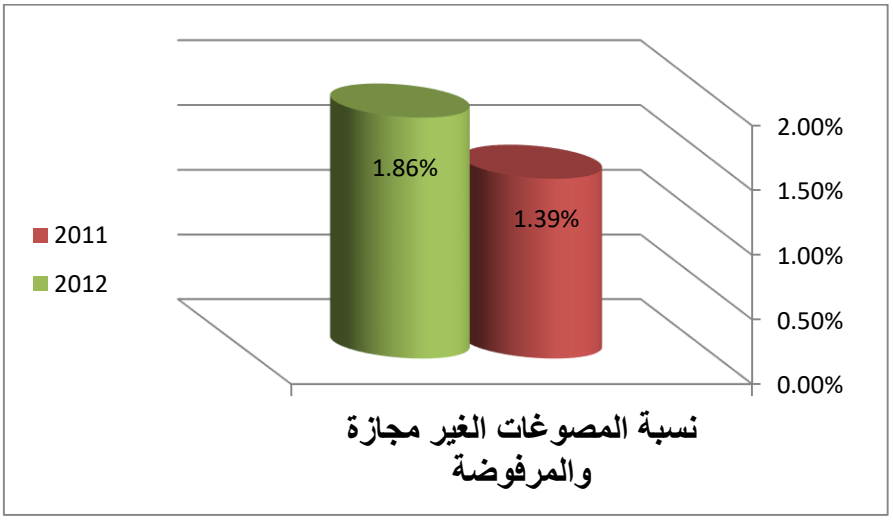

## المصوغات المنجزة بالخدمة المستعجلة والرسوم المحصلة

نظام الخدمة المستعجلة هو نظام للخدمة المتميزة يتيح للعملاء إستلام معاملاتهم لدى القسم في يوم العمل ذاته بعد إستيفاء الشروط الخاصة بذلك.

بلغ المجموع الكلي للأعمال المنجزة بالخدمة المستعجلة في العام 2012 (5442 عمل) بزيادة طفيفة عن عام 2011 حيث بلغت النسبة (12%)؛ وهو مؤشر إيجابي على إستيعاب هذه الجهد المضاعف للعمل من قبل الكادر الفني في القسم في ظل الإمكانيات المحدودة المتاحة، وبالتالي تلبية حاجة العملاء في قطاع المجوهرات بإنجاز معاملاتهم بأقصى سرعة وأعلى جودة ممكنة.

بلغ مجموع الرسوم المحصلة نظير الخدمة المستعجلة (14946.655 دينار) تقريباً أي ما يعادل (10%) تقريباً من مجموع الرسوم الكلية للمصوغات المنجزة في القسم للفترة ذاتها.

| النصف | الخدمة المستعجلة | | الرسوم الكلية ـ الدينار |
|---|---|---|---|
| | عدد الطلبات | الرسوم ـ الدينار | |
| الأول 2011 | 2286 | 5899.225 | 75123.5232 |
| الثاني 2011 | 2561 | 6845.505 | 73852.4811 |
| الإنتاج الكلي 2011 | 4847 | 12744.73 | 148976.0043 |
| الأول 2012 | 2824 | 7040.785 | 77029.3161 |
| الثاني 2012 | 2618 | 7905.87 | 75243.3756 |
| الإنتاج الكلي 2012 | 5442 | 14946.655 | 152272.6917 |

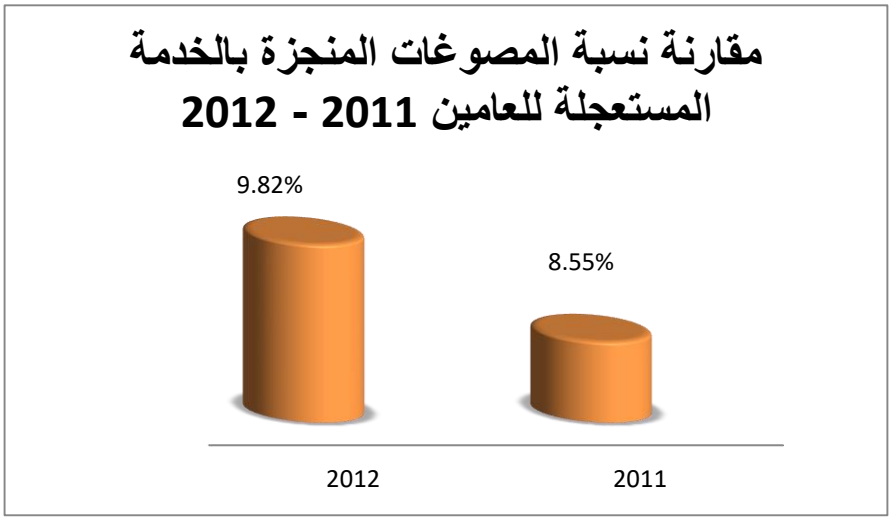

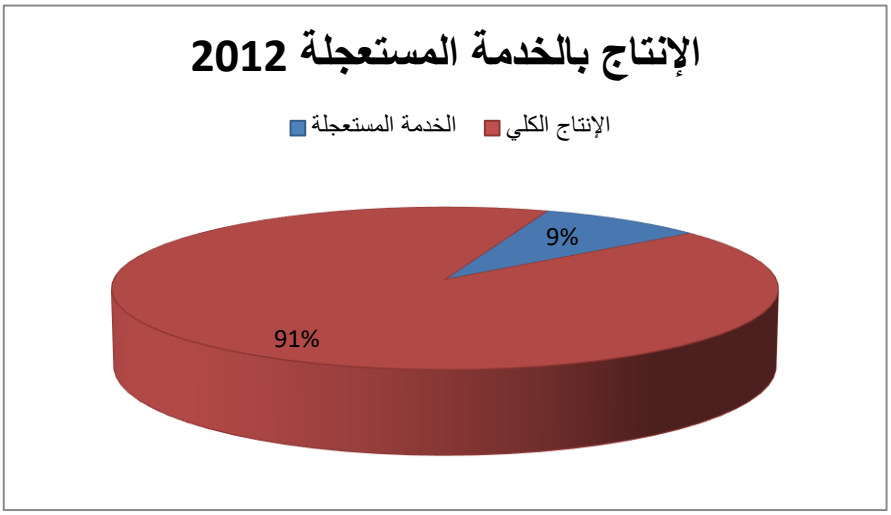


**التفتيش**

بلغ مجموع الحملات التفتيشية التي قام بها قسم فحص ووسم المعادن الثمينة على محلات الذهب والمجوهرات في مملكة البحرين لعام 2012 حوالي (92 حملة) بواقع (556 محل) في محافظات المملكة الخمس. والجدول التالي يبين عدد الحملات التفتيشية وعدد المحلات المشمولة خلال هذه الحملات بحسب توزيعها في المحافظات المختلفة.

**مجموع التفتيش الكلي للإدارة في عامي 2011 – 2012**

| السنة | 2012 | 2011 |
|---|---|---|
| المجموع | 200 | 37 |

**ملاحظة: تم تكثيف حملات خلال شهر يونيو للكشف عن مخالفات التزوير في علامات الوسم الرسمي**

| الحملات التفتيشية للعام 2012 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المحافظة | العاصمة | المحرق | الوسطى | الجنوبية | الشمالية |
| عدد الحملات | 70 | 6 | 5 | 5 | 6 |
| عدد المحلات | 417 | 39 | 28 | 28 | 39 |
| النسبة % | 76 | 7 | 5 | 5 | 7 |

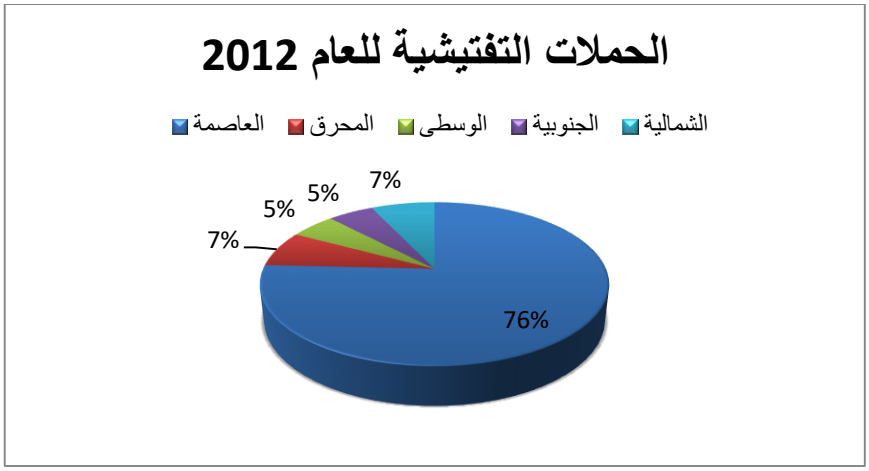


تنوعت حملات التفتيش لعام 2012، على حملات التفتيش المبرمجة والمقررة ضمن برنامج التفتيش وتلك العشوائية والمفاجئة بحسب مقتضيات طبيعة النشاط التجاري في سوق مملكة البحرين. حيث شملت الحملات التفتيش على ورش صناعة ومحلات تجارة وبيع مشغولات المعادن الثمينة المحلية والأجنبية للتدقيق على مطابقتها لمتطلبات الرقابة ووجود علامات الوسم الرسمي ، إضافة للمواصفات الفنية وإشتراطات التصنيع وفق قانون مملكة البحرين.

وتنوعت المخالفات الروتينية التي تم ضبطها بين عرض مصوغات غير مستوفاة لإشتراطات الرقابة وعدم وجود علامات الوسم الرسمي أوعدم وضوح الختم بعد تلميع المصوغات المدموغة مرة أخرى أو نقل الوسم الرسمي من قطعة في المصوغ لأخرى وهي عادةً ما تكون عن جهل بقوانين وإشتراطات مملكة البحرين، وتم معالجتها ببيان القانون للمعنيين وإعطائهم نسخ منه وأخذ التعهد اللازم بعدم تكرار ذلك في المرات القادمة.
وتم ضبط عدد من المصوغات التي تحمل وسم مزور للدمغة الرسمية للمملكة البحرين والتحقق من مصدرها ومن ثم تحويل القضية للنيابة العامة لإتخاذ الإجراء اللازم.

كما تمت مواصلة برنامج جمع عينات من الذهب الأجنبي المستورد ذو العيارات الدنيا (18 قيراط) وأقل للتحقق من مطابقتها لإشتراطات الرقابة وبهدف مدة سلطة الرقابة الكاملة عليها مستقبلاً بعد إستيفاء متطلبات هذا البرنامج.
كذلك تم مواصلة برنامج التحقق من مادة اللحام المستخدمة في صناعة المشغولات المحلية، وذلك بجمع عينات من مادة اللحام من ورش التصنيع والتحقق من عياراتها القانونية وتصحيح أوضاع المخالفة منها وتسليمها لأصحابها.

**تقديم الإستشارات الفنية لقطاع المجوهرات المحلي**

في إطار الجهود التي تقوم بها إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة للرقي بقطاع صناعة وتجارة المعادن الثمينة والمجوهرات في مملكة البحرين ، قدم القسم عدد من الخدمات للمعنيين بهذا القطاع وتتلخص في النقاط التالية:

- توزيع طرق إعداد خلطات مادة اللحام المستخدمة في صناعة الذهب بعياراته المختلفة على أصحاب ورش صناعة المجوهرات المحلية.
- تقديم الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لأصحاب المجوهرات وبحسب كل سجل بناء على طلب العملاء.
- توزيع النشرات التوعوية وكتيبات قانون الرقابة على محلات المجوهرات والمعادن الثمنية في المملكة.

**التدريب والإنجازات و مهمات العمل الرسمية**

شارك القائم بأعمال رئيس قسم فحص المعادن في الإجتماعات الدورية لمعاهدة الرقابة على المعادن الثمينة وإتحاد مكاتب الفحص الدولي في الفترة 26-29 مارس 2012 في جنيف ، وكذلك زيارة مكتب جنيف للرقابة على المعادن الثمينة ، وذلك بهدف التعرف على الخبرات المتقدمة في هذا المجال والتواصل مع الجهات الرقابية ذات العلاقة.

كما تمت المشاركة في إختبار عينات العمل المرجعية (RR-2012) ، والتي يتم إعدادها من قبل الهيئة الأستشارية لإتحاد مكاتب الفحص و أعضاء معاهدة الرقابة على المعادن الثمينة ، لضمان التحقق من مصداقية طرق الفحص المتبعة في المختبرات المشاركة ، وكانت نتائج البحرين من ضمن نطاق النتائج المقبولة.

تدشين جهاز الليزر الجديد والمصنع من قبل شركة (SiroLasertec) الألمانية في الخدمة وذلك في شهر أغسطس 2012 إستكمالاً لمشروع التحول نحو تقنية الدمغ النظيف.

وكذلك صيانة والتدريب على جهاز الفحص بتقنية حث الطيف البلازمي (ICP) ، في الفترة 23-25 ديسمبر 2012، والذي من المقرر إستخدامه في فحص خلطات المعادن المختلفة والتي أهمها البلاتين والبلاديوم.

**ثانياً : فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة**

**الإنتاج**

بلغ مجموع الأعمال الواردة لقسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة عام 2012 (3272 عمل)، بغرض الفحص وبنسبة تزايد عن عام 2011 بحوالي (37.19%)، حيث بلغت عدد الأعمال وقتها (2385 عمل) وتعود هذه الزيادة إلي انتعاش السوق المحلي رغم ارتفاع سعر الذهب والألماس وزيادة إقبال الناس على عملية الشراء من التجار البحرينيين.

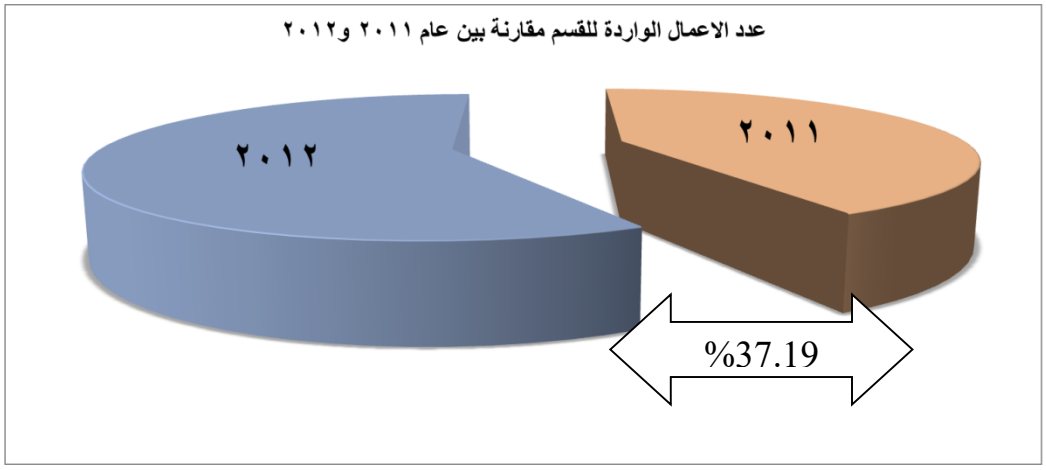


بلغ عدد اللؤلؤ الطبيعي المفحوص في عام 2012، (747267 لؤلؤة)
بلغ عدد اللؤلؤ المزروع المفحوص في عام 2012، (15459 لؤلؤة)
بلغ المجموع الكلي للؤلؤ المفحوص في عام 2012، (762726 لؤلؤة)
بلغ عدد عقود اللؤلؤ المفحوصة (2048 عقد)
بلغ عدد الأحجار الطبيعية المفحوصة في عام 2012، (19385 حجر)
بلغ عدد الأحجار الصناعية المفحوصة في عام 2012، (1591 حجر)
بلغ المجموع الكلي للأحجار المفحوصة في عام 2012، (20977 حجر)

**الزيارات الميدانية**

قامت رئيسة القسم وأحد أخصائي الأحجار الكريمة أول بزيارة المعهد الأمريكي لدراسة وفحص الأحجار الكريمة (GIA) بتايلند، وذلك للإطلاع ومناقشة اللؤلؤ المزروع بالطرق الحديثة والذي يختلف عن المعتاد وكيفية تميزه وفحصه.

**المشاركات**

يشارك مختبر البحرين لفحص اللؤلؤ والاحجار الكريمة في مشروع طريق اللؤلؤ من خلال رصد وتصنيف المحار واللؤلؤ الناتج من الهيرات البحرينية المعروفة بإنتاج اللؤلؤ والمحار.

**المعارض**

شاركت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة في معرض الجواهر العربية 2012، وذلك لتقديم خدمات الإدارة لزوار المعرض إيماناً منها في حماية المستهلك وتثقيفه من خلال تقديم المنشورات والكتيبات عن طريق فحص الألماس والأحجار الكريمة . وخلال الأيام الخمسة للمعرض شهدت منصة المختبر إقبال كبير من قبل الزائرين للمعرض وقد بلغ عدد المستهلكين الذين تقدموا لمنصة المختبر لفحص مجوهراتهم (767 زبون) ممثلاً في (1004 قطع) من المجوهرات تراوحت بين العقود الكبيرة والأحجار الكريمة المفردة.

**ثالثاً: إنجازات الإدارة في الجودة والتدقيق الداخلي**

ضمن سياسة الوزارة في الحفاظ على جودة العمليات وارتباطها بالوثائق قامت الإدارة بمراجعة ملف الجودة الخاص بها والذي يحتوي على عمليات الإدارة ونماذج الوثائق المعتمدة حسب سياسة التطوير المستمر والرغبة في التميز ورفع جودة المخرجات، حيث قامت الإدارة بمراجعة جميع الملفات المتعلقة بعملية الفحص والتقارير الصادرة واحتساب الأسعار لضمان جودة العمليات الداخلية.

**المشاريع:**

ما زالت الإدارة تعمل مع الشركة المطورة للبرامج الالكترونية من أجل الانتهاء من برامج الإدارة وقد تم وضع جدول عمل للمتابعة وإنجاز المشروع في الوقت المناسب.

**الإجتماعات:**

- إجتمعت لجنة تجارة اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة والممثلة من وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وذلك لمناقشات الأمور التي تخص قطاع اللؤلؤ من الإرتقاء وتطوير تجارة اللؤلؤ في المملكة.
- إجتمعت الإدارة مع شؤون الجمارك عدة اجتماعات تنسيقية لتسهيل عملية دخول المجوهرات واللؤلؤ إلى البحرين وحل المشاكل التي تواجه تجار المجوهرات مع الجمارك في حالة إخراج الذهب واللؤلؤ والدخول المؤقت للؤلؤ بغرض الفحص وإصدار الشهادات اللازمة.

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة

### لإنجازات إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة

### قسم فحص ووسم المعادن الثمينة:

**بلغ الإنتاج الكلي من المصوغات الذهبية الموسومة بالوسم الرسمي** في عام 2012 حوالي 5.16 طن ، وبالمقارنة مع العام 2011 حيث كانت حوالي 5.08 طن ، يتضح بأن هناك زيادة عن العام الماضي بنسبة 1.5%.

أما **الإنتاج الكلي من المصوغات المنجزة بالليزر فقد بلغ وزنها** في عام 2012 حوالي483.3 كيلوجرام ، وبالمقارنة مع عام 2011 حيث كانت حوالي 441.7 كيلوجرام ، تكون نسبة الزيادة عن العام الماضي 9.4%.

- **المصوغات المرفوضة وغير المجازة**

بلغ وزن المصوغات المرفوضة والغير مجازة في عام 2012 حوالي 96 كيلوجرام بالمقارنة لعام 2011 حوالي 71.7 كيلو جرام أي بزيادة عن العام الماضي بنسبة 33.9%، نتيجة التشدد في تطبيق الإشتراطات الفنية الخاصة بالمعادن الثمينة في مملكة البحرين.

### قسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة:

بلغ مجموع الأعمال الواردة لقسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة عام 2012 حوالي 3272 عمل، وبالمقارنة بعام 2011 حوالي 2385 عمل أي بزيادة عن العام الماضي بنسبة 37.19%.

### ثانياً: التفتيـــــش

يقوم مفتشي إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بالتفتيش على محلات الذهب واللؤلؤ والمجوهرات للتأكد من تطبيق القوانين والإشتراطات المعمول بها في مملكة البحرين، حيث قام مفتشوا الإدارة بحملات تفتيشية وقدرها 200 حملة شملت 1434 محل.

## إدارة العلاقات التجارية الخارجية

تقوم إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الإدارات الأخرى المنضوية تحت وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين وكذلك مع الوزارات المعنية الأخرى ببذل قصارى جهدها من أجل الارتقاء وتطوير تجارة البحرين الخارجية وتعزيز دور البحرين كمركز رائد للتجارة والخدمات والمال والأعمال في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، حيث تمخضت هذه الجهود عن تعزيز هذا الدور الريادي الذي تقوم به البحرين وأسفر ذلك عن تطوير تجارة البحرين الخارجية مع العالم وتعزيز مركزها التجاري إقليمياً ودولياً وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وانفتاحها على العالم وبالأخص اقتصاديا وتجارياً في ظل مبدأ الاقتصاد الحر0

### أولاً:الندوات والمؤتمرات والفعاليات التجارية:

قامت إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة بتنظيم منتدى "تعزيز الشراكة التجارية بين مملكة البحرين ومملكة تايلاندا " بحضور دولة رئيسة وزراء تايلاندا بتاريخ 14 مايو 2012، وكذلك اللقاءات الثنائية بين القطاعين الخاصين البحريني والتايلندي والتي اقيمت على هامش المنتدى.

قامت إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة بتنظيم زيارة وفد اقتصادي من مملكة البحرين لزيارة طوكيو واقامة "منتدى الاعمال البحريني الياباني الاقتصادي" بالتنسيق مع سفارة مملكة البحرين في طوكيو بتاريخ 13 أبريل 2012 ، كما قامت الإدارة بترتيب تزويد سفارة مملكة البحرين في اليابان بصور وكتيبات ولوحات إعلانية من وزارة الصناعة والتجارة ومنطقة البحرين العالمية للاستثمار ومركز البحرين للمستثمرين وغرفة تجارة وصناعة البحرين جمعية الاعمال والصداقة البحرينية اليابانية لمعرض للتعرف على البحرين والمنظم من قبل سفارة مملكة البحرين في طوكيو, وذلك على هامش زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم الى اليابان خلال الفترة من 11-13 أبريل 2012.

### ثانياً: المرحلة الثالثة من مشروع تطوير تجارة البحرين الخارجية مع UNDP:

تعتبر إدارة العلاقات التجارية الخارجية هي الجهة المنسقة بين وزارة الصناعة والتجارة ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين حيث تم جلب عدد من الخبراء لإجراء الدراسات والبحوث حول المواضيع المتعلقة بكل إدارة ووضع خطط تدريبية لبناء القدرات في مجال التجارة الدولية لموظفي الحكومة ومنتسبي

القطاع الخاص حيث تستفيد من المشروع كل من إدارة العلاقات التجارية الخارجية، وإدارة الملكية الصناعية ، وإدارة المواصفات والمقاييس.

وقد تم التوقيع على المرحلة الثالثة من البرنامج المشترك بين وزارة الصناعة والتجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بتطوير مقدرات التجارة في 27 مايو 2010، تم اختيار مدير للمشروع واختيار لاختيار خبير للعلامات التجارية بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين والعمل جاري حالياً لتطبيق نظام جديد لا دارة المواصفات والمقاييس.

**ثالثاً: التقارير التجارية:**

قامت الإدارة بإعداد 74 تقريراً عن العلاقات التجارية والإقتصادية بين مملكة البحرين وعددٍ من الدول الشقيقة والصديقة حسب كشف التقارير المرفق.

**رابعا: اجتماعات وزير الصناعة والتجارة في اليابان والتي تمت على هامش زيارة الملك المعظم حفظه الله إلى اليابان خلال الفترة 11-13 أبريل 2012:**

عقد الإجتماع الأول يوم الثلاثاء الموافق 24 أبريل 2012.

عقد الاجتماع الثاني يوم الثلاثاء الموافق 3 يونيه 2012.

عقد الاجتماع الثالث يوم الاثنين الموافق 1 أكتوبر 2012.

**خامسا: اجتماعات متابعة نتائج زيارة الوفد التجاري التايلاندي المرافق لدولة رئيس وزراء تايلاند خلال الزيارة الى البحرين خلال الفترة 13-15 مايو 2012:**

1. عقد الإجتماع الأول يوم الأربعاء الموافق 23 مايو 2012.
2. عقد الاجتماع الثاني يوم الأربعاء الموافق 18 يوليو 2012.

**سادساً: إجتماعات اللجنة الإقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين:**

- الإجتماع السادس عشر للجنة الإقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والمنعقد بتاريخ 17 يوليه 2012.
- الاجتماع السابع عشر للجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والمنعقد بتاريخ 3 ديسمبر 2012.

**سابعاً: اجتماعات لجنة التعاون التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

- الإجتماع التحضيري للسادة وكلاء وزارات التجارة ( 36 التكميلي) والمنعقد بتاريخ 18 أبريل 2012.
- الإجتماع (45) للجنة التعاون التجاري والمنعقد بتاريخ 16 مايو 2012.
- الإجتماع التحضيري للسادة وكلاء وزارت التجارة (37) والمنعقد بتاريخ 19 سبتمبر 2012.
- الاجتماع (46) للجنة التعاون التجاري والمنعقد بتاريخ 3 أكتوبر 2012.

**ثامناً: الاجتماعات والفعاليات التي شاركت فيها إدارة العلاقات التجارية الخارجية:**

**فيما يلي أهم الاجتماعات والفعاليات التي شاركت فيها الإدارة خلال الفترة من يناير – ديسمبر2012**

- الإجتماع 28 للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 2 – 4 أبريل 2012 بجنيف.
- إجتماع متابعة نتائج زيارة الوفد التجاري التايلاندي المرافق لمعالي دولة رئيس وزراء تايلالندا السيدة يانج لوك شيناواترا خلال الزيارة إلى البحرين خلال الفترة من 13-15 مايو 2012 يوم الأربعاء الموافق 23 مايو 2012.
- إجتماع المتابعة مع الوفد الاقتصادي المشارك في زيارة كوريا خلال الفترة 30 أبريل – 2 مايو 2012 يوم الاثنين الموافق 28 مايو 2012.
- الإجتماع 29 للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 2_ 4 يوليو 2012بالرياض.
- إجتماع المتابعة الثاني لمتابعة نتائج زيارة الوفد التجاري التايلاندي المرافق المرافق لمعالي دولة رئيس وزراء تايلالندا السيدة يانج لوك شيناواترا خلال الزيارة إلى البحرين خلال الفترة من 13-15 مايو 2012 يوم الاربعاء الموافق 18 يوليه 2012.
- الاجتماع 30 للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 20 – 22 سبتمبر 2012 بجنيف.
- الإجتماع الثاني للجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين ومملكة تايلند خلال الفترة من 29-30 نوفمبر 2012 ببانكوك.

## خلاصة مختصر لإنجازات إدارة العلاقات التجارية الخارجية لعام 2013

تقوم إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الإدارات الأخرى المنضوية تحت وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين وكذلك مع الوزارات المعنية الأخرى ببذل قصارى جهدها من أجل الارتقاء وتطوير تجارة البحرين الخارجية وتعزيز دور البحرين كمركز رائد للتجارة والخدمات والمال والأعمال في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

**أولاً:الندوات والمؤتمرات والفعاليات التجارية:**

- قامت إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة بتنظيم منتدى "تعزيز الشراكة التجارية بين مملكة البحرين ومملكة تايلاندا " بحضور دولة رئيسة وزراء تايلاندا بتاريخ 14 مايو 2012،
- كما قامت ادارة العلاقات التجارية الخارجية بتنظيم زيارة وفد اقتصادي من مملكة البحرين لزيارة طوكيو واقامة "منتدى الاعمال البحريني الياباني الاقتصادي" بالتنسيق مع سفارة مملكة البحرين في طوكيو بتاريخ 13 أبريل 2012.

**ثانياً: المرحلة الثالثة من مشروع تطوير تجارة البحرين الخارجية مع UNDP:**

تعتبر إدارة العلاقات التجارية الخارجية هي الجهة المنسقة بين وزارة الصناعة والتجارة ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين حيث تم جلب عدد من الخبراء لإجراء الدراسات والبحوث حول المواضيع المتعلقة بكل إدارة. وقد تم التوقيع على المرحلة الثالثة من البرنامج المشترك بين وزارة الصناعة والتجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بتطوير مقدرات التجارة في 27 مايو 2010.

**ثالثاً: التقارير التجارية:**

قامت الإدارة بإعداد عدد 74 تقريراً مختصرا وشاملا عن العلاقات التجارية والإقتصادية بين مملكة البحرين وعددٍ من الدول الشقيقة والصديقة.

**رابعا:تنظيم اجتماعات متابعة لعدد من الزيارات الرسمية:**

- إجتماعات متابعة زيارة جلالة الملك إلى اليابان والتي تمت خلال شهر أبريل 2013 والمنتدى الاقتصادي المصاحب للزيارة: عقد الأول بتاريخ 24 أبريل 2012، والثاني بتاريخ 3 يونيه 2012، والثالث بتاريخ 1 أكتوبر 2012.
- اجتماعات متابعة نتائج زيارة الوفد التجاري التايلاندي المرافق لدولة رئيس وزراء تايلاند خلال الزيارة الى البحرين خلال الفترة 13-15 مايو 2012: عقد إجتماع المتابعة الأول بتاريخ 23 مايو 2012، والثاني بتاريخ 18 يوليه 2012.

**خامسا: قامت الإدارة بالتنظيم والتنسيق لعقد إجتماعات اللجنة الإقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين:**

حيث عقد الإجتماع السادس عشر للجنة المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين بتاريخ 17 يوليه 2012 والاجتماع السابع عشر المنعقد بتاريخ 3 ديسمبر2012.

**سادساً: قامت الإدارة بالإعداد والتنسيق لمشاركة وفد وزارة الصناعة والمشاركة في اجتماعات لجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كل من:**

- الإجتماع التحضيري للسادة وكلاء وزارات التجارة ( 36 التكميلي) والمنعقد بتاريخ 18 أبريل 2012.
- الإجتماع (45) للجنة التعاون التجاري والمنعقد بتاريخ 16 مايو 2012.
- الإجتماع التحضيري للسادة وكلاء وزارت التجارة (37) والمنعقد بتاريخ 19 سبتمبر 2012.
- الاجتماع (46) للجنة التعاون التجاري والمنعقد بتاريخ 3 أكتوبر 2012.

**سابعاً: أهم الاجتماعات والفعاليات التي شاركت فيها إدارة العلاقات التجارية الخارجية خلال الفترة من يناير – ديسمبر2012:**

- اجتماعات للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإجتماع رقم 28 للجنة خلال الفترة من 2 – 4 أبريل 2012 بجنيف، والإجتماع رقم 29 خلال الفترة من 2- 4 يوليو 2012بالرياض، والاجتماع رقم 30 خلال الفترة من 20 – 22 سبتمبر 2012 بجنيف.
- الإجتماع الثاني للجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين ومملكة تايلند خلال الفترة من 29-30 نوفمبر 2012 ببانكوك.

## إدارة العلاقات العامة والإعلام

دأبت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالوزارة على إبراز جهود وزارة الصناعة والتجارة وسعيها المتواصل لتعزيز القطاع الإقتصادي في البلاد ، وذلك ضمن إختصاصاتها ومسئولياتها ، مسترشدة في هذا الجانب بتوجيهات وزير الصناعة والتجارة ، والذي يشدد بشكل مستمر على أهمية الإعلام في إبراز الصورة الحضارية لمملكة البحرين والجهود التي تبذلها الحكومة الموقرة في المجال الإقتصادي بشكل عام .

وفي ظل هذا التوجه قامت الإدارة بتغطية فعاليات الوزارة وأنشطتها الكبيرة والتي تصب في جلها في هدف تعزيز الإقتصاد الوطني ورفع معدلات التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين ، إضافة إلى تغطية إجتماعات وزير الصناعة والتجارة ومقابلاته وإستقباله لكبار المسئولين من داخل البحرين وخارجها ورجال الأعمال ، إضافة إلى الرد على جميع الشكاوي والإستفسارات الخاصة بالوزارة والتي ترد في الصحف اليومية ووسائل الإعلام عبر التعاون مع الإدارات المعنية في الوزارة ، حيث كان لكل هذه الجهود من قبل الوزير، الصدى الطيب والمؤثر والإيجابي. وفي هذا الصدد تلقى وزير الصناعة والتجارة خطاب شكر من ديوان صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر ، يشكر فيها الوزارة والوزير على المتابعة الصحفية اليومية والردود السريعة لمشاكل المواطنين ، وهو الأمر الذي أثلج صدورنا وضاعف من مسئولياتنا كجهة مسئولة عن الإعلام كما إن توجيهات الوزير الدائمة للإدارة ومتابعته الشخصية لما تقوم به هي أكبر داعم لتعزيز عمل الإدارة والإرتقاء بأدائها العام .

ومن أبرز إنجازات إدارة العلاقات العامة والإعلام خلال العام 2012 ، بالإضافة الى رصد الصحافة اليومية وإعداد الملف اليومي للأخبار والموضوعات ذات الصلة بالوزارة ورفعه إلى الوزير والمسئولين بالوزارة ، وتحرير الأخبار الصحفية الخاصة بمكتب الوزير والإجتماعات واللقاءات اليومية مع كبار المسئولين والمستثمرين والوفود وغيرهم من داخل البحرين وخارجها ، وتوفير متطلبات هذه الإجتماعات والتغطيات الصحفية لفعاليات الوزارة ، والتنسيق مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لإستضافة بعض المسئولين في الوزارة لإجراء لقاءات مباشرة حول أعمالهم وإختصاصاتهم المباشرة ، وكذلك إعداد المذكرات المختلفة وخطابات الوزير للفعاليات الكثيرة التي تقوم بها الوزارة برعاية منه ، أو التي يشارك فيها من منطلق مسئولياته كوزير للصناعة والتجارة .

**فقد قامت الإدارة بعددٍ من الإنجازات مثل :**

**أولاً : على الصعيد الإداري والإعلامي :**

- إعداد وطباعة التقرير السنوي للوزارة للعام 2011 ، وتجهيز عدة نسخة لمجلس الوزراء الموقر .
- الترتيب لفعاليات توزيع الشهادات على رواد الأعمال المشاركين في الدورات التي تنظمها الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" والتي تقام برعاية سعادة الوزير بشكل دوري.
- الترتيب لزيارة الوفود الخارجية إلى مدينة سلمان الصناعية ومركز البحرين للمستثمرين بمجمع السيف ومعرض البحرين الدائم للصناعات الوطنية .
- الترتيب لعدد من اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع بعض المسئولين بالوزارة .
- القيام بالترتيبات الإعلامية وترتيبات الإستضافة لفعالية "إستثمر في البحرين 2012 " .
- القيام بالأمور المتعلقة بإستصدار التأشيرات " الفيز" والترتيب لإستقبال بعض ضيوف الوزارة او الخبراء أو الموظفين الأجانب أو عائلاتهم القادمين إلى مملكة البحرين .
- الترتيب والتنسيق مع الجهات المعنية لإحتفالات إفتتاح أو تدشين عدداً من المواقع والمنشآت الصناعية والتجارية.

**على صعيد التدريب والتطوير المهني والفني :**

- المشاركة في الملتقى الخليجي السادس لممارسي العلاقات العامة الذي عقد في 5 يونيه 2012 والتي شاركت بها السيدة دلال جناحي.
- المشاركة في دورة بعنوان "أفضل الممارسات في قياس الأداء" والتي اقيمت في الفترة من 1إلى 2 أكتوبر 2012 بتنظيم معهد الإدارة العامة حيث شاركت السيدة خولة الزياني بالدورة.
- المشاركة في دورة "تقوية ذاتك من أجل بلوغ ذروة الأداء في العمل والتي يقدمها معهد تطوير الأداء البشري في الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر 2012 والتي شاركت بها السيدة نورة الجار .

**على الصعيد الإجتماعي :**

- الإعداد والتنظيم للحفل السنوي بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية والمالية حيث قام سعادة الوزير بتكريم قدامى العاملين في الوزارة والذي أقيم في 13 ديسمبر 2012 .
- تنظيم حفل يوم المرأة البحرينية 13 ديسمبر 2012 ، تحت رعاية كريمة من سعادة الوزير ، حيث يتم تكريم عدد من موظفات في الوزارة ممن أمضوا خدمات طويلة .

## خلاصة مختصرة لإنجازات إدارة العلاقات العامة والاعلام في 2012

1. إعداد وطباعة التقرير السنوي للوزارة للعام 2011 ، وتجهيز عدة نسخة لمجلس الوزراء الموقر .
2. الترتيب لفعاليات توزيع الشهادات على رواد الأعمال المشاركين في الدورات التي تنظمها الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" والتي تقام برعاية سعادة الوزير بشكل دوري.
3. الترتيب لزيارة الوفود الخارجية إلى مدينة سلمان الصناعية ومركز البحرين للمستثمرين بمجمع السيف ومعرض البحرين الدائم للصناعات الوطنية .
4. الترتيب لعدد من اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع بعض المسئولين بالوزارة .
5. القيام بالترتيبات الإعلامية وترتيبات الإستضافة لفعالية " إستثمر في البحرين 2012 " .
6. القيام بالأمور المتعلقة بإستصدار التأشيرات " الفيز" والترتيب لإستقبال بعض ضيوف الوزارة او الخبراء أو الموظفين الأجانب أو عائلاتهم القادمين إلى مملكة البحرين .
7. الترتيب والتنسيق مع الجهات المعنية لإحتفالات إفتتاح أوتدشين عدداً من المواقع والمنشآت الصناعية والتجارية.
8. المشاركة في البرامج التدريبية .
9. تنظيم الفعاليات الاجتماعية الخاصة بالوزارة كالحفل السنوي ويوم المرأة وتكريم موظفي الوزارة ذوي الخدمة الطويلة والمتقاعدين.

# هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لعام 2012

## قطاع المعارض والمؤتمرات والحوافز والاجتماعات

بفضل الدعم والمساندة اللامحدودة من القيادة والحكومة الموقرتين والتوجيهات الشديدة والمتابعة المستمرة لوزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات شهد أداء صناعة المعارض والمؤتمرات تطوراً ملحوظاً خلال سنة 2012 ادى الى التطوير المستمر لقطاع المعارض والمؤتمرات والحوافز والاجتماعات والساعية الى إستقطاب المعارض والمؤتمرات والإجتماعات الراقية لترويج مملكة البحرين كمركز إقليمي هام وفق الرؤية الاستراتيجية الإقتصادية الوطنية لمملكة البحرين 2030 ، حيث شهد 2012 نمواً كبيراً في عدد الفعاليات المقامة في مركز المعارض مقارنة مع 2011 حيث إرتفع عدد الفعاليات الى 82 مقارنة مع 34 أي بنسبة زيادة تساوي 116% مما ادى الى ارتفاع ايرادات الهيئة الصافية الى حوالي 1.58 مليون دينار مقارنة مع 1.18 مليون دينار أي بنسبة زيادة تساوي 34 %، ويعكس مدى التطور الكبير الذي وصلت اليه صناعة المعارض والمؤتمرات والحوافز والاجتماعات الراقية بالمملكة من خلال خطط تساهم في النهوض ورُقي هذا القطاع المهم والحيوي لترويج مملكة البحرين كمركز إقليمي هام وفق الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لمملكة البحرين 2030 من اجل دعم الاقتصاد الوطني. التالي ملخص انجازات هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لعام 2012:-

### أهم مؤشرات الأداء لهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لعام 2012

برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حظي مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات بالعديد من المعارض والفعاليات ومن اهمها معرض الجواهر العربية 2012 الذي اقيم في دورته الواحد والعشرين بمشاركة دولية مميزة حيث شارك في المعرض اكثر من 550 عارض من 30 بلداً وعلى مساحة 16.500 م$^2$ الف متر مربع بالإضافة الى منتدى "استثمر في البحرين لعام 2012" الذي نظمته وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وهيئة صندوق العمل "تمكين"، واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجية، ومشاركة عدداً من المؤسسات المالية مثل البنك الإسلامي للتنمية واتحاد المصارف العربية.

وقد واصلت الهيئة تحقيق الربحية حيث حققت نمو في الايرادات المالية بنسبة تساوي 34% مقارنة مع عام 2011، كذلك تواصلت برامج المراجعة وضبط المصروفات المدرجة في الميزانية لعام 2012، مما ادى الى تحقيق توفير في المصاريف التشغيلية السنوية العامة تقدر بنسبة 8% مقارنه مع الميزانية المعتمدة لعام 2012.

وحقق قطاع المعارض والمؤتمرات نمواً كبيراً خلال 2012، وهو مؤشر جيد ودليل على ثقة المستثمرين ورجال الأعمال للحكومة الرشيدة، وبمتانة الاقتصاد الوطني، والإستقرار الأمني التي تتمتع به مملكة البحرين ، وما تطرحه الحكومة من فرص استثمارية وتنموية مستقبلية واعدة . ولقد شهد 2012 نمو كبير في عدد الفعاليات المقامة في مركز المعارض مقارنة مع 2011 حيث ارتفع عدد الفعاليات الى 82 مقارنة مع 34 خلال 2011 أي بنسبة زيادة تساوي 116%. كذلك بلغ عدد العارضين المشاركين في المعارض التي أقيمت في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات نحو 3.099 عارض مقارنة مع 2.047 عارض في 2011، وإجمالي المساحة المؤجرة للفعاليات وصلت الى 1.9 مليون متر مربع مقارنة مع 1.6 مليون متر مربع في 2011، كما بلغ اجمالي عدد ايام الحجوزات التي تم اعتمادها خلال عام 2012 الى 520 يوم مقارنة مع 430 يوم في 2011.

كما حققت الهيئة نجاحاً كبيراً في تنظيم المعرض الرابع للأغذية والضيافة والمعرض الثاني للصحة والعافية بالإضافة الى مواصلتها عقد وتنظيم اللقاء الثامن لمنتسبي سياحة قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

وضمن مشروع تحسين وتطوير مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات تم خلال 2012 تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية أضافة الى ترسية العديد من المشاريع التى شملت تظليل قسم من مواقف سيارات الهيئة والزوار وإستبدال مكيفات الهواء في القاعة رقم 1 وإنشاء مصلى و دورات مياه في الصالة رقم 2 وأجهزة تفتيش وشراء أجهزة كشف المعادن ومسح أشعة بوابات أمنية للمداخل الرئيسية.

## الإستراتيجية المستقبلية

### أنشاء مدينة المعارض الجديدة:

تابع وزير الصناعة والتجارة إستراتيجية الوزارة الهادفة إلى الإرتقاء بقطاع المعارض والمؤتمرات من خلال تنفيذ مدينة المعارض الجديدة بتكلفة للمرحلة الأولى للمشروع تقدر حالياً بنحو 385 مليون دولار، ويهدف إنشاء هذا المشروع

إلى إقامة مدينة معارض متكاملة للإجتماعات وبرامج الحوافز والمؤتمرات والمعارض ذات الإستخدامات المتعددة بحسب أعلى المواصفات والتصاميم المعمارية ومجهزة بالتكنولوجيا الحديثة ، وبحيث تكون لها القدرة الإستيعابية على إستضافة المعارض والمؤتمرات والفعاليات الترفيهية الكبيرة والعالمية. وستشتمل المدينة على خدمات فندقية مربوطة بمركز المعارض والمؤتمرات وخدمات البيع بالتجزئة تضم مطاعم ومتاجر تجزئة ومراكز ترفيهية تضم صالة بولينغ وداراً للسينما. وسيكون لمدينة المعارض الجديدة دوراً استراتيجياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو مشروع وطني رائد من شأنه أن يعزز مكانه العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية في مجال صناعة المعارض الامر الذي سينعكس بدوره على رفع نسبة إسهاماتها في الناتج المحلي وفي الحفاظ على الموقع التنافسي والصورة الإيجابية لسمعة مملكة البحرين كدولة تمثل مركزاً متقدما في صناعة المعارض والمؤتمرات. وقد قامت الهيئة بإعداد و تقديم عرض في منتدي "استثمر في البحرين 2012" لدعوة القطاع الخاص للمشاركة في مشروع مدينة المعارض الجديدة باعتباره مشروع إستراتيجي وطني رائد يحظى بإهتمام ودعم ومساندة من القيادة والحكومة الموقرتين . وتقوم الهيئة حالياً بالعمل على عرض المشروع على المستثمرين والمؤسسات المالية والبنوك المحلية للمشاركة في تمويل هذا المشروع. حيث يحتوي العرض على نبذة عن المشروع وفرص الإستثمار ومكونات المشروع والعائد الإستثماري للمشروع.

## المعارض الكبيرة

### معرض الجواهر العربية:

تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وتشريفه بإفتتاح معرض الجواهر العربية منذ عام 1992وحتى عام 2012 ، وضع هذا المعرض على خارطة معارض الذهب والمجوهرات العالمية ، وأصبح علامة مميزة في عالم المعارض العالمية ، ونجح في جذب إنتباه المجتمع الدولي لهذه الصناعة العريقة بمملكة البحرين. ويعتبر معرض الجواهر العربية من أكبر وافخم المعارض في منطقة الشرق الأوسط ، ويمثل تظاهرة إقتصادية وتجارية سانحة لتجار الذهب والمجوهرات البحرينيين والخليجيين لإقامة علاقات تجارية مع نظرائهم العارضين من مختلف دول العالم المشاركة في المعرض ، وإطلاع الزائرين على المستجدات في عالم تصاميم الذهب والمجوهرات والساعات الفاخرة.

وقد حظى معرض الجواهر العربية 2012 بمشاركة دولية متميزة من خلال مشاركة 550 عارض، من 30 دولة وشمل أجنحة وطنية من مملكة البحرين، البرازيل، هونج كونج، جمهورية الهند، وماليزيا، عرضت مجموعات فاخرة من المجوهرات والأحجار الكريمة والتصميمات المبتدعة، ومن بين قائمة المشاركين في معرض هذا العام أشهر وأعرق الدور العالمية المتخصصة والمعروفة في صناعة الذهب والمجوهرات والساعات الثمينة مثل شوبارد وشراين وهاري ونستون وهوبلو وبايتيك فيليب ، وبياجيه وغيرها ، ولم تقتصر المشاركة على دوار المجوهرات العالمية ، بل إنه إستقطب عدداً كبيراً من تجار ووكلاء ومصنعي الذهب والمجوهرات في البحرين والمنطقة ومن بينها مركز البحرين للمجوهرات ، مجوهرات آسيا ، لآلى آل محمود ، مجوهرات الكوهجي ، ومجوهرات الزين ومحلات محمد شريف حاتم ومجوهرات مطر ومجموعة الحواج ومجوهرات دفجي. وأصبح معرض الجواهر العربية لا يشكل معرض إستهلاكياً محلياً فحسب بل معرضاً عالمياً يجذب زبائن رفيعي المستوى وملتقى بارز لرجال الأعمال. وضمن عدد زوار المعرض المقدر 46.304 زائر جاء 11.565 زائر إلى البحرين ، أي بنسبة 25%، من أكبر سوق مجوهرات في المنطقة وهي المملكة العربية السعودية ، مما يعكس ثقة الزائرين والسمعة الطيبة التي حققها المعرض. كما وصل عدد الدول المشاركة هذا العام الى 30 دولة حيث شاركت في المعرض كل من البحرين بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الصين ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هونج كونج ، الهند ، إندونسيا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليثوانيا ، ماليزيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، السويد ، سويسرا ، تايلاند ، تركيا ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وشمل المعرض اجنحة وطنية لكل من البرازيل، هونج كونج، الهند، وماليزيا.

**مؤشرات الأداء الرئيسية للفعاليات:**

بلغ عدد العارضين المشاركين في المعارض التي أقيمت خلال عام 2012 في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات نحو 3.099 عارض ، وبلغ عدد المعارض والمؤتمرات والإجتماعات الكبرى المتنوعة 82 فعالية. كذلك بلغ إجمالي المساحة المؤجرة للفعاليات التي أقيمت خلال 2012 في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات 1.9 مليون متر مربع ، كما بلغ اجمالي عدد ايام الحجوزات التي تم اعتمادها خلال العام 5515 يوم، كما هو مبين:

**عدد المعارض والفعاليات**

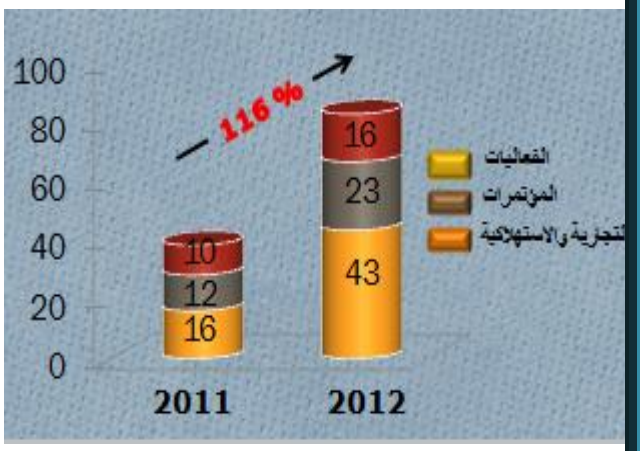


**عدد العارضين فى المعارض**

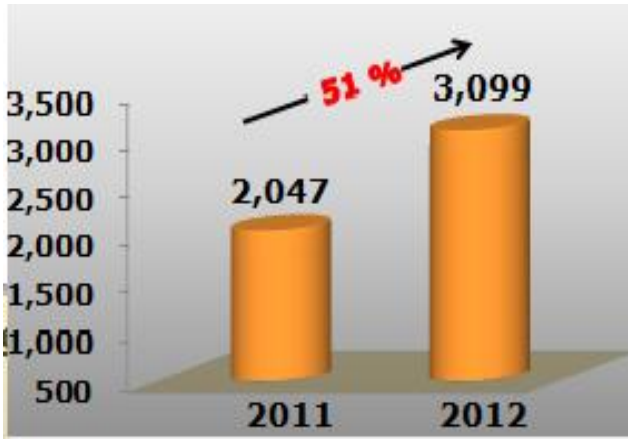


**أجمالي ايام التشغيل**

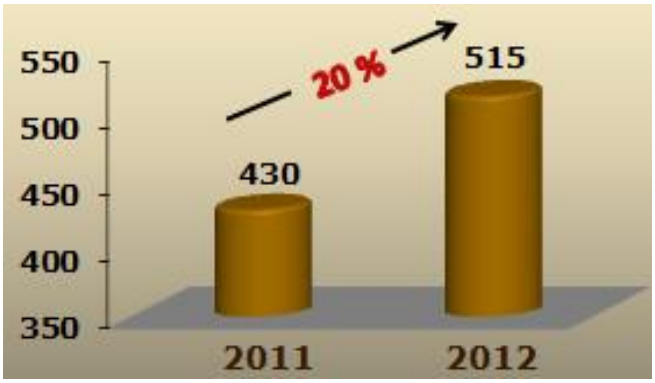


**أجمالي المساحات المؤجرة**

**(مليون متر مربع)**

**اجمالي الدول المشاركة في المعارض**

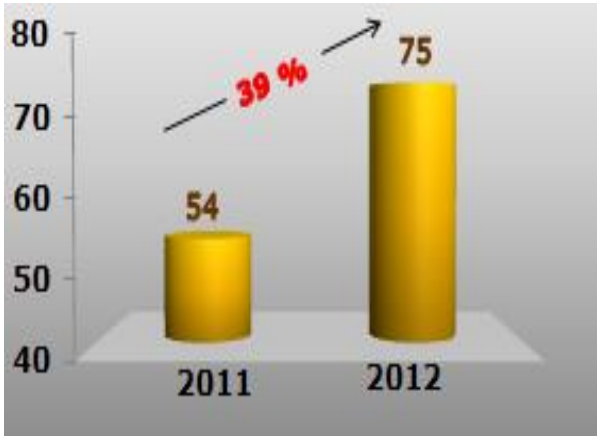


**اجمالي عدد الزوار لجميع الفعاليات**

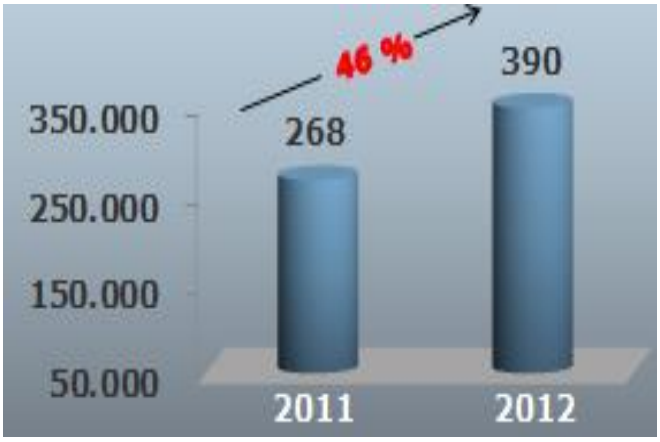

## مؤشرات الإداء المالي

حققت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات زيادة في الايرادات المالية تقدر بنسبة تساوي 34% مقارنة مع 2011 واستمرت في ضبط وترشيد المصاريف التشغيلية العامة ، والمصروفات المدرجة في الميزانية لعام 2012، مما ادى الى تحقيق توفير في المصاريف التشغيلية السنوية العامة تقدر بنسبة 8% مقارنه مع الميزانية

المعتمدة لعام 2012 والذي انعكس بدورهايجابياً على النتائج الختامية المالية المتوقعة لعام 2012 كما هو مبين إدناه.

**الايرادات المالية**

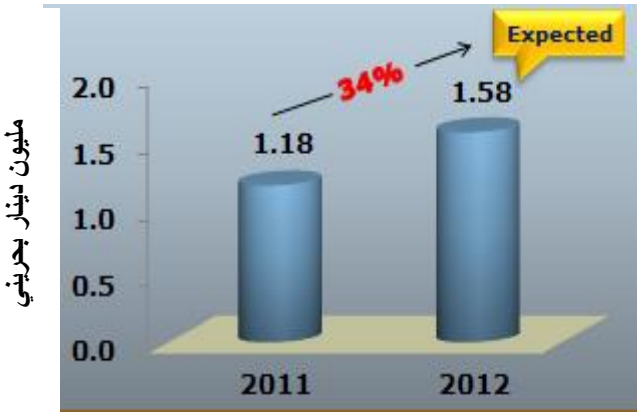


**المصروفات التشغيلية**

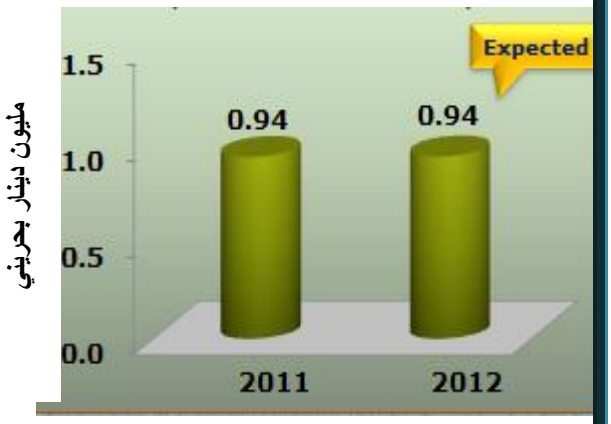


**المعارض والمؤتمرات البارزة بالهيئة:** سجلت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في رصيد انجازاتها للعام 2012 نجاحها في استقطاب واستضافة معارض محلية وإقليمية ومؤتمرات كبري متميزة تقام للمرة الأولى في المملكة في عام 2012 وشملت هذه المعارض والمؤتمرات:

- المعرض العربي الخاص بالميكانيكة والكهرباء وأنابيب المياه
- منتدي ومعرض البحرين الدولي للتقنيات الخضراء
- الملتقى العلمي الآسيوي الثاني
- مهرجان التراث السنوي العشرين "حكايات شعبية"
- معرض التدريب والتعليم ما قبل العمل
- معرض البحرين للأعمال
- مؤتمر ومعرض Meet ICT

تحت رعاية كريمة من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه ومتابعة واهتمام متزايدين من صاحبة السمو الملكي الاميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى ،رئيسة المجلس الاعلى للمرأة

اقيم معرض البحرين الدولي للحدائق في فبراير 2012 تحت شعار " التنمية المستدامة من اجل حصاد زراعي مستمر وتنافسي" الذي يعكس جانبا مضيئا من مسيرة التنمية التي تشهدها مملكة البحرين بشكل مستمر، وإصرارا من القيادة الحكيمة رعاها الله في دعم ورعاية جهود زيادة المساحات الخضراء وتشجيع المبادرات التنموية والاقتصادية لتنفيذ مشاريع اقتصادية تتخذ من حصاد المزروعات الوطنية رافعة للإنتاج والاستثمار.

تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر، نظمت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات المعرض الرابع للأغذية والضيافة لعام 2012، في الفترة من 17 الى 19 أبريل 2012 ، وتم عقد اتفاق شراكة مع هيئة صندوق العمل "تمكين" في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المعرض، وصاحب المعرض ورش عمل للمعنيين في قطاع الأغذية والضيافة ، وشملت الفعاليات المصاحبة للمعرض عروض حية متميزة لفنون الطهي، ونحت الفواكه، وتزيين الكعك، اضافة الى محطات تذوق المأكولات، وندوات تثقيفية صحية تم عرضها من قبل أخصائي التغذية.

تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر استضافة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات منتدى "استثمر في البحرين لعام 2012" ، الذي نظمته وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين ، وهيئة صندوق العمل "تمكين" ، واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجية ، ومشاركة عدداً من المؤسسات المالية مثل البنك الإسلامي للتنمية واتحاد المصارف العربية. يأتي هذا المنتدى في سياق تطوير آليات الترويج والتسويق تماشياً مع التوجهات الاقتصادية لمملكة البحرين بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والخاصة، وحضر هذا المنتدي قرابة 900 مشارك من داخل وخارج البحرين.

تحت رعاية سعادة السيد صادق الشهابي وزير الصحة اقيم المعرض الثاني للصحة والعافية 2012 الذي تنظمه هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في مركز البحرين الدولي للمعرض والمؤتمرات خلال الفترة 17 – 19 أبريل 2012. شارك في المعرض ما يقارب من 37 عارض شركة محلية ومن وهونج كونج حيث تنوعت الخدمات والمعروضات من منتجات طبيعية للعناية بالبشرة ومراكز الصحة واللياقة والجمال إلى جانب تواجد المستشفيات المتخصصة ومراكز الرعاية الصحية والمؤسسات التي تهتم بأنواع مختلفة الحمية واللياقة البدنية. وصاحب المعرض العديد من المحاضرات التثقيفية المتنوعة وورش عمل تفي بالمحافظة على الصحة.

وإحتضن مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات عدد من الفعاليات منها "صيف البحرين 2012" التي نظمتها وزارة الثقافة خلال الفترة من 14 يونيه - 14 يوليه 2012، في القاعة رقم 1 وصاحب الفعاليات عروض وأمسيات فنية عالمية استقطبت أكثر من 31 الف زائر من الموطنين والمقيمين والزوار من خارج البحرين.

تم الإتفاق بين هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات وهيئة صندوق العمل "تمكين" على ان تكون "تمكين" الشريك الاستراتيجي في جميع المعارض والفعاليات المتخصصة التي تقيمها الهيئة خلال 2012، لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتسويق منتجاتها في السوق المحلي والخارجي، ضمن مساحة محجوزة ومتفق عليها سلفاً.

وقعت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات مذكرة تفاهم وشراكة مع مركز فخري للسفر والسياحة، للمشاركة في معرض الصحة والعافية 2013 السنوي المقرر عقده في دورته الثالثة ولاستقطاب مشاركين وعارضين ودوليين من شرق آسيا للمشاركة في المعرض المقرر اقامته خلال الفترة من 14 – 17 أبريل 2013.

استضافة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات اللقاء الثامن لفريق البحرين ، حيث شارك في اللقاء أكثر من 40 مدعو من شركات لمنتسبي قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض بمملكة البحرين، من اجل تعزيز التعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص، للعمل على استقطاب المزيد من المعارض والمؤتمرات الدولية. حيث استضافته الهيئة خصيصاً لهذا اللقاء كلا من السيدة كارلا جيكل، المدير العام لشركة Messe- und Veranstaltungs-Managemen التي قدمت عرضاً يشمل منظور التدريب في تعزيز التسويق في صناعة المعارض والسيد إبراهيم الخالدي، المدير الإقليمي للاتحاد المعارض الدولي (UFI) للشرق الأوسط وافريقيا الذي قدم عرض عن اخر المستجدات والمعلومات المتعلقة بصناعة المعارض الدولية والاقليمية.

قامت الهيئة بتكثيف التعاون مع الفنادق ودور الضيافة العاملة بمملكة البحرين وذلك من خلال تبادل الزيارات والمعلومات ذات الصلة وخاصة فيما يتعلق حجوزات المعارض والفعاليات الدولية التي تقام بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات لفتح المجال للفنادق فيما ترويج خدماتهم واستقطاب وفود مشاركة لهذه الفعاليات التى ستقام في السنوات القادمة 2013 – 2014.

<u>تعزيز موقع مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الإقليمي والدولي</u>

قامت الهيئة بمواصلة العمل في تعزيز موقع مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الإقليمي والدولي والمساهمة في اجتذاب المعارض والمؤتمرات الدولية المتخصصة، من خلال الترويج والنشر عن طريق الصحافة وابرز المجلات التجارية المتخصصة الدولية والإقليمية حيث تم نشر تقرير عن الهيئة في ابرز المجلات المحلية والإقليمية شملت Bahrain This Month، Bahrain Signature بالإضافة إلى توزيع اقراص دي في دي ضمن حملة الهيئة الإعلامية والتسويقية لابراز سمعة المملكة (Challenge your expectations…Choose Bahrain) على الوفود الزائرة وكذلك خلال المشاركات الرسمية في الخارج.

شاركت الهيئة في فعاليات منتدى قطاع الاجتماعات وبرامج الحوافز والمؤتمرات والمعارض السنوي للاتحاد العالمي للمعــارض UFI, The Global Association of the Exhibition Industry، الذي عقد في نوفمبر 2012 والذي استضافته شركة ابوظبي الوطنية للمعارض وقامت الهيئة بالتواصل والتعاون البناء مع المنظمات والرابطات المساندة للمعارض والمؤتمرات والتي لدى الهيئة عضوية فيها وتشمل الجمعية العالمية لمؤتمرات والاجتماعات (ICCA) ، والرابطة الدولية لمراكز الكونغرس (AIPC) ، وهذا الدور يعزز مكانه مملكة البحرين في المحافل الدولية ويتيح الفرصة في استضافة الهيئة للمعارض والمؤتمرات العالمية.

كما شاركت الهيئة في اجتماعات لجنة مسئولي المعارض التجارية بدول مجلس التعاون الذي تم عقده في الرياض خلال الفترة 27 – 28 أغسطس 2012.

## تدريب وتطوير الموارد البشرية

واصلت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في تطوير وتدريب الكفاءات البحرينية من خلال الاستفادة من البرنامج الذي يقدمها معهد الادارة العامة وكذلك واصلت المشاركة ببرنامج التطور في السلم الوظيفي للمرحلة الثانية مع هيئة صندوق العمل (تمكين)، وتم إرسال العديد من موظفي الهيئة لحضور دورات تدريبية في العديد من المجالات الادارية والفنية ومنها العلاقات العامة والكتابة الصحفية، واللغة الانجليزية ، لمختلف الفئات وقد إجتاز موظفي الهيئة العديد من الدورات المقررة ، مما أعطى نتائج طيبة ساهمت في رفع الروح المعنوية للموظفين.

تم تنفيذ دورة متعلقة بإدارة التسويق والمبيعات في مجال صناعة المعارض شملت جميع موظفي دائرة المبيعات والفعاليات في الهيئة.

## التطوير المستمر لأعمال هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات

تابعت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية وخاصة وزارة الداخلية لتوفير أقصى درجات الأمن لجميع الفعاليات التي تقام بمركز البحرين الدولي للمعارض، ومعالجة الحوادث التي تقع مثل السرقات أو الحوادث الأخرى. كذلك تم التنسيق والتعاون مع هيئة شئون الأعلام وتلفزيون البحرين للتغطية الإعلامية للفعاليات الكبرى التي تقام بمركز البحرين للمعارض والمؤتمرات. وقد تم تفعيل هذا التعاون من خلال التغطيات المباشرة وللمعارض الدولية المتخصصة خاصة منها التي تستقطب اعداد كبيرة من العارضين والمشاركين والزوار الدوليين.

وفي اطار التطوير المستمر لإعمال الهيئة استكملت الدراسة التخصصية التي تتعلق بالموقع التنافسي لمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات ومقارنة موقع مركز المعارض مع المراكز المتوفرة في دول مجلس التعاون وقد قامت الشركة الاستشارية تقديم تقرير شامل يحتوي على مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير عمل الهيئة وتعزيز موقعها التنافسي والاستدامة على المدى الطويل.

كما قامت الهيئة بتطبيق برنامج الأصول الثابتة وهو أحد تطبيقات نظام الإدارة المالية بعد ان تم ترقيم جميع أصولها الثابتة في عدتها والتي تخضع للجرد السنوي بإنتظام.

ومن أجل تحقيق التعاون المثمر بين هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات وديوان الخدمة المدنية في مجال تطبيق وتحديث نظم إدارة الجودة بالجهات الحكومية، فقد إتفق الجانبان بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة بغرض الحصول على شهادة ISO 9001:2008 وذلك لرفع وتحسين الإنتاجية وتخفيض النفقات في الهيئة.

كما قامت الهيئة بإعداد وتوزيع إستبيانات "قياس رضا المستفيد" من الخدمات المقدمة من قبل مركز المعارض وكمرحلة أولى تم إعداد الإستبيان لمعرفة توقعات منظمي المعارض والمؤتمرات المقامة في المركز وسيتم تحليل المعلومات والإستفادة من نتائج القياس لتحقيق التحسين المستمر ورفع مستوى الخدمات المقدمة في المركز.

وعملت الهيئة على تحقيق التنافسية وفقًا لبرنامج مركز البحرين للتميز في تعزيز فرص التطوير والتحسين داخل مؤسساتهم من خلال آلية التقييم الذاتي، بما يتماشى مع رؤية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء

الموقر ودعمه المتواصل لكافة الجهود الرامية إلى الارتقاء بمنظومة العمل في الجهاز الحكومي. وأشارت في التقرير الخاص بها إلى دور الهيئة في تنمية قطاع المعارض والمؤتمرات من خلال توفر الخدمات للمتعاملين لتأسيس شراكات محلية وعالمية. وأكدت الهيئة أن البحرين تطمح ان تكون رائدة في استضافة وتسويق وإدارة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض في دول مجلس التعاون الخليجية لما له من اثر ايجابي على اقتصاد مملكة البحرين وذلك عبر إنشاء مركز معارض حديث يتواكب مع تطورات قطاع المعارض والمؤتمرات الإقليمي والدولي وتقديم خدمة عالية الجودة تدعم الرؤية الاقتصادية 2030 وإيجاد وضع إداري جديد يتناسب مع النظرة التجارية المستقبلية فضلا عن ضرورة وجود قدرات إدارية واليات متميزة تتناسب والتقنية العالية لقطاع المعارض والمؤتمرات.

**تحسين وتطوير مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات**

واصلت الهيئة في تطوير نظام WiFi حيث قامت كمرحلة اولى بتحديث الاجهزة اللاسلكي الفائق الدقة والسرعة وضاعفت حجم الاتصال كخدمة مجانية لما لهذه الخدمة من دور كبير في استضافة الفعاليات العالمية .وستتيح هذه الخدمة للعارضين والمشاركين متابعة أعمالهم اليومية إثناء تواجدهم في مركز المعارض في آن واحد التي سوف تتواجد في مرافق مركز المعارض.

ونظراً لما يمثله مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات من واجهة حضارية وإعلامية وإقتصادية لمملكة البحرين ويستقطب على مدار السنة المعارض والمؤتمرات الدولية والفعاليات المحلية ، بالإضافة الى حضور كبار الشخصيات في الدولة ووزراء وسفراء ورجال أعمال من داخل وخارج البحرين ، إستمرت الهيئة تنفيذ العديد من المشاريع المهمة من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية والخدمات والإستمرار في تطوير المركز وقد تم الإنتهاء خلال 2012 من المشاريع التالية: كما تحسين أنظمة المراقبة الأمنية في المركز بما فيها وضع كاميرات تلفزيونية (CCTV). وتحديث ديكورات القاعات المخصصة لكبار الشخصيات (VIP Majlis)، وتطوير إجراءات نظم تقنية المعلومات المرئية والمسموعة في قاعات المؤتمرات.

ومن جهة قامت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بترسية مجموعة من العقود من خلال مجلس المناقصات والمزيدات للمشاريع المقرر تنفيذها خلال 2013 وتشمل:

- تظليل قسم من مواقف سيارات الهيئة والزوار.

- استبدال وصيانة مكيفات الهواء في القاعة رقم 1.
- تركيب إضاءة نيون تجميلية حول مبنى مركز المعارض.
- انشاء مصلى و دورات مياه إضافية في الصالة رقم 2.
- شراء أجهزة كشف المعادن ومسح أشعة وأجهزة تفتيش وبوابات امنية للمداخل الرئيسية في المركز.

## ملخص انجازات هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات 2012

- حققت الهيئة نمو في الايرادات المالية بنسبة 36% مقارنة مع 2011، وتوفير في المصاريف التشغيلية السنوية لعام 2012 بنسبة 8% مقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام 2012.

- ارتفعت عدد الفعاليات المقامة بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات مع نهاية عام 2012 بنسبة 116% مقارنة بعام 2011.

- وصل اجمالي المساحة المؤجرة للفعاليات المقامة في المركز الى 1.9 مليون متر مربع مقارنة مع 1.6 مليون متر مربع في 2011.

- ازدادت عدد الدول المشاركة في المعارض الدولية المقامة في المركز من 54 دولة في 2011 الى 75 دولة في عام 2012.

- ارتفع عدد العارضين في المعارض المختلفة عام 2012 بنسبة 57% مقارنة بعام 2011.

- ارتفعت الانتاجية الاجمالية السنوية المتمثلة في عدد ايام الحجوزات في المركز بنسبة 21% مقارنة بعام 2011.

- شهد مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات عدد من المبادرات التطويرية على صعيدي البنية التحتية والخدمات، من شانها تعزيز فعالية عمليات المركز اللوجستية والخدمية لمنظمي المعارض والزوار.

## خلاصة التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة
## لعام 2012

حققت وزارة الصناعة والتجارة خلال عام 2012 إنجازات لافتة وسجلت تقدماً في القطاعات المختلفة التابعة لها ، بالرغم من النقص الكبير في أعداد الموظفين في كافة القطاعات.

ففي قطاع الصناعة أصدرت الوزارة ما مجموعه 125 ترخيصاً صناعياً بلغت الإستثمارات فيها 52,354,446 دينار ، كما تم تخصيص مساحة إجمالية تقدر بـ500, 102 متر مربع لعدد 22 مصنعاً تقدر إستثماراتها بحوالي 83،2 مليون ديناراً. كذلك تم إفتتاح عددٍ من المصانع العالمية التي إتخذت من منطقة البحرين العالمية للإستثمار (BIIP ) مقراً لها.

وعلى صعيد قطاع التجارة أصدرت وزارة الصناعة والتجارة 8.689 سجلاً تجارياً ليصل إجمالي عدد السجلات العاملة 72،424 سجلاً برؤوس أموال تراكمية تقدر بـ19،4 مليار دينار. كما تم إنجاز 33.630 معاملة للعلامات التجارية و417 معاملة لبراءات الإختراع خلال العام المنصرم.

أما بالنسبة للمواصفات والمقاييس فقد تم الإنتهاء من 330 مشروعاً ، حيث تم إعتماد 300 مشروع كمواصفة قياسية خليجية و30 مشروع كلائحة فنية. وعلى صعيد فحص المعادن والأحجار الكريمة ، فقد بلغ الإنتاج الكلي من المصوغات الذهبية ووسم المعادن الثمينة في العام المنصرم 669.972 قطعة يبلغ الوزان الإجمالي لها 5.16 طناً.

وإضافة إلى هذه الإنجازات حققت وزارة الصناعة والتجارة إيرادات فعلية خلال العام المنصرم بلغت 8.815.219 ديناراً.

وعلى صعيد المعارض المؤتمرات فقد فاقت نسبة إشغال مركز البحرين للمعارض والمؤتمرات الـ100% في العام المنصرم ، حيث بلغ مجموع الفعاليات التي أقيمت في المركز 28 فعالية بلغت إيراداتها حوالي 1.58 مليون ديناراً.

إن هذه المؤشرات إن دلت على شئ فهي تدل على العمل الدؤوب الذي تقوم به وزارة الصناعة والتجارة لتنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة ، علماً بأن الوزارة تعمل بطاقة تقدر بـ 62% من القوى العاملة المعتمدة للوزارة من قبل ديوان الخدمة.